الأكاديمية العربية الدولية
Arab International Academy

الأكاديمية العربية الدولية

المقررات الجامعية

www.aiacademy.info | care@aiacademy.info

الملخص:

تعتبر قضية الهجرة والاندماج من القضايا التي أصبحت تأخذ اهتماما كبيرا في الأوساط الأكاديمية والعلمية في السنوات الأخيرة، وهذا تماشيا مع الاتجاه العام لدى الحكومات المنصب حول ضرورة إشراك الهيئات المحلية في إدارة سياسات الهجرة من خلال التشجيع على البرامج والمبادرات التي تقدمها السلطات المحلية وهذا استجابة إلى التدفقات الكبيرة من المهاجرين التي تعرفها بعض الجهات والأقاليم وخاصة المدن والحواضر الكبرى التي اصبحت تتنافس فيما بينها من أجل استقطاب الكفاءات والمهارات العالية من المهاجرين بهدف الحفاظ على المراتب المتقدمة ضمن اقتصاد تنافسي معولم، ومن هذا أصبحت تطرح المقاربة المحلية لإدارة سياسة الهجرة والاندماج نفسها كميدان جديد للبحث، ومن هذا المنطلق تأتي دراستنا في كل من الولايات المتحدة الأمريكية كندا وفرنسا في ما يتعلق بالسياسات المحلية لإدارة الهجرة كخطوة أساسية لفهم هذه الديناميكية الجديدة في إدارة سياسة الهجرة والاندماج خاصة من خلال انعكاسها على المهاجرين محليا، وقد قسمت الدراسة إلى فصلين: الأول يتطرق إلى الإطار النظري والمفاهيمي الخاص بالهجرة وذلك من خلال تحديد المفاهيم والمقاربات النظرية التي تطرقت للهجرة، أما الفصل الثاني فيتعلق بإبراز طبيعة البرامج والمبادرات التي تقدمها السلطات المحلية في البلدان محل الدراسة.

الكلمات المفتاحية: الهجرة، الاندماج، المقاربة المحلية لإدماج المهاجرين.

Abstract:

The integration of immigrants recently has become one of the most important issues among scholars, and this reflect the intention of central government to share responsibilities with local levels to integrate immigration, also this new trend is a result for the challenges which local communities faced.

Mega-cities in host immigration countries has started to attract millions of skilled immigrants, each year, as a result, local responds has emerged in some countries like United State of America, Canada and France, to deal with the issue. For this reason our study comes to explore the role and the impact of local authorities In migration integration in this countries, and this by comparing the local initiatives and programs in the three countries. We have divided our study into two chapters, the first dealing with the theoretical framework such as concepts of immigration and approaches, the second chapter concentrate on the nature of this local programs and initiatives which have been taken by local authorities in this countries, and finally we conclude by some recommendations about the new local approach to integrate immigrants.

Key words : *immigration , integration, migration integration local approach.*

Résumé :

L'intégration des immigrées est devenue récemment l'un des sujets les plus importants dans les milieux scientifiques et académiques ; et cela reflète l'intention du gouvernement central de partager les responsabilités avec les autorités locales afin d'assurer cet objectif, et pour cela cette nouvelle tendance est le résultat des défis que les collectivités locales confrontent.

Les mégapoles des pays d'immigration hôte a commencé à attirer des millions d'immigrants qualifiés, chaque année, par conséquent, les réponses locale ont émergé dans certains pays comme les États Unit d'Amérique, le Canada et la France, pour faire face à la question, et Pour cette raison, notre étude vient d'explorer le rôle et l'impact des autorités locales dans l'intégration des immigrés dans ces pays, et ce en comparant les initiatives locales et les programmes dans ces trois pays. Nous avons divisé notre étude en deux chapitres, dont le premier représente le cadre théorique des concepts tels que l'immigration et les approches, tandis que le deuxième chapitre se concentre sur la nature de ces programmes et les initiatives locales qui ont été prises par les autorités locales dans ces pays, et enfin Nous concluons par quelques recommandations le sujet de la nouvelle approche locale pour l'intégration les immigrés.

Mots clés : *immigration, intégration, approche locale d'intégration des immigrés.*

مقدمة

مقدمة:

شهدت ظاهرة الهجرة تناميا كبيرا وهذا تزامنا مع التطورات السريعة التي عرفتها وسائل الاتصال بمختلف أشكالها، فالهجرة أصبحت تطرح تحديات كبيرة على العديد من الأصعدة الثقافية، الاقتصادية، الديمغرافية، السياسية والاجتماعية لكل من الدول المستقبلة للهجرة أو المصدرة لها، فالدول المستقبلة للهجرة أصبحت تعمل جاهدة من أجل بناء سياسات ناجحة لإدارة الهجرة تتماشى مع حجم الأرقام والبيانات التي تشهدها تدفقات الأشخاص عبر حدود الدول، فحسب المنظمة الدولية للهجرة نجد أنه في سنة 2000 قدرت الإحصائيات حوالي 175 مليون شخص يعيشون خارج حدود بلد المولد، وتعتبر البلدان الأوربية وعلى رأسها فرنسا وبلدان أمريكا الشمالية (كندا والولايات المتحدة الأمريكية) من أكبر البلدان استقطابا للهجرة من غيرها، وهذا يعود بالدرجة الأولى إلى الخصوصية التاريخية لهذه البلدان في علاقتها بالهجرة، أيضا في نفس الوقت يرتبط ارتباطا مباشرا بالعوامل الاقتصادية والحضارية التي تتميز بها هذه البلدان، فمنذ نهاية الحرب الباردة وانتصار المعسكر الليبرالي أدى إلى توسع اقتصاديات هذه الدول عالميا مما ساهم في ظهور ما يسمى بالمدن والحواضر الكبرى Mega-cities التي أصبحت تتنافس فيما بينها من أجل الحصول على المهارات والكفاءات العالية من الفئات المهاجرة بهدف الرفع من المستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي لهذه المدن تماشيا مع متطلبات وتحديات العولمة، ولأجل ذلك عملت السلطات المحلية داخل هذه البلدان على تبني مقاربة جديدة تنطلق من الرؤية المحلية للهجرة، فالمقاربة المحلية لإدارة الهجرة جاءت تماشيا مع الأدوار الجديدة التي اصبحت تلعبها السلطات والهيئات المحلية في إدارة السياسات الخاصة بالهجرة، وما يعزز هذا الاتجاه الجديد هو نجاح بعض الأقاليم والولايات والهيئات القاعدية مثل البلديات داخل بعض الدول في إدماج المهاجرين على غرار فرنسا كندا والولايات المتحدة الأمريكية وهذا وفق سياسة تنبع من المصلحة المحلية، فنجد على سبيل المثال مقاطعة الكيبيك في كندا قد نجحت في السنوات الاخيرة في بلورة المقاربة المحلية لإدارة سياسية الهجرة الخاصة بها، ومن هذا يمكن اعتبار هذه المقاربة المحلية كرؤية جديدة متنامية في العديد من الدول، تسعى إلى إدراك النقائص والسلبيات التي عرفتها المقاربات السابقة المبنية على الرؤية الفوقية القومية للهجرة.

مبررات اختيار الموضوع:

تتمحور أسباب اختيار الموضوع أساسا بين ما هو ذاتي مرتبط بالباحث نفسه وبين ما هو موضوعي يتعلق بطبيعة الموضوع نفسه.

الأسباب الذاتية:

يعود اختيار هذا الموضوع إلى الرغبة الجامحة في فهم افضل لظاهرة الهجرة وقضايا الاندماج والسياسات المتعلقة بها داخل البلدان المستقبلة للمهاجرين وكذلك الوقوف على المستجدات والتطورات في قضايا الاندماج من خلال إبراز الديناميكية الجديدة التي تعرفها هذه المجتمعات خاصة من خلال الرؤية المحلية للهجرة بصفة عامة والمهاجر محور الظاهرة بصفة خاصة.

الاسباب الموضوعية:

ترتبط الأسباب الموضوعية بطبيعة الموضوع في حد ذاته والذي يندرج ضمن الدراسات الجديدة والمتنامية بين الأوساط الاكاديمية والعلمية، فالمقاربة المحلية لإدارة سياسة الهجرة تعد من المواضيع الجديدة داخل مجموعة من البلدان خاصة التي عندها تاريخ طويل مع الهجرة، فالموضوع أصبح يأخذ حيزا كبيرا لدى الدول والحكومات التي تسعى إلى إدماج المهاجرين وبناء تجانس اجتماعي، فالمقاربة المحلية أصبحت تعتبر من أولوياتها خاصة في السنوات الأخيرة.

أهمية الموضوع:

يأخذ الموضوع أهميته من الاتجاهات الأكاديمية الجديدة التي أصبحت تنطلق من الدراسات والمقاربات المحلية باعتبارها الأكثر والأنجع على تقديم العديد من الحلول والمقترحات للكثير من الظواهر والإشكاليات داخل الدول، فموضوع الهجرة ليس موضوعا جديدا بطبيعة الحال، كما أنه موضوع مفتوح للنقاش بين العديد من التخصصات العلمية، لكن المنطلق الجديد لأهمية هذا الموضوع يرجع إلى أن:

1- الدراسة تتناول موضوعا جديدا يتطرق إلى دراسة البرامج والمبادرات المحلية التي تقوم بها الهيئات المحلية داخل الدول المستقبلة للهجرة بهدف إدماج المهاجرين انطلاقا من الرؤية المحلية.

2- تكمن أهمية وفائدة الموضوع في ناحيتين مهمتين:

- الجانب العلمي والعملي معا: حيث نعالج من خلال هذه الدراسة الهجرة وفق رؤية نظرية وذلك بالبحث في أسبابها وآثارها.
- عملية من خلال تسليط الضوء على حركية الظاهرة ومحاولة رصد مظاهرها وتأثيراتها على المستويات المحلية داخل المجتمعات المستقبلة للمهاجرين.

أهداف الدراسة:

يتجلى الهدف الأساسي من البحث في الموضوع في معرفة دور الهيئات والسلطات المحلية من خلال البرامج والمبادرات التي تطرحها أمام المهاجرين لتحقيق مسار اندماجي ناجح يضمن انسجام المهاجر ويحقق مبتغاه ويساهم في تسهيل عملية مشاركته في صناعة القرار على المستوى المحلي الذي يعد جزء منه.

كما يتجلى أيضا الهدف الآخر في محاولة إسقاط مناهج البحث العلمي على الموضوع من خلال المقارنة بين السياسات الخاصة بالهجرة في إطار علمي ومنهجي، وكذلك وضع خطوة أولية قابلة للنقد والتنقيح تساعد الباحثين والمهتمين بالموضوع على فهم ظاهرة الهجرة وسياسات الاندماج داخل الدول المستقبلة للمهاجرين من خلال المقاربة المحلية، كما يهدف البحث غلى إيضاح طبيعة البرامج المحلية في إدماج المهاجرين، وذلك عن طريق المقارنة بين مجموعة من المبادرات المحلية داخل العديد من الدول على غرار الولايات المتحدة، كندا وفرنسا.

إشكالية الدراسة:

إن تزايد معدلات الهجرة في السنوات الأخيرة داخل العديد من الدول المستقطبة للمهاجرين على غرار الولايات المتحدة الأمريكية، كندا وفرنسا أدى إلى تنامي العديد من النقاشات والجدالات بين السياسيين والفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين حول واقع ومستقبل

سياسات الهجرة والاندماج خاصة في كيفية التعاطي مع الظاهرة محليا، حيث أصبحت تطرح القضية بإلحاح واهتمام كبيرين جدا، فالهجرة أضحت من القضايا الراهنة التي لا يمكن تجاهلها في صناعة السياسة العامة للبلدان المستقبلة للمهاجرين، حيث يتزامن ذلك مع تزايد تمركز المهاجرين في بعض المناطق والولايات والأقاليم المحلية داخل هذه البلدان دون غير، مما شكل اختلالات في التوازنات الكبرى الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية والثقافية، مما أدى بالحكومات المركزية لهذه الدول إلى تبني مقاربات محلية لإدماج المهاجرين تتماشى مع مستوى التحديات المتمثلة في وجود مجموعات كبيرة من الفئات المهاجرة تشكل وزن وتأثير اقتصادي سياسي ثقافي كبير داخل أقاليم هذه البلدان لكنها تعرف تهميشا وإقصاء في ما يخص المساهمة في صناعة القرار المحلي.

ومن هذا كانت الإشكالية بخصوص الموضوع تتمحور حول قضايا الاندماج والسياسات المتبعة محليا لدمج المهاجرين داخل المؤسسات والهيئات الرسمية منها وغير الرسمية، ومن ذلك يطرح التساؤل التالي كمحور للإشكالية:

- **إلى أي مدى تساهم سياسات إدارة الهجرة في إدماج المهاجرين محليا وتفعيل مشاركتهم في صناعة القرار المحلي؟**

وضمن هذا التساؤل تندرج مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

- ما طبيعة البرامج والسياسات المحلية المتبعة لإدماج المهاجرين في البلدان المستقبلة للهجرة؟
- ما الدور الذي تلعبه الهيئات والمنظمات المحلية في تسهيل عملية إدماج المهاجرين؟
- ما طبيعة الصعوبات التي تواجه سياسات الهجرة على المستوى المحلي؟

الفرضيات:

تتمحور الدراسة حول إثبات أو نفي الفرضيات التالية:

- إن بناء سياسات وبرامج ناجحة لإدماج المهاجرين على المستوى المحلي يؤدي إلى تحقيق الاستقرار الاجتماعي على المستوى الوطني.

- توفر الخبرات والمبادرات المحلية لإدماج المهاجرين يؤدي إلى تعزيز السياسات الوطنية للهجرة.
- إن فشل سياسات الهجرة والاندماج يعود إلى غياب مساحات وأدوار واسعة للهيئات المحلية.

حدود الدراسة:

ينحصر موضوع الدراسة في معالجة قضايا الهجرة والاندماج من زاوية نظرية وأخرى تطبيقية وذلك دون البحث في مختلف الزوايا التي تدرس الظاهرة، بل ستقتصر الدراسة على إبراز السياسات المحلية، وبالتالي فالدراسة مخصصة لتناول جانب واحد من الظاهرة بالرغم كما سبق الذكر من تعقدها وتداخلها مع العديد من التخصصات والحقول العلمية، إذ أنه لا يمكن فصل الظاهرة عن الدراسات الأمنية والاقتصادية والعلاقات الدولية وبعض العلوم مثل الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع، إلا ان الدراسة خطت على التركيز على المقاربة المحلية للاندماج فقط، أما الإطار المكاني للدراسة فيرتبط بكل من الولايات المتحدة الامريكية، كندا وفرنسا، باعتبارهم من أهم البلدان المستقبلة للهجرة في العالم، والتي لديها تجارب لإدماج المهاجرين على المستويات المحلية .

مناهج البحث:

تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج التاريخي والمقارن على وجه الخصوص بهدف إبراز الظاهرة من كل جوانبها.

المنهج التاريخي:

لقد تم التطرق إلى المنهج التاريخي في الدراسة بهدف تتبع ظاهرة الهجرة من خلال المراحل التاريخية التي مرت بها وأهم الخصائص التي ميزتها، فعلى سبيل المثال سعينا إلى تفسير ظاهرة الهجرة في الإطار النظري عبر كل العصور انطلاقا من العصر الحجري ووصولا إلى المرحلة الماركنتلية وما بين الحربين العالميتين، أما في الجانب التطبيقي فقد تطرقنا إلى التطور التاريخي لسياسات وقوانين الهجرة داخل كل من الولايات المتحدة الأمريكية، كندا وفرنسا، بهدف إبراز خصوصية كل مرحلة.

المنهج المقارن:

تكمن أهمية استخدام المنهج المقارن في الدراسة على المساعدة في التوصل إلى بعض الحقائق والوقائع المتعلقة بقضايا الهجرة والاندماج والسياسات المحلية المتبعة في كل من البلدان الثلاثة (الولايات المتحدة الامريكية، كندا وفرنسا) التي هي محل هذه الدراسة، وهذا من خلال مقارنة قوانين الهجرة والنماذج الخاصة بإدارة سياستها في كل بلد على حدى، وأيضا بالعمل على إبراز طبيعة البرامج والسياسات المحلية داخل كل دولة من منطلق فهم التشابه والاختلاف بين السياسات.

النظريات:

لفهم الظاهرة من المنظور النظري تطلب منا توظيف مداخل معرفية تمثلت في بعض المقاربات التي فسرت الظاهرة بهدف الكشف عن مختلف الجوانب المركبة لظاهرة الهجرة.

1- المقاربة الاقتصادية (الماركسية):

بهدف تفكيك الظاهرة حاولنا استخدام المقاربة الماركسية في الإطار النظري بشقيها الكلاسيكي والجديد، وذلك من أجل فهم العامل الاقتصادي والدور الكبير الذي يلعبه في توجيه وتحديد الهجرة من عدمها، ففي العديد من المراحل اعتبرت اليد العاملة المهاجرة التي تتبناها المقاربة الاقتصادية العنصر الاساسي المشكل للظاهرة.

2- المقاربة الواقعية:

اعتمدنا على هذه المقاربة في تفسير ظاهرة الهجرة من زاويتين: الأولى تتمثل في السلطة المطلقة التي تتميز بها الدولة السيادية في مراقبة حدودها، أما الثانية فترتبط بالعامل البراغماتي، الذي يدفع بالدولة تحت تأثير الظروف إلى فتح حدودها امام تدفق المهاجرين.

الدراسات السابقة:

يمكن اعتبار أن موضوع الهجرة والاندماج قد حظيا بالعديد من الدراسات السابقة، ويعود هذا إلى طبيعة الموضوع المتشعبة بين التخصصات العلمية لكن الأدبيات والدراسات السابقة في قضايا الاندماج على المستوى المحلي داخل الدول ليست بالكثافة الكبيرة، وذلك

لأن المقاربة المحلية لإدماج المهاجرين مازالت في تنامي مستمر في العديد من البلدان، لكن يمكن رصد مجموعة من الدراسات والمنشورات حول الموضوع وأهمها:

1- دراسة Tiziana Caponio and Maren Borkert في كتابهما: "البعد المحلي لصناعة سياسة الهجرة" The Local Dimention of Migration Policy Making لسنة 2010، وهي عبارة عن مقارنة حول السياسات والمبادرات التي تقدمها الهيئات المحلية القاعدية كالبلديات والولايات في مجموعة من البلدان الأوروبية، واصطلح عليها "السياسات القاعدية" Grass Roots Policies.

2- دراسة Ricardo Gambetta and Zivile Gedrimaite، بعنوان: "الابتكارات البلدية لإدماج المهاجرين، 20 مدينة، 20 أحسن تطبيق" Municiple Innovations in Immigrants Integration 20 Cities, 20 Good practicies، وهي عبارة عن تقرير صادر عن الرابطة الوطنية للمدن يهدف إلى إبراز أحسن البرامج الساعية إلى إدماج المهاجرين داخل العديد من المدن، وقد خرج التقرير بمجموعة من التوصيات من أجل بناء ركائز تؤسس للمقاربة المحلية لإدماج المهاجرين.

3- تقرير منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) وهو عبارة عن تقرير لهذه المنظمة التي تجمع ثلاثين دولة من مختلف الدول الديمقراطية، وتصدر تقاريرها حول مختلف القضايا الجديدة التي تشغل الدول الأعضاء، وفي ما يخص إدماج المهاجرين محليا نجد في سنة 2006 تقرير بعنوان "من الهجرة إلى الاندماج: حلول محلية لتحدي عام" From Immigration To Integration Local Solutions to Global Challenge وحاولت المنظمة من خلال التقرير إعطاء أدوار متقدمة للمستويات المحلية في البلدان الاعضاء في إدارة سياسة الهجرة والاندماج، وذلك بتعميم النماذج الناجحة عن طريق بناء مجموعة من المعارف والمصطلحات التي تساعد على بناء المقاربة المحلية للاندماج، Local Approache to Integration.

4- نجد أيضا تقرير اليونيسكو UNESCO 2006، بعنوان: "السياسات المحلية لأجل التنوع الثقافي" Local Policies for Culture Diversity، وقد عمل التقرير على إبراز أهم وأنجح السياسات المتخذة على المستوى المحلي لدعم التنوع الثقافي والتبادل بين مختلف

الإثنيات والعرقيات المهاجرة داخل المدن العالمية الكبرى والمقاطعات داخل بعض الدول التي تعد مقصدا للمهاجرين.

5- دراسة Carl-Ulrik Schierup, Peohansen and Stephen Castles في كتابهم: "الهجرة والمواطنة ودولة الرفاه الأوروبية" Migration and Citizenship in the European Welfar State، 2006، حاولوا من خلال الدراسة إعطاء نماذج حول الاندماج محليا عن طريق المقارنة بين مجموعة من الدول الأوروبية والولايات المتحدة، وذلك بهدف إعطاء تأصيل نظري للمقاربة المحلية لسياسة الهجرة والاندماج.

الصعوبات التي واجهت البحث:

إن ارتباط ظاهرة الهجرة كثيرا بالدول الغربية جعل من الدراسات حول الهجرة عموما وفي الإطار الخاص بالمقاربة المحلية لإدماج المهاجرين خصوصا يطرح جملة من الصعوبات على رأسها قلة المراجع المتخصصة في المنظور باللغة العربية، فللأمانة العلمية لا بد من الإقرار بوجود العديد من الكتب باللغة العربية التي تطرقت لظاهرة الهجرة، لكن يبقى الإشكال في الزاوية والمقاربة التي تناولتها، حيث نلاحظ قلة الدراسات التي تطرقت للمقاربة المحلية لإدماج المهاجرين باللغة العربية وربما هذا يعود إلى حداثة هذا المنظور، ومن هذا تحتم علينا الاعتماد على المراجع باللغة الانجليزية وإلى حد ما باللغة الفرنسية مما طرح مشكلة اعترضت سير البحث تمثلت في الترجمة المقابلة لبعض المصطلحات النظرية منها بصفة خاصة من اللغة الانجليزية إلى اللغة العربية خاصة بالنسبة للمفاهيم والمصطلحات الجديدة، والتي تندر مصادفتها في الأدبيات العربية، ويمكن الإشارة إلى أنه تم تبني مفردات تسعى إلى تقريب المفهوم من الانجليزية إلى العربية وليس ضبطه، وهذا ما يترك نوعا من التباين في الترجمة لدى القارئ.

هيكل الدراسة:

للإحاطة بمختلف جوانب الموضوع والإجابة عن الاشكالية الخاصة بالبحث فقد تم اعتماد خطة تتشكل من فصلين: الأول يتطرق إلى الإطار النظري والمفاهيمي لظاهرة الهجرة والفصل الثاني يتمثل في الإطار التطبيقي للبحث وهو عبارة عن مقارنة للبرامج والسياسات المحلية لبلدان الدراسة.

الفصل الأول: وهو بمثابة إطار نظري عام يهدف إلى تسليط الضوء على القضايا المفاهيمية والنظرية لظاهرة الهجرة بصفة عامة، وقد تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، خصص المبحث الأول لمناقشة المفاهيم العامة حول ظاهرة الهجرة، وتضمن هذا المبحث إدراج بعض التعريفات للهجرة مع التتبع التاريخي لتطور هذه الظاهرة من خلال التطرق إلى أهم المراحل التاريخية والظروف التي تحكمت فيها، كذلك بالتعريج على الأسباب والدوافع المحددة للهجرة في كل المجتمعات، كما حاولنا في هذا المبحث إبراز أشهر التصنيفات المتعلقة بالهجرة، أما فيما يخص المبحث الثاني فقد تم التطرق إلى أهم النظريات والمقاربات المفسرة لظاهرة الهجرة، أما المبحث الثالث فقد تم تخصيصه لتناول علاقة الهجرة ببعض المفاهيم، مثل الاندماج الذي يعد هدف ومحور أي سياسة لإدارة الهجرة، كما أيضا تطرقنا إلى الهجرة وبعض المفاهيم التي ترتبط بمصطلح الاندماج مثل التعدد الثقافي Multicultiralism، الحوكمة Gouvernance والهوية الوطنية والمواطنة National Identity and citizenship.

الفصل الثاني: أما فيما يخص الفصل الثاني التطبيقي فقد خصص إلى مقارنة السياسات المحلية لإدارة سياسة الهجرة في كل من الولايات المتحدة الامريكية، كندا وفرنسا، حيث تشكل هذا الفصل من أربعة مباحث، يتمحور المبحث الأول حول القوانين والنماذج التي تعتمد عليها سياسة الهجرة في كل بلد من بلدان الدراسة، ويبرز هذا المبحث التطور التاريخي لهذه القوانين وتأثيرات الظروف التي ارتبطت بكل مرحلة، كما أيضا يتطرق إلى إبراز الهيئات والمؤسسات المعنية بإدارة الهجرة في شكل مقارنة، أما المبحث الثاني فيتمحور حول إبراز طبيعة وشكل الهياكل المحلية لهذه البلدان الثلاثة وذلك بهدف إعطاء نظرة عن طبيعة وأدوار الحكم المحلي (أو الإدارة المحلية) في كل بلد، أما المبحث الثالث فيتطرق إلى الدور الذي تلعبه المنظمات المحلية بمختلف أشكالها من خلال التركيز على المنظمات التي تعرف نشاطا كبيرا في قضايا الهجرة والاندماج، بينما تم التطرق في المبحث الرابع والأخير إلى دراسة الدور الذي تلعبه السلطات المحلية في كل من كندا والولايات المتحدة وفرنسا في إدماج المهاجرين، وهذا من خلال رصد أهم مختلف المبادرات، البرامج، الهياكل والقوانين التي أدرجتها السلطات المحلية من اجل إدماج المهاجرين في صناعة القرار المحلي.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي والنظري لظاهرة الهجرة

تمهيد:

لاشك أن أي مفهوم أو تعريف دقيق وشامل لظاهرة الهجرة، والذي عرفتها تقريبا كل المجتمعات البشرية الحديثة والقديمة، ليس بالأمر البسيط، إذ أن أي مفهوم يتقاطع كثيرا مع الأبعاد الثقافية والتاريخية لكل أمة، ومن هذا ينشأ الاختلاف في النظر إلى ظاهرة الهجرة، وذلك لأن بعض الأمم تعتبر الهجرة من المكونات الأساسية لوجودها وأخرى من الأجزاء المكونة لها.

إن التطرق لموضوع الهجرة وسياسات إدارتها وأيضا قضايا الاندماج وخاصة البرامج والسياسات المحلية يتطلب ضرورة البحث في فصل نظري عن المفاهيم المختلفة التي تشكل متغيرات الدراسة، لاسيما وأن أهم المتغيرات تتمثل في الهجرة والاندماج والسياسات المحلية.

حيث يتطلب البحث في الموضوع التعرض إلى تعريف الهجرة وتطورها التاريخي، وذلك بمحاولة بلورة مختلف التعريفات التي أعطيت لمصطلح الهجرة، إضافة إلى محاولة تحديد العوامل المحددة للهجرة، والتي تتحكم في الظاهرة بشكل مباشر، حيث تعد من العناصر الأساسية المحدثة لها، وكما نجد أيضا أن أنواع الهجرات كثيرا ما تتأثر بالعوامل المحددة لها،وهذا بالإضافة إلى التطرق إلى المقاربات المفسرة لظاهرة الهجرة من مختلف الجوانب والدوافع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأيضا من المنظور الكلي للهجرة المتعلق بالعولمة.

وأخيرا نتناول ظاهرة الهجرة من خلال مفهوم الاندماج integration، حيث نجد هذا الموضوع أصبح يفرض نفسه على واقع العديد من المجتمعات المستقبلة للهجرة، لذلك نتطرق إلى دلالات هذا المفهوم، ونتعرض إلى أبعاده ومؤشراته، وأيضا ارتباطه مع بعض المفاهيم الأخرى، كالتعدد الثقافي Multiculturalisme، الهجرة والحوكمة Migration Gouvernance.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول ظاهرة الهجرة

نسعى من خلال هذا المبحث إلى تبيان مفهوم ظاهرة الهجرة من خلال التعريفات المقدمة لها من قبل الباحثين، وأيضا عرض بعض المراحل التاريخية لتطور الظاهرة وتناميها، وأيضا بالتعريج على بعض العوامل التي تقف كمحددات للظاهرة، أيضا نتناول طبيعة بعض الهجرات من ذلك، فما المقصود بمصطلح الهجرة؟ وما هي دلالتها؟ وما هي أهم التعريفات التي قدمت لها؟

المطلب الأول: مفهوم الهجرة

لقد كان مفهوم الهجرة موضعا لعشرات بل لمئات الدراسات في العديد من العلوم المختلفة، فالهجرة تشكل موضوع بحث ودراسة في علم الجغرافيا، وعلم الاجتماع وعلم الأنثروبولوجيا وعلم الاقتصاد والتاريخ والعلوم الإنسانية والسياسية وحتى القانونية.

وعند الإشارة إلى مفهوم الهجرة لابد أن نشير إلى أن البعض فرق بين الهجرات الحديثة والهجرة البدائية، فرأى أن الهجرة البدائية على أنها نقلات كانت تتم في شكل تحركات جماعية بين القبائل القديمة، التي كانت تتحرك من موطنها تحت عوامل طرد ترتبط بالطبيعة المناوئة وضراوة الجماعات المعادية وعجز الإنسان عن الصمود في وجه القوى المادية والبشرية وعدم قدرته على التحكم فيها وإخضاعها وتذليلها لصالحه، ولم يكن يجد أمامه سوى الهروب منها والنزوح عن موطنه، وتتميز الهجرات البدائية عن الهجرات الحديثة في أن الأولى تتم في شكل جماعي في حين تتم الحديثة في شكل فردي غالبا[1].

فمصطلح الهجرة في اللغة العربية يقابل ثلاث مصطلحات مجتمعة في اللغة الإنجليزية والفرنسية وهي Migration ومصطلح Emigration ومصطلح Immigration، ودلالة هذه المصطلحات الثلاثة تختلف من مصطلح إلى آخر، فمثلا مصطلح Migration يشير إلى عملية الانتقال أو الحركة المستهدفة للهجرة، في حين يشير مصطلح Emigration إلى هذه الحركة في علاقتها بالموطن الأصلي، أي أنه يشير إلى حركة الهجرة والمغادرة أي التنقل إلى الخارج، فكأنه يشير إلى الحركة في علاقتها بموطن الإرسال، أما مصطلح

1 – عبد الله عبد الغني غانم، **المهاجرون: دراسة سوسيوانثروبولوجية**، الطبعة الثانية، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2002 ص15.

immigration فإنه يشير إلى مسمى هذه النقلة عند وصولها إلى المجتمع المضيف أو بمعنى آخر فإنه يشير إلى دخول المهاجرين وإقامتهم بالفعل في موطن الاستقبال[2]، معنى أننا نستطيع أن نضع هذه المصطلحات في متصل على النحو التالي:

Emigration ⟶ Migration ⟶ Immigration.

وإذا كان القول بجماعية الهجرة والاضطرار للهجرة هو الذي يميز الهجرة البدائية عن الهجرة الحديثة فإن العصر الحديث شهد هجرات جماعية أيضا ميزتها التحركات القبلية التي قامت بها العديد من القبائل.[1]

كما أيضا يأخذ التعريف الاجتماعي للهجرة بالأسباب الاجتماعية حيث تعرف: بأنها انتقال الإنسان من موطنه الأصلي وبيئته المحلية إلى وطن آخر للارتزاق وكسب وسائل العيش أو لسبب آخر سياسي أو تجاري أو سياحي.

ويمكن القول بأن الهجرة الجماعية غالبا ما تكون هجرة اضطرارية أو جبرية، خارجة في الغالب عن إرادة الإنسان، كالهجرة التي عرفتها الشعوب الأولى والهجرات التي تحدث اجتنابا للكوارث الطبيعية كالزلازل والبراكين، أو الهجرات التي تكون طلبا في الأمن والسلام نتيجة لغزو مرتقب أو حاصل بالفعل، بمعنى أن الهجرة قد تكون لأسباب سلبية كالهرب من خطر محدق، أو لدوافع ايجابية سواء اقتصادية أو دينية[2].

كما أنه يمكن تعريف الهجرة مكانيا تبعا للنوعين التاليين:

*** الهجرة الداخلية Immigration Interne:**

وهي التي تتم داخل حدود البلد الواحد، كما هو الحال بالنسبة لانتقال أبناء الريف إلى المدن الصناعية، كما أن تلك الهجرات تتم أيضا في المجتمعات الحديثة داخل حدود الوطن الواحد، فالهجرة الداخلية هي انتقال السكان من منطقة إلى أخرى داخل حدود القطر الواحد.

1- فضيل دليو، علي غربي، الهاشمي مقراني، **الهجرة والعنصرية في الصحافة الأوروبية**، مخبر علم الاجتماع، 2003.
2- عبد الله عبد الغنى غانم، مرجع سابق الذكر، ص 16.

*** الهجرة الخارجية أو الدولية Immigration Externe:**

وهي التي تشمل حركة السكان بين دولة وأخرى بمعنى أنها تتعدى الحدود الجغرافية والسياسية للبلد الواحد لتنتقل إلى غيره، ويعتبرها البعض بأنها عبارة عن النقل الدولي للمواد البشرية، مثل نقل التكنولوجيا ورأس المال الدولي.

والهجرة سواء كانت داخلية أو خارجية قد تكون عبارة عن هجرة تلقائية عفوية أو منظمة، كما يمكن أن تكون من الناحية القانونية عبارة عن هجرة شرعية أو غير شرعية[1].

أما على أساس المعيار الزماني: فإن النقلة الدائمة من موطن الإقامة إلى موطن جديد تصنف بأعمال المعيار الزمني إلى هجرة دائمة أو مؤقتة، وقد اعتبر حسب هيئة العمل الدولية أن "الإقامة في بلد الاستقبال لمدة لا تقل عن شهر ولا تزيد عن عام تعتبر هجرة مؤقتة بينما الإقامة في ذلك البلد لفترة تزيد عن عام ولو ببضعة شهور تعتبر هجرة دائمة، لكن قد نجد من يستعمل ويستبدل مصطلح الهجرة المؤقتة بالهجرة القصيرة الأجل، ومصطلح الهجرة الدائمة بمصطلح الهجرة الطويلة الأجل.

كما أن مفهوم الهجرة يأخذ مصطلحات أخرى مثل:"Migration " "Migrant"" The Foreign Born Population"، "Foreigners"، فهذه المصطلحات عموما تتعلق بالهجرة لكنها من حيث الدلالة فهناك تمييز بين هذه المصطلحات فنجد أن مصطلح Migration الهجرة يدل على حدث التنقل Events من بلد إلى آخر بحثا عن ظروف أحسن، أما مصطلح Migrant فيدل على ذلك الشخص الذي يغير مقر سكناه من وقت إلى آخر (Status Transition)، أما فيما يخص مصطلح The Foreign Born فيتعلق بالأشخاص الذين ولدوا خارج البلد الذين يقطنون فيه وفي هذه الحالة نجد المغتربين كأحسن دلالة للمصطلح.

Foreigners: يعني هذا المصطلح الذين لا يملكون الجنسية في البلد المستضيف لهم والذين يعيشون داخل حدوده[2].

1- فضيل دليو، علي غربي، الهاشمي مقراني، مرجع سابق الذكر، ص 34-35.

2- **Frans Willekens, James Raymer**, "international Migration in Europe Data Models and Estimates", University of south hampton , 2008.UK.P. 24.

المطلب الثاني: التطور التاريخي لظاهرة الهجرة

إن فهم ظاهرة الهجرة بصورة واسعة وبمختلف المراحل التاريخية التي مرت بها، فإنه يتحتم علينا الرجوع إلى الماضي البعيد لمعرفة كيف كانت؟ وما هي التغيرات التي طرأت عليها وكيف تطورت من محطة إلى أخرى، وما هي أهم الخصائص والمميزات التي اتسمت بها كل مرحلة.

والمنطلق بطبيعة الحال يكون من العصر الحجري القديم، حيث كان الإنسان يعيش كما هو معروف مرحلة الجمع والالتقاط، وهجرته كانت ناتجة عن فقر البيئة التي كان يعيش فيها، بحيث صعب عليه جني قوته بمختلف الطرق المعروفة حينها.

وعلى هذا المنوال استمرت هجراته في مختلف العصور، إذ نجد أن الإنسان قد هاجر من شرق آسيا إلى أمريكا الشمالية في دفعات متتالية وهي التي كونت الهنود الحمر ثم قبائل الإسكيمو، وبالمقابل هاجر الهنود الأمريكيون إلى آسيا وهناك جماعات بشرية أخرى هاجرت إلى بلدان أو قارات مختلفة، بطريقة أو بأخرى وعندما تستقر هذه الجماعات في مكان جديد يتحتم عليها أن تتكيف معه بغية تحقيق أهدافها.

ومن هذا السياق، فإن الهجرة تبدو قديمة قدم البشر ذاتهم، لكن هناك القليل من المعلومات الدقيقة عن حجم وطبيعة تحركاتهم قبل القرن (19) [1].

ومن بين الأشكال الأولى للهجرة، كان الغزو، والذي هو عادة ما يسبق الهجرة ثم يتخذ فيما بعد شكلا حضاريا حيث صار الناس الذين يتمتعون بدرجة معينة من التقدم يخضعون لسلطتهم الأقل منهم، ولكن في بعض الأحيان قد يحدث العكس مثلما وقع مع المغول المتوحشين الذين تغلبوا على شعوب أكثر تحضرا، وبعد الغزو قد يبقى الغالبون في الأرض المحتلة، أو أجزاء منها بحيث يرجع البعض ويبقى البعض الآخر، ومع مرور الزمن يحدث هناك اختلاط وتزاوج، هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإن من نتائج الغزوات تهجير بعض الشعوب المغلوبة مثل ما فعل الرومان، حيث حدث وأن جلبوا في غزوة واحدة حوالي 50 ألف نسمة من السجناء.

1- فضيل دليو، علي غربي، الهاشمي مقراني، مرجع سابق الذكر، ص 36-37.

ولقد كان للتجار دور كبير في انتقال الأشخاص من بلد لآخر تبعا للأسواق التي تقام، فلقد كان للفينيقيين الفضل في إنشاء مركز تجاري في قادش Cadiz بإسبانيا وأوجدوا مدينة قرطاجة، أما اليونان فقد بادلوا محاصيل: الزيتون، الحبوب، النبيذ، والحديد من آسيا الصغرى بالأقمشة والكماليات من مصر وسوريا.

وفي التتبع التاريخي لتطور ظاهرة الهجرة الإنسانية لابد أن لا نغفل عن الدور الكبير الذي لعبته الكشوفات الجغرافية، وأثرها على تحرك الإنسان، ففي القرنين الخامس عشر والسادس عشر كانت انطلاقة كل من ماركو بولو، كريستوف كولمبوس وماجلان لاكتشاف ما كان مجهول، وذلك بهدف الجمع والاستحواذ على الثروات وجلب المعلومات الهامة عن المناطق المكتشفة[1]، حيث نتج عن هذه الكشوفات إقامة مستعمرات في القرون الموالية.

أما فيما يخص التاريخ المعاصر للهجرة الدولية فيمكن أن يقسم على أربعة مراحل كبرى وأساسية.

المرحلة الأولى: المركنتيلية 1500-1800 (Mercantilism):

وقد تميزت هذه المرحلة بالهجرة من أوروبا والانتقال إلى مناطق ووجهات جديدة عبر العالم، وذلك بهدف الاستيطان والبحث عن الثروات وتأسيس مدن وقرى جديدة وطيلة هذه الفترة استوطن الأوروبيين نسب كبيرة من أمريكا وأفريقيا وآسيا وهذا حسب (**Tinker** 1995, **lucassen** 1995) كما أن العدد الحقيقي للمهاجرين والمعمرين غير معروف، وذلك لصعوبة الحصول على البيانات والمعلومات لأن أغلب الهجرات في تلك المرحلة تميزت بالسرية والانقطاع التام عن المجتمعات الأصلية للمهاجرين ويمكن أن يقسم المهاجرين إلى أربعة فئات.

- عدد قليل من الإداريين والحرفيين.
- بعض التجار.
- بعض المهاجرين الفارين من المحاكم.
- فئة من المستوطنين الباحثين عن الأراضي الجديدة.

1- مرجع سابق ، ص 38.

كما أيضا في هذه المرحلة وحسب (**Curtin** 1969, **Palmer** 1992) وطيلة الثلاث القرون التي ميزت هذه المرحلة تم تهجير قرابة 10 مليون عبد من القارة الأفريقية إلى العالم الجديد[1].

المرحلة الثانية: هجرة ما بين القارات (Intercontinental Migration)

تبدأ هذه المرحلة من بداية القرن التاسع عشر متزامنة مع التطور الصناعي في أوروبا وامتدت إلى مستعمرات العالم الجديد (**Hatton and william** 1998)، والتي عرفت بالهجرة بين القارات intercontinental migration وطيلة هذه الفترة تقريبا 48 مليون مهاجر غادروا أوربا وقد لعبت الهجرة دورا مهما على جميع الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية في أوربا والعالم الجديد في هذه الفترة دورا حاسما في بناء مجتمع العالم الجديد المتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية، كندا وبعض البلدان من أمريكا اللاتينية.

المرحلة الثالثة: مرحلة الهجرة المحدودة (Period of limited migration)

عرفت هذه المرحلة بالمحدودية في تدفق الهجرة ومن ملامحها أن أصبحت فيها الهجرة أكثر مراقبة وأقل تدفق للمهاجرين، وهذا يعود إلى تصاعد المد القومي الوطني في فترة 1920 وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية في كل من أوربا وأمريكا ومن مميزات هذه المرحلة وضع قيود على الحركة التجارية والاستثمارات والهجرة، وحتى 1929 إبان حدوث الكساد العالمي الكبير سجل توقف شبه كلي للحركة الدولية للهجرة، واقتصرت فقط على عودة بعض الفئات المهاجرة إلى أوطانها[2].

ففترة ما بين الحربين قد غيرت العلاقة بين الدولة وقضايا الهجرة فالتغير في الاتجاهات العامة للدولة من انفتاحية إلى أكثر حمائية أثر بشكل مباشر في حركة تدفق المهاجرين وذلك من خلال وضع القوانين والإجراءات التنظيمية على الهجرة[3].

1 - **Working Paper : Douglas S.Massey**, "Patterns and Processes of international Migration The 21 st century", june 2003.

2 - **Douglas S.Massey**, Ibid, P. 20.

3- **Klaus J.Bade** , "Migration in European History", Black well publiching , Oxford, uk,P 182.

المرحلة الرابعة: هجرة ما بعد المرحلة الصناعية (Post industrial Migration)

وقد ظهرت هذه المرحلة في متصف 1960 وقد شكلت منعرجا كبيرا وقطيعة فعلية مع المراحل السابقة، واتسمت هذه المرحلة بانتقال الهجرة من البلدان الأوربية كما عرف في المراحل السابقة إلى بلدان العالم الثالث وهذا حسب كل من **(Castlesand Miller 1993)**، ففي هذه المرحلة عملت البلدان الصناعية والمتقدمة على جلب العديد من اليد العاملة المهاجرة للمساهمة في تنمية اقتصاديات هذه البلدان، كما يسجل في هذه المرحلة تغير كبير في البلدان المستقبلة للهجرة أو البلدان الجاذبة للهجرة، وذلك لأن بلدان غير تقليدية أصبحت تستقبل المهاجرين والتي كانت من البلدان المصدرة للهجرة على غرار بلجيكا، سويسرا، السويد وهولندا، وهذا حسب (1995 **anwan**) [1].

أما في فترة السبعينات فسجل دخول بعض البلدان كإيطاليا واسبانيا والبرتغال على خط البلدان الجاذبة للهجرة، فأصبحت هذه البلدان تستقبل أعداد كبيرة من المهاجرين من إفريقيا والشرق الأوسط (1995 **Fakiolas**)، أما في بداية الثمانينيات فنجد أن بعض البلدان الشرق أوسطية وبالتحديد البلدان الخليجية وخاصة النفطية منها أصبحت تستقطب العديد من اليد العاملة المهاجرة (1980 **Birks, sinclair**)، أما فترة التسعينات فبدأت الهجرة الدولية تأخذ تناميا واضحا في بعض البلدان الآسيوية على غرار كوريا الجنوبية وتايوان وهونغ كونغ وسنغافورة وماليزيا، على غرار الوجهة التقليدية في هذه المنطقة والمتمثلة في اليابان (1995 **Loiskand**).

المطلب الثالث: الأسباب والدوافع المحددة للهجرة

إن الهجرة بكل أنواعها، كما هو معروف، لم ولن تتوقف بصفة نهائية، وإنما يمكن فقط الحد منها بسن قوانين معينة، لذا يجب علينا البحث عن العوامل والأسباب التي تكمن وراءها والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

أ/ العوامل والأسباب الطاردة: Puching Factors

تتعدد الدوافع والعوامل المساهمة في الدفع نحو الهجرة، بين الأسباب الناتجة عن أفعال الإنسان وبين ما هي خارجة عن نطاق الإنسان كالكوارث الطبيعية والأمراض وغيرها،

1 - **Douglas S.Massey** , op.cit.

ويهاجر الأشخاص إما بحثا عما فقدوه في بيئتهم أو هروبا من اضطهاد يمارس عليهم، فنجد أن العديد من الهجرات في التاريخ القديم والمعاصر كانت انعكاسا لأوضاع سياسية واقتصادية معينة مثل عدم الرضي أو التعرض لاضطهاد، كما سبق ذكره بشكل مباشر يهدد وجود الأفراد كالحروب والصراعات الكبرى، التي غالبا ما تنجم عنها هجرات ونزحات كبرى مثل ما حدث في يوغسلافيا سابقا والحرب العرقية بين الهوتو والتوتسي في رواندا والكونغو، كما أيضا نزوح الهنود الحمر باتجاه الغرب الأمريكي هروبا من التوسع الاستيطاني الأوروبي في القرن 18 و19.

فالحروب الأهلية والفوضى السياسية غالبا ما تكون السبب الرئيسي وراء حدوث الهجرة القسرية والتي تتلخص تقريبا في فترات الحروب، فالحرب الأهلية في ليبيريا 1980-1990 عملت على تهجير 1,260,000 لاجئ أكثر من نصف سكان ليبيريا[1].

كما عرف أيضا الأرمن حالات من التشرد جراء الاضطهاد الذي تعرضوا له في آسيا الصغرى بعد انحطاط الإمبراطورية العثمانية، أو ما سميت آنذاك بالرجل المريض في أوربا[2].

أما من ناحية العناصر الأخرى التي تدفع نحو الهجرة بكل أنواعها نجد الكوارث الطبيعية والتي تنتج في الأغلب نزوح جماعي هروبا من الفيضانات والزلازل والبراكين والأعاصير، وخاصة مع التغيرات المناخية ويضاف إلى الكوارث الطبيعية النزوح لأسباب أخرى كالمجاعات والأوبئة وخاصة في بعض المناطق من إفريقيا، والملاحظ أن الكوارث الطبيعية لا ترتبط بالكوارث الطبيعية المحضة بل تتعداها إلى الكوارث البيئية المرتبطة بالطبيعة، لكن المسبب الرئيسي هو الإنسان، وفي هذا الصدد نجد كارثة تشرنوبيل والتي حدثت في منطقة **Klas-Gorns Karlson** مما أدى إلى إخلاء المنطقة عن كاملها.

هذا من ناحية الحروب والعوامل الطبيعية التي تدفع نحو الهجرة، ومن ناحية أخرى نجد العوامل السياسية والاقتصادية تعد من المحددات المؤثرة بشكل مباشر على الهجرة فالاضطهاد السياسي والإقصاء المباشر لفئات واسعة داخل الأوطان وذلك من خلال اعتبار

1 - **Peter C.Meilaender** , "Toward a theory of migration", Pal Grave, first edition 2001 ,USA, P.10.

2- فضيل دليو، علي غربي، الهاشمي مقراني، مرجع سبق ذكره، ص 41.

بعض الفئات الاجتماعية والسياسية من الدرجة الثانية، يؤدي إلى خلق جو من العداء بين الفئات الحاكمة والفئات المقصية، مما ينتج عنه في الكثير من الأحيان العمل على تهجير العديد من الأفراد والجماعات قسريا وذلك حتى تحافظ الفئة الحاكمة على استمرارها وتقطع كل أنواع المقاومة داخلها، وفي هذا الصدد نجد تقريبا 340.000 شخصا قد غادروا الاتحاد السوفياتي [1].

وهذا حسب كل من **Munz** و**Fassman** في فترة الإصلاحات التي عرفت بالبريستوريكا في فترة حكم غورباشوف ونفس الكاتبين يعتبران أن تقريبا 1.5 مليون قد هاجروا من الاتحاد السوفيتي بين 1950 و1991 كما نجد أن **Klas Goran Karlson** قد كتب بأن 1.2 مليون قد هاجر من الجمهوريات السوفيتية السابقة.

أما من ناحية الظروف الاقتصادية، نجد أن فترة الأزمات الاقتصادية تعد من العوامل الطاردة للأفراد والمحرك الأساسي لظاهرة الهجرة، وهذا نتيجة سعي الأفراد إلى البحث عن وظائف جديدة قد فقدوها في بلدانهم أو مناطقهم، وذلك بالانتقال إلى مناطق أخرى تضمن لهم أوضاع اقتصادية أحسن، فتاريخيا نجد أن عقب المراحل الاقتصادية والأزمات الكبرى، تحدث العديد من الهجرات فمثلا انهيار النظام الإقطاعي في أوربا أدى إلى هجرات واسعة على غرار الثورة الصناعية التي أدت إلى نزوح العديد من الإيطاليين بين 1876 و1915 وهذا حسب **Rund olph J. vecoli** وكان نتيجة للتوسع الرأسمالي الذي عرفته أوربا[2].

كما أنه لابد من الإشارة إلى أن النمو الديموغرافي السريع يؤثر سلبا على الثروات الطبيعية وبالتالي يقل العرض ويكثر الطلب وتحدث مشاكل اقتصادية واجتماعية، خاصة في البلدان المتخلفة، مما يدفع السكان إلى الهجرة إلى البلدان الأكثر غنى، بحثا عن ظروف معيشية أوفر.[3]

ب/ العوامل الجاذبة: Pulling Factors

كما تطرقنا سابقا على إبراز أهم العوامل الطاردة للهجرة أو بالأحرى الأسباب التي تشجع على ظاهرة الهجرة نتطرق في هذا العنصر إلى العوامل التي تساعد على جذب

1 - Ibid , P.13.
2- Ibid, P.14.
3– د. فضيل دليو وآخرون، مرجع سابق الذكر، ص 41.

وجلب المهاجرين، وعموما تتمثل هذه العوامل في التحفيزات التي تقدمها البلدان المستقبلة للهجرة أو بلدان المقصد بالنسبة للمهاجرين (immigration Distination) وتتداخل العوامل الجاذبة بين الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي وحتى الفردي فيما بينها، وعلى العموم تعد الفرص الاقتصادية على رأس العوامل الجاذبة للأفراد وقد كتب **Nugent** بأن الهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية في بداية القرن التاسع عشر وأواخر القرن العشرين كانت بدوافع اقتصادية[1].

كما أيضا تعتبر العوامل السياسية مثل الحرية السياسية والدينية من العوامل الجاذبة للمهاجرين والمشجعة للهجرة، فأمريكا طيلة القرنين التاسع عشر والعشرين اعتبرت كملجأ آمن للاضطهاد الديني والسياسي للعديد من الأوروبيين وخاصة بالنسبة للأقليات، فأمريكا في ذلك الوقت كانت تعتبر بالنسبة للمهاجرين جنة الحقوق المدنية والحرية السياسية، لكن أمريكا ليست الأرض الوحيدة التي عملت على جذب العديد من المهاجرين للأسباب السياسية بل نجد أيضا أن فرنسا حسب ما كتبه **Gérard Noiriel** قد كانت أول بلد في العالم يعترف بحق اللجوء السياسي وهذا كما جاء في دستور 1793 وقد سجل أن العديد من اليهود الروس قد فروا إلى فرنسا في الفترة الممتدة من 1880 و1890، كما فعله العديد من الأرمينيين بعد انتصار ثورة "الشباب الأتراك" 1908 والتي أرخت لبداية اضطهادهم.

كما لا تتوقف العوامل الجاذبة للهجرة على الجوانب[2] السياسية والاقتصادية والدينية، بل تتعداها إلى الدوافع الشخصية والذاتية وفيما يلي نركز عن كيفية تأثير هذه العوامل على جذب المهاجرين.

- **الحالة الاقتصادية لبلد المقصد بالنسبة للمهاجرين:**

يعتبر النمو الاقتصادي السريع والذي يترافق مع النقص في اليد العاملة بمختلف أنواعها المؤهلة من الاقتصاديات التي تفتح المجال للهجرة، فطبيعة الحالة الاقتصادية تشجع المهاجرين بالانتقال لهذه البلدان وذلك بغية تحسين الدخل الفردي والظروف المعيشية، فعموما توقيت الهجرة بين البلدان المصدرة للهجرة والبلدان المستقبلة لها من الجانب الاقتصادي يرتبط ارتباطا عضويا بالدورة الاقتصادية للبلدين فكلما كانت الظروف

1 - Ibid , P17.
2 - Ibid., P.18

الاقتصادية في صالح المهاجرين كلما ارتفعت نسب التدفق بين البلدين وهذا بطبيعة الحال متأثرا بالفروقات الهيكلية داخل بنية الاقتصاد لهذه الدول[1].

أما العامل الثاني المساعد على جلب المهاجرين فيتجلى في الروابط التي تجمع الأفراد بين البلدين على حد سواء المصدرة أو المستقبلة للمهاجرين.

ويعرف هذا العامل بـ « Net work effects » وقد أظهرت الدراسات الأمبريقية التي قام بها كل من **(Hatton and william son** 1998) وفيما بعد **(Borjas** 2000) أن وجود أصدقاء وأقارب وروابط شخصية في بلد المقصد بالنسبة للمهاجرين تعد من المحفزات والدوافع التي تشجع على الالتحاق، كما أيضا تعد الشبكات العرقية واللغوية بين البلد الأصلي وبلد الوجهة بالنسبة للمهاجر من المحفزات المساعدة على اتخاذ قرار الهجرة، وهذا لأن هذه الشبكات تساعد المهاجر على الاستعلام عن الوظائف والسكن وغيرها من مقومات النجاح في البلد المستقبل.

- **سياسات الهجرة: imigration policies**

تعتبر السياسات المتبعة من قبل البلدان المستقبلة للمهاجرين بخصوص قوانين الدخول والانتقال عبر الحدود من المحددات الأساسية للدفع باتجاه الهجرة من عدمها، فغالبا ما تكون السياسات المتبعة من قبل الدول المستقبلة للمهاجرين هي المحدد الرئيسي في قيام خطوط للهجرة أو إقامة عوائق أمام الهجرة وهذا في الغالب ما ينتج الظاهرة بشكل عكسي تتجاوز القوانين وتتمثل في الهجرة السرية، فوجود قوانين تشمل عملية الانتقال من البلد الأصلي إلى البلد المستقبل للمهاجر يجعل من نسبة الهجرة مرتفعة والعكس صحيح.

- **تكاليف الهجرة: costs of migration**

يتجلى هذا العنصر في التكاليف التي يقوم المهاجرين بحساباتها مثل تكاليف النقل عن طريق البر أو البحر أو الجو ومصاريف ونفقات العيش داخل البلدان المستقبلة للهجرة، كما أيضا تكاليف البحث عن وظيفة فغالبا ما تؤثر بالسلب، هذه التكاليف على المهاجرين

1 - Working Paper NO.37,**Andrés Solimano**, ,"Globalization, History And international migration : a view from latin American" ,july 2004.

ذوي المستويات والمهارات المتدنية فكلما كانت التكاليف في المتناول كلما كانت كدوافع نحو القيام بالهجرة.

- **الاختلافات الثقافية: Cultural differences**

يتمثل هذا العنصر في اللغة، العادات والتقاليد والعلاقات العائلية بين البلدان المصدرة للهجرة والمستقبلة لها على حدا سواء، فهذه المحددات تعمل على الدفع بين البلدان المتشابهة في اللغة والثقافة إلى أكثر انفتاحا على بعضها البعض وذلك برسم سياسات لإدارة الهجرة تصب في عملية تسهيل حركة الهجرة بين هذه البلدان.

- **القرب والبعد الجغرافي: Geographical distance and proximity**

تعمل الجغرافيا أي القرب أو البعد الجغرافي على تحديد مستويات الهجرة فكلما كانت بلدان المقصد بالنسبة للمهاجرين قريبة جدا كلما شجع على الهجرة والعكس أيضا، فنسب الهجرة بين الو.م.أ والمكسيك مرتفعة جدا وهذا يعود إلى وجود شريط حدودي بين البلدين وذلك على العكس من كندا التي ليست لها حدود مع المكسيك.[1]

- **طبيعة النظم السياسية: Political regimes**

إن حركة الهجرة بين البلدان كثيرا ما تتأثر بطبيعة النظام السياسي وذلك من خلال تأثير طبيعة النظام وشكله على الهجرة، فحسب المفكر **Andrés solimamo** فالأنظمة الديكتاتورية كثيرا ما تعمل على التقليل من الحركة البشرية عبر حدودها وأيضا تميل إلى الانغلاق، وذلك خوفا على مصالحها، وذلك عكس الأنظمة الديمقراطية التي تميل إلى الانفتاح كما أنها تساهم في تحديد قرار الأفراد بالهجرة من عدمها فالبحث عن العيش في مناخ تسوده الحريات المدنية والحقوق الفردية مثل حرية التعبير والتجمع، الحق في محاكمة عادلة، الحرية الدينية والحق في اختيار السلطات العمومية يجعلها من البيئات الجاذبة للمهاجرين.

1 - Ibid, P. 06.

المطلب الرابع: تصنيفات الهجرة

إن إعطاء فهم عميق لظاهرة الهجرة يقتضي من الباحث العمل على إبداء تصنيفات لأنواع الهجرات والتي تتعدد بين ما هو اقتصادي وسياسي واجتماعي من حيث الدوافع فتنعكس على طبيعتها بشكل مباشر، فالدوافع الاقتصادية للهجرة هي التي تنتج لنا ما يسمى باليد العاملة المهاجرة (Labour migration) والصراعات السياسية والحروب تنتج لنا اللاجئين (Refugees) أما الشبكات الاجتماعية بين الدول غالبا أيضا ما تنبثق عنها الروابط الأسرية والفردية وتسمى(Family migration)، وعموما الهجرة كما جاء في التعريفات المقدمة لها هي انتقال الأشخاص من مكان إلى مكان آخر بغية الإقامة الدائمة أو المؤقتة، والهجرة ظاهرة تاريخية مرتبطة بالإنسان منذ القديم وتحدث الهجرة على العديد من المستويات بين القارات وتعرفintercontinental migration، وهذا النوع من الهجرة تاريخيا تجلى في الهجرات الكبرى إلى العالم الجديد mass exodes كما أيضا يوجد شكل آخر من الهجرة داخل البلد الواحد ;القارة الواحدة وهو ما يعرف بـ interregional migration، كما أن أكثر أنواع الهجرات شيوعا داخل المجتمعات هو الانتقال من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية وهذا النوع من الهجرة عموما يطلق عليه مصطلح النزوح Exodes وليس الهجرة بمفاهيمها المتداولة وهذا النوع يعرف في الأدبيات بـ Rural to urban migration، وفيما يلي سنتطرق إلى أهم وأشهر تصنيفات الهجرة[1].

1- الهجرة الداخليةinternal migration : وهي الانتقال من مكان إلى آخر بدوافع متعددة ولكن يبقى الحيز الجغرافي داخل حدود البلد الواحد بالنسبة للمهاجر.

2- الهجرة الخارجية external migration: وهي عبارة عن مغادرة البلد الأصلي بالانتقال إلى بلد آخر أو منطقة أخرى وهي عموما أكثر أنواع الهجرات شيوعا وكثيرا ما تعرف بالهجرة الدولية (international migration)

3- تحويل السكان بالقوة population transfer: وتتمثل في قيام حكومة ما بإجبار مجموعة عرقية أو دينية على الانتقال من منطقة إلى أخرى، وذلك بهدف فرض سلطتها. كما أن هذا النوع من الهجرة يعرف بالتهجير القسري involuntary أو forced migration

1 - National Geographic, Xpeditions ,2005.
http://www.nationalgeographic.com/xpeditions/lessons/09/968/migrationguidstudent.pdf

4- الهجرة بالإكراه impelled migration(imposed migration): ويعرف هذا النوع بالهجرة المكرهة أين يعمل الأفراد على القيام بالهجرة بغية الهروب من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المزرية بحثا عن أفضل الظروف، ويختلف هذا النوع بأنه غير مدفوع من قبل جهة وإنما يعود إلى الفرد في اختيار قرارا الهجرة، وذلك تفاديا وهروبا من المخاطر.

5- الهجرة بالتدرج step migration: هي عبارة عن عملية انتقال للمهاجرين من منطقة إلى أخرى بالتدرج حتى يصل إلى الوجهة المقصودة final distination وهذا مثل انتقال الأشخاص من المزرعة إلى القرية ثم المدينة فالحواضر الكبيرة كالعواصم[1].

6- الهجرة التسلسلية chain migration: وهي بالأساس عبارة عن قيام فرد من العائلة بالانتقال إلى بلد معين بغية تحسين ظروف عائلته الاقتصادية والاجتماعية ثم يعمل هذا الفرد على مساعدة بقية أفراد العائلة بالانتقال إلى البلد الذي يقيم فيه، وذلك انطلاقا من المساعدات المادية التي يقدمها حتى يسهل عملية الانتقال.

7- الهجرة الحلقية circular migration: هي عبارة عن حركة الانتقال التي يقوم بها المهاجرين بين البلد الأصلي وبلد الإقامة وذلك من خلال الانتقال في فترات العطل والمناسبات.

8- الهجرة الموسمية seasonal migration: هي عملية الانتقال التي ترتبط بالفترات الزمنية، وتكون بدافع الكسب المادي أو هروب من ظروف ومخاطر مؤقتة وعموما ينتشر هذا النوع من الهجرات في القطاعات الاقتصادية كالزراعة ومواسم جني المحاصيل[2].

9- الهجرة العائلية family migration: يوجد هناك حوالي ثلاث حالات من الهجرة التي ترتبط بالبعد العائلي وتتمثل في: لم شمل العائلة family reunification تكوين عائلة family formationأو هجرة كل العائلة the migration of the entire family، فالحالة الأولى المتمثلة في لم شمل العائلة قد نصت عليها كلا الاتفاقيتين الخاصتين بحقوق الإنسان.

فاتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الطفل في سنة 1989 وخاصة المادة التاسعة من الاتفاقية منها قد نصت على حماية أفراد عائلة المهاجر العامل[3].

1 - Ibid.
2 - Ibid.
3 - "World migration report 2010" , P.62.

10- هجرة اللاجئين **Migration refugees:** اللاجئ هو عبارة عن شخص يقطن خارج حدود بلده الأصلي وذلك خوفا وهروبا من الاضطهاد وذلك لأسباب دينية، عرقية وقومية أو انتماء إلى مجموعة سياسية وهذا التعريف حسب البروتوكول 1967 الأممي الذي يحددها من هو الشخص اللاجئ.

وحسب الإحصائيات الأممية فإن معدلات اللاجئين قد عرفت تزايدا مستمرا في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات وهذا تحت تأثير الصراعات العرقية والاثنية والحروب الأهلية التي تزامنت مع نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي، كما أن اللجوء لا يرتبط بالجوانب الخاصة بالإنسان وإنما يتعداها إلى العوامل الطبيعية[1].

11- اليد العاملة المهاجرة Labour migration:

هي تلك الجماعات والأفراد التي تنتقل من مكان إلى مكان بهدف الحصول على وظيفة وفرصة اقتصادية وهذا النوع من الهجرة قديم قدم ظاهرة الهجرة نفسها، وتزداد اليد العاملة المهاجرة في فترات الانتعاش الاقتصادي عموما، أين نجد أن أرباب العمل يسعون جاهدين إلى الاعتماد على اليد العاملة الأجنبية في بناء استثماراتهم من خلال فتح الوظائف أمامهم، وذلك بالضغط على حكوماتهم، كما نجد أيضا أن الاتفاقات والعقود الاقتصادية التي تبرم بين الدول تلعب دورا كبيرا في تشجيع هذا النوع من الهجرة[2].

12.المهاجر غير الشرعي Irregular Migrant:

هو الشخص الذي يفتقد الوضعية القانونية داخل بلد المقصد أو بلد المعبر أي بمعنى كل فرد يدخل إلى إقليم دولة معينة بدون تصريح، كما ينطبق مصطلح المهاجر غير الشرعي على الأفراد الذين يدخلون بلد المقصد قانونيا ثم يستنفذون الوضعية القانونية[3].

1- **Alan,B ,Simmons** ,"mondialisation et migration tendances interogation et modèles theorique", cachiers québécois de demographique, vol,31,n°1,2002 P.7-33

2 - **Etan Meyers**, "international imigration policy a theoritical and comparative analysis" ,palgrave ,macmillan, first edition april ,2004 USA.P.17.

3 - **Report of international concil On human rights Policy**, "Irregular migrant smuggling and human rights towards coherence", 2010,Geneva, Switzerland, P. 15.

المبحث الثاني: النظريات والمقاربات المفسرة لظاهرة الهجرة

بعد أن تطرقنا بإيجاز في المبحث الأول إلى أهم التعريفات المقدمة لظاهرة الهجرة وكذلك أهم المراحل التاريخية التي ميزت تاريخ تطور الهجرة الدولية كما تطرقنا إلى الأسباب والدوافع الكامنة وراء اتخاذ الأفراد والجماعات القرار بضرورة الهجرة وقد تم ذلك من خلال إبراز العوامل الطاردة والجاذبة للهجرة وأيضا حاولنا إعطاء نظرة عامة على أهم وأشهر التصنيفات الخاصة بالهجرة، أما خلال هذا المبحث فسنعمل على التطرق في مجموعة من المطالب إلى أهم المقاربات النظرية التي تحاول إعطاء تفسيرات لظاهرة الهجرة، وطبعا كل مقاربة حسب المنطلقات والمسلمات التي تنطلق منها، ولهذا يتطلب منا ضرورة عرض كل الزوايا والاتجاهات التي تناولت ظاهرة الهجرة حسب رؤيتها، فالمقاربة الاقتصادية لظاهرة الهجرة تركز على العمل الاقتصادي باعتباره الأساس والمؤثر المباشر على الهجرة كما أن المقاربات الأخرى كالواقعية ترجع تدفق المهاجرين عبر الحدود كاستجابة إلى رغبة الدولة وذلك من خلال بحث هذه الأخيرة عن المصلحة، لكن التفسير الجغرافي لظاهرة الهجرة يركز على الطبيعة الجغرافية لمنطقة الطرد والجذب، أما التفسير الاجتماعي الثقافي لظاهرة الهجرة فيبحث في البنية الاجتماعية والثقافية التي تساعد على إنتاج الظاهرة، ومن جهة أخرى نجد أن المقاربة المفسرة لظاهرة الهجرة من منظور العولمة تركز على المسلمات والآليات والتغيرات البنيوية التي أو أفرزتها العولمة خاصة من جانب التطور في وسائل الاتصال بين الشعوب والأمم.

المطلب الأول: المقاربة الاقتصادية لظاهرة الهجرة

ينظر أنصار التفسير الاقتصادي إلى العوامل الاقتصادية على أنها المفسر الأساسي لظاهرة الهجرة، ورغم أن البعد الاقتصادي يستوجب النظر إلى العوامل الاقتصادية الطاردة في مجتمع الإرسال مثل البطالة، التضخم، قلة فرص التوظيف والعوامل الاقتصادية الجاذبة في مجتمع الاستقبال أيضا إلا أن معظم التفسيرات الاقتصادية للهجرة تركز على العوامل الاقتصادية في مجتمع الإرسال فقط، ينطلق أصحاب التفسير الاقتصادي من مجموعة من النقاط الأساسية أهمها:

مقولة "إن المهاجر يترك وطنه أصلا بحثا عن عمل ويتضمن ذلك تطورا محددا متضمن جانبين:

1- أن حدوث الهجرة يرتبط بعوامل طاردة وعوامل جاذبة ففي الحالة الطاردة نجد أن الحالة الاقتصادية الصعبة في الموطن الأصلي للمهاجر تدفع به إلى مغادرة بلده وتركه، وفي نفس الوقت فإن الحالة الاقتصادية الرائجة والجاذبة في المجتمع المضيف تجذب المهاجر إليها.

2- إن سلوك المهاجر يساير دائما نموذج تعظيم المنفعة **Maximization Model** الذي يفترض أن المهاجر يستهدف تعظيم المنفعة الاقتصادية من خلال قيامه بالهجرة[1].

كما نجد أيضا أن العديد من المنظرين الماركسيين مثل-1970 **Gorz** 1944 **Beard** 1991 **Bovenker** ينطلقوا من اعتبار أن العامل الاقتصادي هو المسلمة الرئيسية في قضية الهجرة وسياسة الهجرة بصفة عامة، وهذا لزيادة وتعظيم الأرباح والمكاسب من خلال يد عاملة أقل ثمنا.

فالمهاجرون يعتبرون (جيش احتياطي للقطاع الصناعي) [2].

كما أن الهجرة تعتبر جزء من تطور النظام الرأسمالي وهذا من خلال التقسيم الدولي للعمل.

والمنظور الماركسي الذي ينطوي تحت التفسير الاقتصادي لظاهرة الهجرة يرتكز على العديد من العناصر وأهمها:

1- يعتبر اليد العاملة المهاجرة جزء من بنية الرأسمالية واليد العاملة المهاجرة ما هي إلا في خدمة الطبقة الرأسمالية الحاكمة ومن هذا فالرأسماليين يعملون على تشجيع الهجرة باستمرار بين البلدان بهدف الحفاظ على تدفق اليد العاملة المهاجرة الرخيصة وهذا حسب **Petras** 1981، **pertes**[3].

1- د. عبد الله عبد الغني غانم، مرجع سبق ذكره ، ص 25-26

2 - **Eytan Meyers**. "Theories of international immigration policy-A comaparative Analysis", international migration review, vol, 34 ,NO.4 winter 2000, P.P. 12-47

3 - Ibid,P.1247

2- ثانيا ودائما حسب المنظور الماركسي فإن الهجرة تزود الرأسماليين بيد عاملة تساعدها على توسيع عملية تراكم رأس المال من خلال انخفاض تكاليفها.

3- أيضا وحسب المنظور الماركسي تعمل الهجرة على خلق الانقسامات داخل الطبقة العاملة في الدول الرأسمالية وهذا ما يجعل الطبقة المالكة تستفيد من هذه الانقسامات وهذا ما أكده كل من ماركس وانجلز من خلال ما شاهداه بين الإنجليز والإرلنديين من انقسامات لصالح الطبقة الرأسمالية المالكة.

كما أيضا نجد أن الرأسمالية العالمية تشجع على الهجرة وذلك لأن اليد العاملة المهاجرة تعطي الحلول للأزمات التي تحل بالنظام الرأسمالي من خلال:

* إمكانية التحكم في اليد العاملة المهجرة بسهولة والعمل على إقصائها في مراحل الركود الاقتصادي[1].

* كما أيضا اليد العاملة المهاجرة تستهلك أقل مقارنة باليد العاملة المحلية، ومن هذا فهي تقلل من إمكانية حدوث تضخم خاصة في مرحلة التوسع الرأسمالي وهذا لأن اليد المهاجرة تكون بمثابة الأجير الذي يختفي بانتهاء العمل الموكل له.

لكن المنظور الماركسي المفسر لظاهرة الهجرة لا يتوقف عند الماركسية الكلاسيكية بل نجد أن الماركسية الجديدة والتي تستمد معظم مسلماتها ومنطلقاتها من الكلاسيكية والتي تعتمد على العديد من أعمال المنظرين أمثال **wallerstein,** 1990 **mosa wask** **portes**,1974 , 1981 **walton,petras** نجدها تعتمد على تفسير ظاهرة الهجرة انطلاقا من بنية النظام الدولي وذلك من خلال اعتبار أن التقسيم الدولي للعمل وانقسام دول العالم إلى دول المركز والمحيط، أي أن دول المركز وهي الدول المصنعة تعمل على تشجيع الهجرة وخاصة هجرة اليد العاملة يهدف الحفاظ على معدلات الإنتاج[2].

المطلب الثاني: المقاربة الواقعية لظاهرة الهجرة

إن المقاربة الواقعية بشقيها الواقعية الجديدة والواقعية الكلاسيكية تعتبر من أهم المنظورات في دراسة العلاقات الدولية، فهي تعتبر أن العلاقات الدولية ما هي إلا صراع

1 - **Eytan Meyers** ,Op.cit , P,6.

2 - Ibid,P1248.

على القوة والنفوذ بين الدول وهذا حسب 1987 **viotti and kamppi** نجد أن الواقعية تركز على أربعة تصورات أساسية.

* تعتبر أن الدولة اللاعب الأساسي والمهم وأيضا تعتبر الوحدة الأساسية في التحليل[1].

* ينظر للدولة كوحدة ولاعب واحد يواجه العالم الخارجي وأيضا كوحدة مندمجة.

* الدولة لاعب عقلاني يبحث عن تعظيم المنفعة والمصلحة.

* الأمن القومي يعتبر العنصر الأساسي والحيوي في أجندة السياسة الخارجية فالواقعية تركز على قضايا الصراعات بين الأمم وتعتبر الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أقل أهمية أمام المصلحة والقوة العسكرية وهذا حسب -1973 **Morganchan**-1986 **Gilpin** 1960 .**Hoffman** -1979 **Walts** -1986 **Keohane**[2].

وهذا المنظور يرى أن الصراع بين الأمم والبلدان بما فيها الجانب العسكري قد أثر على السياسات المتعلقة بالهجرة، وقد أدى إلى المساهمة في وضع قيود على الهجرة، وهذا مثل ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية في العمل بجواز السفر والتأشيرة طيلة الحرب العالمية الأولى وهو ما عرف في الأدبيات بـ Test act.

وأيضا نجد أن الحروب والصراعات تؤدي بالبلدان إلى منع الهجرة أو تشجيعها، ففرنسا بعد الحرب العالمية الثانية وخاصة بعد خروجها من الحرب بخسائر كبيرة على العديد من المستويات عملت على تشجيع الهجرة وهذا بهدف تجاوز بعض المشكلات كانخفاض نسبة المواليد وأيضا التعويض عن الضحايا وهذا لأجل إعادة البناء للقوة خشية من مواجهة غزو ألماني جديد، فقد أنتجت هذه السياسة تدفق الآلاف من الإيطاليين والأسبان والبرتغاليين.[3]

كما أنه نجد إسرائيل بدوافع أمنية وبهدف زيادة تفوقها العسكري في ظل الصراع مع العرب سعت إلى العمل على تشجيع الهجرة إليها من مختلف الدول الأوربية والأمريكية وهذا لتجنب تدني المستوى الديموغرافي أمام البلدان العربية سياسة(**Ben Gurion**) 1969وأيضا

1 - Ibid, P.9.

2 -**Marie-Claude Smouts**," les nouvelles relations internationales pratique et théories", presses de sciences PO, .1998 ParisP,256.

3 - Ibid,P1264.

نجد أن طيلة الحرب الباردة عملت الديمقراطيات الغربية على تفضيل اللاجئين من البلدان الاشتراكية بهدف بناء جبهة لمعاداة الاشتراكية والإيديولوجية السوفيتية.

فالعلاقات بين الدول والمصالح المتداخلة فيما بينها تؤثر مباشرة على ظاهرة الهجرة فحسب المنظور الواقعي فالسياسة الخارجية للدولة السيدة صاحبة السيادة الكاملة هي التي تحدد شروط دخول وخروج الرعايا الأجانب (**Loescher-Scanlain** 1968)[1].

المطلب الثالث: التفسير الجغرافي لظاهرة الهجرة

يقوم التفسير الجغرافي على مقولتين: أولهما ترتبط بتفسير سبب الطرد من الموطن الأصلي وثانيهما تربط بتحديد مجتمع الاستقبال، أما عن النقطة الأولى فيقوم التفسير الجغرافي على مقولة ديموغرافية وهذا التفسير يفترض أن ثمة توازن بين خصائص المنطقة وخصائص سكانها وهنا نجد إن الجغرافيون يرون أن الظروف الجغرافية الفيزيقية لكل منطقة تسمح بالاحتفاظ بعدد محدد من السكان وأن أي عدد يزيد منهم عن العدد المسموح يصبح عددا زائدا يخل بمقتضيات الظروف الجغرافية للمنطقة، ومن ثم فإن المخرج الوحيد أمام هذا العدد هو الهجرة[2].

أما النقطة الثانية التي تقدم النظرية الجغرافية تفسيرا لها فهي اختيار مجتمع الاستقبال بالنسبة للمهاجر وترى النظرية الجغرافية أن المهاجر يختار مجتمع الاستقبال أو بالأحرى المنطقة التي يهاجر إليها في ضوء خصائصها الجغرافية، حيث يرى الجغرافيون أن المهاجر يختار منطقة الاستقبال في ضوء تماثل ظروفها الجغرافية (التضاريس والمناخ والنبات ...إلخ) مع ظروف منطقة الطرد.

وثمة عامل آخر اهتم به الجغرافيون في تحديد المهاجر للمنطقة الجدب التي يهاجر إليها، ألا وهو عامل المسافة وطبقا لذلك العامل فإن عدد المهاجرين إلى بلد ما يرتبط عكسيا مع طول المسافة التي تفصل بين هذا البلد والموطن الأصلي بينما يرتبط طرديا مع فرص العمل المتاحة[3].

1 - Ibid,P 1265.

2- عبد الله عبد الغاني غانم، مرجع سبق ذكره، ص 29

3 مرجع سابق الذكر، ص 30.

المطلب الرابع: المقاربة المفسرة لظاهرة الهجرة من منظور العولمة

طيلة العقدين الماضيين نجد أن بعض الباحثين قد تكلموا على أن العولمة ستطرح تحديات جديدة على الدولة وذلك من خلال قدرتها على مراقبة الحدود والحركة عبر الحدود.

.(**schmidt** 1995)-(**strange** 1996) –(**sassen** 1996) وقد أجمعت تقريبا هذه الدراسات على أثر العولمة على الهجرة وسياسات الهجرة، وذلك من خلال صعوبة مراقبة الهجرة، ومع التحول الذي عرفته الدولة الحديثة في ظل العولمة وتحت تأثير التحول في مفهوم السيادة فقد ظهرت فواعل جديدة تعتبر كجماعات ضغط تعمل على التأثير على الهجرة وسياساتها مثل منظمات حقوق الإنسان واللوبيات الاتينية والاقتصادية والسياسية وغيرها[1] .

وحسب (**castles** 1998) قد اعتبر بان الهجرة الدولية هي جزء مهم من العولمة وسمة خاصة بها وإذا ما رحبت الحكومات واستجابت لحرية تنقل الأموال والسلع والأفكار فلا بد من أن تنفتح أمام حرية تنقل الأشخاص .

" وفي نظرية العولمة المفسرة لظاهرة الهجرة نجد أن كل من **soysal jacobson** قد اهتموا بمفاهيم جديدة مثل الهجرة عبر القومية transnational migration والمواطنة العابرة للقوميات transnational citizenship.

فحسب الباحثين فهذه المفاهيم الجديدة التي انبثقت مع عصر العولمة قد أصبحت تطرح تحديات كبيرة على الدولة وخاصة في مفهوم السيادة، ففي قضية المواطنة فهو يعتبر بأنه من الصعب بما كان في عصر العولمة أن تستمر الدولة في العمل بنظامين متناقضين من جهة تعمل على تحرير التجارة والسلع والخدمات ومن جهة أخرى تعمل على وضع قيود أمام الهجرة [2].

وضمن المقاربة المفسرة لظاهرة الهجرة من منظور العولمة تنبثق نظرية التحرير الخالصة للهجرة pure libertarian theory of immigration وترتكز هذه النظرية على مفهوم الحقوق الفردية أي بمعنى محورها هو الفرد بغض النظر على الانتماء، وأيضا تركز

1- **Eytan meyers**, op.cit.P.1267.
2- **Idem studies**, volume 22,2010, P. 36.

على أهمية أن تعمل الدولة على ضرورة عدم الفصل بين ما هو محلي أصلي في منظومة الدولة وبين ما هو مهاجر، وتميز النظرية بين ثلاثة أنواع من سياسات الهجرة التي تنتهجها الدولة وهي[1]:

- الهجرة القائمة على الحرية free immigration ترتكز على عدم مراقبة الحدود أما سياسة الهجرة القائمة على الطلب invited immigration فهي تقوم على إقصاء الغير مدمجين ضمن البرنامج، أما النوع الثالث القائم على التقييدrestricted immigration فدور الدولة المطبقة لهذه السياسة هو العمل على إبعاد الغير مرغوب فيهم من الطبقات المهاجرة.

فالأساس النظري لهذا المنظور ينطلق من مسلمات أساسها أن كل الأفراد متساويين في الحقوق وخاصة الحق في الملكية وترجع النظرية إلى أن الحق في الملكية على أنه حق كوني، إذا لم يكن يهدف إلى سلب الغير ممتلكاتهم وأن هذا الحق لا يمكن أن يحد أو ينزع بحجة الحدود والسيادة فحسب النظرية أن الحق في ممارسة التجارة بين AوB أو الزواج B من A أو دعوة Aإلى B لا يحق أن يسلب بضرورة الحصول على قطعة من ورق تتمثل في جوازات السفر أو التأشيرات[2].

المطلب الخامس: التفسير الاجتماعي والثقافي لظاهرة الهجرة.

يختلف التفسير الاجتماعي للهجرة عن التفسيرات السابقة من حيث أنه تفسير غير حتمي فهو لا يركز على عامل وحيد في تفسير الهجرة هذا من ناحية، وناحية أخرى فهو لا يركز أيضا على عوامل الطرد وحدها بل ينظر إلى الهجرة والمهاجرين نظرة متكاملة، فيرى المهاجرين على أنهم حلقة وصل تربط بين مجتمع الإرسال ومجتمع الاستقبال وأن الظروف السائدة في كلا المجتمعين تلقي بأثرها على الهجرة والمهاجر وتحدد قرار الهجرة واتجاهها ومدتها وعوائدها .....إلخ، بجانب أنه يعتمد أساسا على الواقع بمعنى أنه في استخلاص ما يتوصل إليه على "ما يقوله" وعلى "ما يفعله" المبحوثين، وذلك من خلال أدوات البحث في علمي الاجتماع والأنتربولوجيا والمتمثلة في المقابلة والاستبيان الملاحظة بالمعاينة وغير ذلك، ويشير أحد الاجتماعيين إلى ذلك عندما يقول أنه يحاول أن يفسر لماذا يهاجر من

1- **Jam krepelka**,"a pure libertarian theory of immigration" ,journal or libertarian .

2- Ibid.P.37

يهاجر من الناس ولماذا لا يهاجر من لا يقدم على الهجرة، ويقول أنه يعتمد هنا على سؤال المهاجرين المحتملين لماذا سيهاجرون مستقبلا وبعد فترة وجيزة، بجانب الطريقة التقليدية المتمثلة في سؤال المهاجرين الذين قاموا بالهجرة فعلا لماذا هاجروا ؟ ويحاول من خلال ذلك الوصول إلى العوامل المؤثرة في قرار الهجرة بعد مقارنة دوافع الهجرة عند أولئك الذين يبحثون عنها مستقبلا وبين أولئك الذين قاموا بها فعلا، وعموما فإن التفسير الاجتماعي يقدم عوامل اجتماعية للهجرة، ومن هذا يمكن من خلال التفسير الاجتماعي إلى التركيز على نظريتين : النظرية الثقافية والنظرية الاجتماعية[1].

أ/ المدخل الثقافي لتفسير الهجرة:

ويعتمد أنصار هذا المدخل على أن الثقافة الخاصة بالمجتمع هي المسؤولة إلى حد كبير عن الميل العام للهجرة داخل الجماعة، رغم أن التفاصيل المطبوعة عن مصدر الهجرة وسرعة أو بطئها قد يتأثر بعوامل اقتصادية ملازمة أو بادية على السطح، فإن النسق الأساسي للهجرة هو جزء من شكل المجتمع ونظامه وعموما فإن ما هو دائم وثابت هو أن انتقال الناس وتحركهم وهجرتهم داخل أو خارج حدود المجتمع إنما يحدث لامتزاج الثقافة والدوافع الاقتصادية ونفس العوامل المؤثرة في حجم السكان بالمنطقة هي نفسها تقريبا محركات الهجرة ويقسمها البعض إلى الخصوصيات الفيزيقية للمنطقة، تأثير النظام الاقتصادي والتأثير الثقافي.

ب/ نظرية التنظيم الاجتماعي:

نجد أن Mongalam يقدم نظرية التنظيم الاجتماعي للهجرة Social organizational theory ويقول فيها أن كل مجتمع إنما يمر بمرحلة من التغيير الاجتماعي يوضحها اختلاف وضع المجتمع ونظامه الاجتماعي في فترتين مختلفتين وذلك بالنسبة إلى التغيرات في كل من أنساقه الثلاثة ويعني بها النسق الثقافي والاجتماعي ونسق الشخصية، وفي هذه العملية تأخذ الهجرة دورها الذي يمكن تخيله كعملية حفظ التوازن الديناميكي للنظام الاجتماعي عند الحد الأدنى من التغير، وفي نفس الوقت تعطى لأعضائه طرقا ليتخلصوا من حرمانهم، وأن الهجرة تؤثر وتتأثر بالنظام الاجتماعي لكل من منطقتي الجدب والطرد وكذلك القيم الثقافية

1- عبد الله عبد الغاني، مرجع سبق ذكره، ص 30.

وأهداف المهاجرين ومعاييرهم تتغير أثناء هذه العملية ونسق الهجرة يشتمل على ثلاثة عناصر تتمثل في المنطقة الأصلية (الطرد) ومجتمع منطقة (الجدب) ثم المهاجرين نفسهم، وهذه العناصر تتداخل في عملية ديناميكية[1].

ج/ نظرية خصائص المركز الاجتماعي : The status of the moven

ويتجلى ذلك في أن السلوك الذي يتخذه المهاجر أي بمعنى الميل نحو الهجرة يختلف اختلافا واضحا على أساس المركز الطبقي status class وهذا حسب توماس 1939م وقد وجد توماس أن العمر يعتبر أكثر خصائص المركز الاجتماعي تأثيرا في تحديد الميل إلى الهجرة في معظم الدراسات التي تناولت الهجرة في حين أوضحت الدراسات التي تلت دراسة توماس أن الحالة التعليمية والوضع المهني تعتبر أكثر خصائص المركز الاجتماعي تأثيرا في السلوك الدافع نحو الهجرة.

وهكذا فقد أصبح البعض يفسر حجم الهجرة واتجاهها ودوافعها على ضوء خصائص المركز الاجتماعي.

المبحث الثالث: الهجرة ومفاهيم الاندماج

إن التطرق إلى ظاهرة الهجرة ومحاولة فهم طبيعتها وتأثيراتها على المجتمعات سواء كانت تنتمي إلى مجتمع الإرسال أو مجتمع الاستقبال يفرض علينا التطرق إلى قضايا الاندماج والهوية، وخاصة بالنسبة للمجتمعات المستقبلة للمهاجرين وهذا لما يعود من الأثر الكبير الذي تتركه على مختلف البنى الاجتماعية، الثقافية والسياسية والاقتصادية، ومن هذا فسنتطرق من خلال هذا المبحث ضمن مجموعة من المطالب إلى قضايا الاندماج والأبعاد التي يهدف إلى تحقيقها، وأيضا إلقاء الضوء على المفهوم من خلال علاقته بالمفاهيم الأخرى كالجانب الثقافي والحوكمة والهوية الوطنية.

المطلب الأول: مفهوم الاندماج

إن حركة الهجرة من بلد إلى بلد آخر تحمل العديد من المتغيرات البنيوية والشكلية لدى البلدان المستقبلة للمهاجرين وهذا بطبيعة الحال نتيجة طبيعية للتفاعل الذي سيحصل

1- عبد الله عبد الغاني، مرجع سابق الذكر، ص 34.

بين المهاجرين القادمين مع السكان الأصلين ولدراسة هذه الحركة العكسية الأطراف وفهمها نجد أن العلوم الاجتماعية بصفة عامة تعتمد على مجموعة من المصطلحات تهدف إلى إيجاد أطر لفهم الديناميكية الناتجة عن حركة الهجرة ومن بين هذه المصطلحات نجد كل من مصطلح : استيعاب absorption، التأقلم adaptation، التثاقف acculturation، الاندماج integration وهذا حسب [1] (**heckman** 1992)

ولفهم أهم مصطلح والمتمثل في الاندماج integration بشكل عام ثم العمل على تناوله على أساس مفهوم سوسيولوجي ثم القيام بالعمل على تتبع التطور التاريخي للمفهوم في الدراسات السوسيولوجية .

1- معاني الاندماج بصفة عامة

*الاندماج كتصور ربما يعرف على أساس أنه الاستقرار في العلاقات بين الأجزاء داخل نظام معين.

*أيضا يعرف الاندماج على أنه عبارة عن مسار ينتج عن درجة معينة من الترابط والتداخل للتعبير عن نوعية العلاقات داخل النظام ككل ومن هذا يمكن الاعتماد على ثلاث نقاط أساسية لتوضيح مفهوم الاندماج باعتباره مسار :

أ- هو عبارة عن عملية تؤدي إلى ربط العناصر المنفردة ببعضها البعض لتشكل بنية جديدة .

ب- أيضا هو عبارة عن إضافة عناصر أو أجزاء منفردة وذلك بتجميعها في بنية سالفة الوجود، لتشكل ترابط كلي .

ج- أيضا من بين مفاهيم ودلالات مصطلح الاندماج نجد أنه عبارة عن مفهوم يدل على صيانة وتحسين العلاقات داخل نظام أو بنية معينة.

فكل هذه المفاهيم والتصورات حول مصطلح الاندماج هي على المستوى العام فقط وتتداول في العديد من الميادين والدراسات ومن هذا فلا بد من تحديد مفهوم الاندماج

1- **Report of european foundation for the improvement of living and working conditions** , "integration of migrants contribution of local and regional authorities", 2006.
www.eurofound.en.int

في السياق العلمي الذي يهمنا ويخدمنا في إطار الدراسة، فمفهوم الاندماج في إطاره السوسيولوجي يدل على درجة معينة من الاستقرار ومستوى من التعاون في العلاقات داخل النظام الاجتماعي وبين وحداته[1].

كما يعتبر الاندماج من المنظور السوسيولوجي على أنه عبارة عن مسار وعملية تقوم على تعزيز وتقوية العلاقات داخل النظام الاجتماعي وذلك بإدخال قواعد ومجموعات جديدة إلى النظام الاجتماعي ومؤسساته الموجودة سلفا، فاندماج المهاجرين في البداية هو عبارة عن مسار processus فإذا ما نجح هذا المسار يمكن اعتبار أن المجتمع مندمج مع وحداته[2].

وحسب (**lock Wood** 1964) يعتبر أن نظام الاندماج هو عبارة عن انعكاس ونتيجة للوظائف التي تقوم بها المؤسسات والمنظمات مثل الدولة وبعض النظم الفرعية مثل النظام القانوني والاقتصادي والاجتماعي والثقافي وهذا بالتعاون بين هذه النظم.

بهذا المنظور يعتبر (**lock** – 1964) أن الاندماج عبارة عن انصهار الأفراد في النظام الاجتماعي وأيضا هو عبارة عن خلق وتأسيس لعلاقة بين الأفراد من حيث توجهاتهم نحو المجتمع الجديد وأيضا هو عبارة عن الوعي الكامل بضرورة التفاعل والتعاون بين الأفراد والمجموعات مع النظام الاجتماعي الجديد[3].

والاندماج هو عبارة عن إيجاد موقع ومركز للفئات الوافدة الجديدة داخل النسيج الاجتماعي والذي يتم عن طريق بعض الآليات والأدوات مثل اللغة والوظيفة وأيضا ضمن مجموعة من القيم المبينة على فكرة الحق والواجب[4].

والاندماج تتعدد صوره ومصطلحاته ومن هذا يقترح (**ESSEN** 2000)خمسة أشكال لتعزيز الاندماج وهي عبارة عن مرتكزات يتضمنها الاندماج وهي كالتالي :

Acculturation, placement, moral integration , identification , assimilation.

1- Ibid. p.2.

2- **Andrea et Maryse tripier**, "sociologie de l'immigration" , Edition de la couverte 9 bis, rue Hovelacque 15017 2009, paris,P.101.

3- Ibid,p,3.

4- **République française** ," document DE politique transversale projet de loi de finances pour 2011, politique française DE l'immigration et de l'intégration".

1/ **التثاقف Acculturation:** أيضا يعرف بمصطلح la socialisation وهو عبارة عن المسار الذي من خلاله يكتسب الفرد المعرفة والمعايير الثقافية والمهارات التي يحتاجها للتفاعل والتواصل بنجاح مع المجتمع المستقبل .

2/**التموقع PLACEMENT :** يتمثل في الموقع الذي يكتسبه الفرد المهاجر داخل المجتمع المستقبل له وهذا داخل المنظومات والمؤسسات المختلفة مثل المنظومة التعليمية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية كما أيضا من بين معاني مصطلح placement اكتساب بعض الحقوق مثل قدرته على تأسيس علاقات اجتماعية وتحقيق تغلغل ثقافي واجتماعي واقتصادي داخل السلم الاجتماعي ومن حيث الترتيب الزمني نجد أن مصطلح ACCULTURATION يعتبر شرط مسبق بهدف تحقيق مفهوم placement.

3/ الاندماج المعنوي MORAL INTEGRATION : وهو عبارة عن الشبكات والعلاقات التي يشكلها الأفراد الذين يتقاسمون ويتقاطعون في التوجهات والمنطلقات وهذا المفهوم يعكس الجانب المعنوي من المسار الاندماجي ويتضمن مفهوم الصداقة والعلاقات العاطفية والزواج بصورة أوسع أي العضوية داخل المجتمع المستقبل للمهاجر بشقه المعنوي[1].

4/تحديد الهوية IDENTIFICATION: يركز هذا العنصر على الهوية التي يكونها المهاجر عن نفسه في مواجهة النظام الاجتماعي للبلد المستقبل له ومفهوم الهوية الشخصية الناتج عن انفتاحه عن المجتمع المضيف له[2].

5/ الاستيعاب أو التمثيل ASSIMILATION:

كغيره من المصطلحات التي سبق الحديث عنها فإنه يصعب تعريفه وتحديده بدقة ومن بين التعاريف نجد أن الاستيعاب قد يكون عملية تقديم الشيء كمماثل أي بمعنى التحول إلى المماثلة أي الاستيعاب هو التشبه بالآخر، فعموما يعرف الاستيعاب على أنه العملية التي بواسطتها تستطيع أقلية اجتماعية أو عرقية تبني القيم المهيمنة وسلوكات المجتمع الذي تحاول أن تندمج فيه، ليصبح مع الوقت ذوبانها فيه حتميا.

1- Ibid. P.4.

2- Ibid. P.5

إن استيعاب الآخر يعني أنك تجعله يتشبه بك، يقترب منك ومن أفكارك ومن نمط معيشتك ومن تصورك للحياة لتجعله مماثلا لك، فعملية التحول هذه واقترابه منك (أي من الثقافة أو المجتمع الذي يستوعب) تجعله في المقابل يبتعد تدريجيا عن أصله وعن ثقافته وفي النهاية فإن الاستيعاب assimilation يفترض ذوبانه في المجتمع المضيف وحول هذا المعنى تكتب J-Tapinos مؤكدة ان الاستيعاب يفترض أن الأجنبي يجب عليه أن يترك ويتخلى عن الخصائص الوطنية لأمته الأصلية[1].

المطلب الثاني: ميادين ومؤشرات الاندماج

إن مسار الاندماج يتضمن مجموعة من الميادين المتعددة والمتداخلة فيما بينها وذلك بهدف انجاح وتحقيق المسار الاندماجي الكامل ومن بين هذه الميادين نجد:

- الميدان السوسيو اقتصادي socio-economic field
- الميدان القانوني السياسي legal and political field

فكل هذه الأبعاد تتداخل فيما بينها لتحقق مسار اندماجي كامل وفي نفس الوقت نجد أن كل ميدان يركز على مجموعة من المؤشرات خاصة به وذلك لتحديد مستوى عملية الاندماج ومدى استيعابها للسياسات الخاصة بالاندماج.

- **الميدان السوسيو اقتصادي Socio –Economic-Integration Field:**

ويتضمن هذا الميدان مجموعة من المؤشرات التي تعمل على بلورة مفهوم الاندماج السوسيو اقتصادي عمليا ويمكن تعدادها في خمسة مؤشرات والتي يعمل بها لقياس مدى تقدم مسار عملية الاندماج في مجتمع الاستقبال بالنسبة للمهاجرين وهي كالتالي [2]:

1- التشغيل Employment.

2-مستوى الدخل Income Level.

1- محمد مسلم، **الهوية في مواجهة الاندماج عند الجيل المغاربي الثاني بفرنسا**، دار قرطبة للنشر والتوزيع، المحمدية، الجزائر، 2009، ص 51.

2- **European commission report , han eanentzinger and renske biezeveld**, "benchmarking in immigration integration August 2003" , Rotterdam, ,P.32
http://ec.european/justice/funding/2004/2007/doc/study-indicators-integration.pdf.

3-الأمن الاجتماعي Social Security.

4-مستوى التعليمLevel Of Education.

5-السكن Housing.

أ-التشغيل Employment:

إن مؤشر التشغيل في المسار الاندماجي للمهاجرين يعتبر الطريق الرئيسي الذي تتخذه أغلب الحكومات والمجتمعات التي تتبنى سياسات للهجرة القائمة على إدماج المهاجرين، ويرتكز هذا المؤشر على معرفة مدى الفروقات بين الناشطين الاقتصاديين وغير الناشطين من بين الجاليات المهاجرة وهذا بالمقارنة مع القوة العاملة المشاركة في الاقتصاد بشكل عام كما أيضا يعمل هذا المؤشر على التركيز على الكفاءات والمؤهلات ذات المستوى العالي بين المهاجرين بهدف الاستفادة منها[1].

ب- مستوى الدخل Level Income:

أيضا نجد أن هذا المؤشر بصفة عامة يرتبط بشكل مباشر بسوق الشغل داخل البلد المستضيف وهذا المؤشر يعمل على تبيان مستويات الدخل بين الفئات المهاجرة وذلك من خلال كيفية توزيعه ومستوياته مقارنة مع أفراد الدولة المستقبلة للمهاجرين لكن من بين الإشكالات التي ترتبط بهذا المؤشر هو الصعوبة في الحصول على البيانات بين الفئات المهاجرة وهذا لاعتبارات ثقافية سائدة بين المهاجرين التي تعتبر أن قضية الدخل شأن خاص، فالحصول على بيانات دقيقة حسب الخبراء تكون ضعيفة جدا في هذه الحالة.

ج- الأمن الاجتماعي Social Security:

يرتبط هذا المؤشر بالنظر إلى مدى استفادة المهاجرين من الرفاه الاجتماعي والتوظيف في المراكز المتقدمة في هرم المجتمع وخاصة مدى استفادة أبناء المهاجرين من المساعدات الاجتماعية بالمقارنة بأبناء السكان الأصليين داخل البلد المستضيف.

1 - Ibid , p,33.

د-مستوى التعليم The Level Of Education:

يعتبر التعليم بصفة عامة نقطة حاسمة في تطور أي مجتمع وهذا لما يفرزه من المكاسب ومن هذا فضرورة اكتساب المهاجرين مستويات متقدمة من التعليم يعتبر مؤشر إيجابي أو سلبي على مستوى تأثيرهم ووجودهم داخل المجتمعات المستقبلة.

والمستوى التعليمي المتقدم هو الذي يضمن للمهاجرين مواقع متقدمة في سوق العمل والسلم الاجتماعي ويعمل هذا المؤشر على قياس مستوى التعليم بين المهاجرين من جهة ومواطني البلدان المستقبلة للمهاجرين من جهة أخرى وذلك من حيث حجم الهوة فإذا كانت الهوة والمستويات متقاربة فهذا دليل على أن المسار الاندماجي في الطريق الصحيح وأن هناك عملية اندماجية وأما إذا كانت الهوة متباعدة فهذا أيضا دليل على اختفاء أو تأخر أو تهميش في العملية الاندماجية.

هـ- السكن housing:

فيما يخص مؤشر السكن لقياس مستويات الاندماج يركز هذا المؤشر على نوعية السكن ومدى قدرة المهاجر على الحصول على سكن وأيضا قدرته على الاختيار لمكان إقامته وأيضا يعمل هذا المؤشر على إبراز السياسات الحكومية للدول المستقبلة للمهاجرين في سياسة الإسكان بصفة عامة.

- **الميدان القانوني والسياسي للاندماج Legal And Political Field Of Integration:**

تتدرج ضمن هذا الميدان مجموعة من المؤشرات وهذا على غرار الميدان الأول السوسيو اقتصادي ويعتمد عليها في قياس مدى تقدم المسار الاندماجي في المجال القانوني والسياسي ومن بين هذه المؤشرات نجد

أ- ازدواجية الجنسية Dual Nationality :

فهذا المؤشر يعمل على إبراز البلدان التي تتخذ السياسات الخاصة بالهجرة من حيث انغلاقها أو انفتاحها فالعمل بازدواجه الجنسية دليل على أن سياسة البلد اتجاه المهاجرين انفتاحية والعكس كذلك .

وأيضا يعمل هذا المؤشر على تحديد العلاقة بين البلدان المصدرة للهجرة والبلدان المستقبلة لها في قضية دعم المسار الاندماجي من عدمهم[1].

ب-المشاركة السياسية Political Participation:

يهدف هذا المؤشر إلى تبيان مدى مشاركة المهاجرين في الانتخابات وذلك من حيث القدرة على الترشح، الحرية في اختيار الممثلين وأيضا في طرح المتمثلين وعدد المنخرطين في العمل السياسي من خلال الأحزاب، وأيضا عدد المهاجرين كأعضاء في المجالس المحلية والإقليمية والحكومية.

وأيضا مدى الوصول إلى الخدمات العمومية والخدمات التي تقدمها المنظمات الغير حكومية ذات الطابع السياسيNGO[2].

ج- المشاركة في فعاليات المجتمع المدني participation in civil society:

يركز هذا المؤشر على المستويات المتعلقة بانخراط المهاجرين في منظمات المجتمع المدني وذلك من خلال معرفة طبيعة هذه المنظمات هل تقوم على أساس عرقي أم إثني أو أنها تعبر عن قضايا المهاجرين بغض النظر عن الإنتماء والأصل وتهدف إلى تحقيق المسار الاندماجي للمهاجرين.

د-الدور الإعلامي Role Of Media:

يعتبر دور الإعلام في البلدان المستقبلة للمهاجرين جوهريا وحاسما في بعض الأحيان وهذا يعود إلى المساحة التي تلعبها وسائل الإعلام في رسم الصورة حول المهاجرين وحول حركتهم داخل المجتمعات المستقبلة للمهاجرين ويبحث هذا المؤشر في الكيفية التي يظهر الإعلام المهاجرين.

1- Ibid. p.35.

2- Working papers , **koff Halan** ",dialogue a cross disciplines on immigration and integration issues", centre for comparative studies , UC sandiego.
http://www.escholarship.org/UC/item/3kv4r959.

المطلب الثالث: الهجرة والتعدد الثقافي Multiculturalism

إن مصطلح التعدد الثقافي أصبح من المواضيع الهامة والأساسية في كل من الخطابات السياسية والنقاشات الفكرية والأكاديمية فالمصطلح قد أدرج وأصبح أساسيا في محاولة فهم وإيضاح المسار الاندماجي للمهاجرين في المجتمعات المستقبلة للهجرة والمصطلح يتضمن كل من الاتجاهين المعروفين في التحليل :الجانب المعياري والوصفي.

فالتعدد الثقافي أصبح من المصطلحات التي تأخذ حيزا كبيرا في فهم وتحليل أنماط المجتمعات الجديدة التي أصبحت تتميز بالتعدد الاثني والثقافي وذلك عبر التدفقات التي أحدثها المهاجرون، كما أيضا نجد أن مفهوم التعدد الثقافي جاء كرد فعل عن الأصوات المطالبة بإدارة سياسة الهجرة بالاعتماد على احتواء المهاجرين كليا ودوبانهم ضمن المجتمعات المستقبلة وهو ما يعرف بمصطلح Assimilation وكما سبق الذكر يدل على العملية التنازلية التي يقوم بها المهاجر من خلال تخليه عن مجموعة القيم والثوابت والممارسات السابقة المتعلقة ببلده الأصلي.

ومفهوم التعدد الثقافي في أغلب الأحيان يناقش على مستويين المعياري والوصفي Nomative and descriptive وهو في العموم يدرس الاتجاهات الخاصة والعامة في إطار السياسات والاجراءات اتجاه مواضيع الهجرة[1].

1/ المستوى الوصفي:

ففي هذا المستوى نجد أن مصطلح التعدد الثقافي يستعمل للدلالة عن التغيرات الاجتماعية في التركيبة الإثنية للسكان، وذلك لأن العديد من المجتمعات المستقبلة للمهاجرين انتقلت من مجتمعات متجانسة في التركية السكانية إلى مجتمعات غير ذلك فأصبح بالإمكان مشاهدة مظاهر التنوع الثقافي داخل هذه المجتمعات بمعنى أن الممارسات الثقافية التي تعد أجنبية بالنسبة للبلدان المستقبلة للمهاجرين أصبحت ظاهرة، في المجالات الدينية والثقافية وأنماط الحياة الأخرى.

1- **European foundation**, op.cit, P.7.

2/المستوى المعياري:

في هذا المستوى نجد أن مفهوم التعدد الثقافي يركز على العناصر المعيارية التحليلية بمعنى أنه لابد على البلدان المستقبلة للمهاجرين أن تعترف بأنها بلدان أصبحت تتشكل من مجموعة واسعة من المهاجرين وأيضا ضرورة الإعتراف بحاجتها للمهاجرين وأن تتقبل كل التغيرات السياسية والثقافية والاجتماعية ومن بين المضامين التي ينطلق منها مفهوم التعدد الثقافي والتي تعتبر بصفة عامة المرتكزات الأساسية له افتراضه بعدم وجود أي ثقافة أصيلة ونقية بل نجد أن كل ثقافة تتداخل في عناصرها كلها أو بعضها مع عناصر الثقافات الأخرى فالثقافات غالبا ما تفسر بانها مجموعة من التداخلات والتمازجات بين الثقافات المتعددة والثقافة هي عبارة عن عملية مستمرة النمو والتطور ومن هذا المنظور تعتبر ثقافات المهاجرين على أنها عبارة عن إثراء لثقافات المجتمعات المستقبلة للمهاجرين .

كما أن الاعتراف بالتعدد الثقافي داخل المجتمعات المضيفة للمهاجرين هو عبارة عن بناء وتوسيع للقيم والمبادئ[1] بهدف التصدي للتيارات والتوجيهات المتطرفة من القوميين الذين يقفون على فكرة الدوبان الكلي للمهاجرين دون غير.

* مصطلح التعدد الثقافي يعود إلى الوصف الذي طرحه وزير الداخلية البريطاني Roy jenkins في سنة 1967، فهو الذي طرح الفكرة القائمة على مبدأ الاندماج في ظل الإقرار بالتنوع الثقافي المبني على التسامح المتبادل وليس على نموذج موحد مفروض على المهاجرين من قبل الدول المستقبلة للهجرة[2].

كما أيضا في هذا السياق نجد أن أول سياسة لإدارة الهجرة قائمة على مبدأ التعدد الثقافي تعود إلى ما أقره البرلمان الكندي في سنة 1971 إثر خطاب الوزير الأول الكندي Pierre Trudeau والذي يعترف بالمجموعات العرقية وبأنه ليس على المهاجرين القادمين إلى كندا التخلي عن ثقافتهم وذوبانهم ضمن المجتمع الكندي بل يمكن لهم الحفاظ على الخصوصيات الثقافية الخاصة بهم والمساهمة ضمن أطر الفضاء العام والمواطنة العامة في بناء المجتمع الكندي.

1- Ibid, P.8.
2- Ibid , P.9.

كما أن التعدد الثقافي في كندا ليس مجرد سياسة بل أخد أكثر من ذلك من خلال ما تضمنه الدستور الكندي لمصطلح التعدد الثقافي والذي يعرف بـ Multiculturalism Act 1988 مع الأخذ به كسياسة عامة لابد أن تطبق على المستوى المحلي من خلال المقاطعات والبلديات وفي العديد من المنظمات الأهلية والمدارس[1].

وفي هذا السياق نجد كلا من zincone capono في 2005 اعتبر بأن مصطلح التعدد الثقافي هو اتجاه إيجابي وخادم لفكرة وجود أقليات عرقية داخل المجتمعات المستقبلة للمهاجرين، كما أنه يمكن أن يساهم في بناء مجموعة من البنى القائمة على التنازلات تقلل من التمييز العنصري والتهميش القائم اتجاه المهاجرين كما تساهم أيضا في عملية إدارة السياسات القائمة على المساواة في الفرص[2].

سياسة البلديات المتعددة الثقافات Municipal Multicultural Policies:

فعلى المستوى المحلي نجد أن العديد من المدن الكبرى قد انخرطت في برامج كبيرة لتفعيل مفهوم التعدد الثقافي داخل الهيئات المحلية كالبلديات والمقاطعات وذلك من خلال رصد بعض الأغلفة المالية للسياسات القائمة على مفهوم التعدد الثقافية الخاصة بالمهاجرين وذلك عن طريق تنظيم عروض أفلام ومسرح وموسيقى وغيرها والتي تمثل ثقافة البلدان الأصلية للمهاجرين وهذا بهدف تعزيز التفاهم والتداخل بين الثقافات وأيضا تحسيس المهاجرين بمدى احترام البلد المستضيف لهم لثقافتهم الأصلية[3].

المطلب الرابع: الهجرة والحوكمة Migration Gouvernance

تعتبر حوكمة سياسة الهجرة من المفاهيم والآليات التي تهدف إلى تسهيل سياسات الهجرة وذلك بإعطائها البعد الإنساني ولتحقيق هذا الهدف تسعى مفاهيم وتصورات حوكمة الهجرة إلى تعزيز قدرات الحكومات على تبني مقاربات واضحة بخصوص إدارة الهجرة وهذا

1 - **Jeffrey G.Reitz, Raymond Breton**, **karen kisieldion, Kenneth** ," Multiculturalism and social cohesion, potentials challenges of diversity", springer, 2009 , canada, P.5.

2 **Micheline Labelle, francois Rocher et Rachad Antonius**, "immigration diversité et sécurité les association arabo-musulmanes face a l'état au canada et au québec", presses de l'université de québec, 2009,canada, P.119.

3- Ibid, P. 10.

على مستوى الحكومة نفسها أو على مستويات أخرى محلية أو عالمية وهذا ما يعرف بمصطلح متطلبات بناء القدرات "capacity building requirements".

وفي هذا الصدد نجد أن بعض البلدان قد أخذت ببعض الأولويات في سبيل بناء سياسة تعتمد على الحوكمة في إدارة الهجرة وذلك من خلال تدريب الموظفين وإقامة بنى إدارية جديدة وأيضا تطوير ميكانيزمات لضمان التنسيق بين مختلف الوزارات المعنية بالهجرة.

ومفاهيم وآليات الحوكمة الخاصة بالهجرة لا ترتكز فقط على المستوى الوطني في بناء سياسات إدارة الهجرة بل أيضا تمتد إلى المستوى المحلي وخاصة في الحواضر والمدن الكبرى التي تتميز بكثافة سكانية وتنوع ثقافي وعرقي كبير وحوكمة الهجرة تهتم على المستوى المحلي بوضع مجموعة من التنظيمات الإدارية والهيكلية وذلك في توافق مع الحكومات المركزية.

كما نجد أن حوكمة الهجرة تركز على الدور الذي تلعبه الفواعل الغير حكومية على غرار القطاع الخاص والمنظمات الغير حكومية، فالقطاع الخاص يلعب دورا كبيرا في توظيف اليد العاملة المهاجرة والمؤقتة بشكل واسع بل يعتبر الحاضن لها[1].

كما أيضا نجد أن المجتمع المدني الذي يعتبر آلية من اليات الحوكمة يلعب دور كبير على أساس أنه الشريك في إدارة الهجرة خاصة الغير شرعية منها وذلك من خلال الجمعيات ذات الطابع الانساني المستقلة .

فالاعتراف بالدور الذي تقدمه الفواعل غير الحكومية من خلال الاشتراك معها والاخد بالاستشارة منها يعتبر من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها فكرة حوكمة الهجرة.

ونجد أيضا ان مفهوم حوكمة الهجرة لا يتوقف على الدور الذي تقوم به المنظمات الغير رسمية داخل الدول سواء على المستوى المحلي او الوطني كما سبق الذكر بل ايضا الدور التي تلعبه المؤسسات والمنضمات الغير رسمية والرسمية منها , ومن اجل تحقيق هدا الهدف نجد ان حوكمة الهجرة تعتمد على مجموعة من المقومات تكون المنطلقات الاساسية

1- **IOM,international organization for migration**, "world Migration report 2010 the future of migration building Capacities for change" , P.98.
http://publication.IOM.int/book Store /free/ WMR-2010-ENGLISH.pdf

لتحقيق ادارة فعالة خاصة بالهجرة وذلك على ثلاثة مستويات مختلفة , المستوى الوطني القومي , والوطني المحلي والمستوى الكلي العالمي وتتمثل هده المقومات في :

ا–بناء سياسة للهجرة وطنية خاصة بكل بلد .

ب– تعزيز سياسة ادارة الهجرة على المستوى الوطني .

ج–تقوية التنسيق في بناء سياسات الهجرة بين هياكل الدولة .

د– ضرورة الحصول على بيانات اكثر دقة .

هـ– الاعتماد على تقييم السياسات المتبعة .

ن–الانفتاح على القطاع الخاص .

ل–تعزيز وتقوية دور المجتمع المدني .

1– بناء سياسة للهجرة وطنية وشاملة:

إن بناء حوكمة رشيدة (جيدة) good gouvernance migration ينطلق بالأساس من المستوى الوطني والرؤية القومية للهجرة بصفة عامة ولتحقيق سياسة وطنية للهجرة تنطلق من مفاهيم الحوكمة لابد من ضرورة بناء مقاربة وطنية خاصة بالدولة نفسها ودلك برسم أهدافها من خلال السياسة العامة المتعلقة بالهجرة كما ايضا لابد من ضرورة تحديد سياساتها اتجاه دخول المهاجرين الى أراضيها وقوانين الإقامة داخل ترابها في إطار القانون الدولي[1].

كما يجب أن تكون طبيعة الغايات والأهداف السياسية الوطنية المتبعة لا تتعارض مع الإطار العام الخاص بالسياسة الدولية للهجرة وأن تتماشى مع ما حددته بعض الهيئات الدولية الخاصة بالهجرة مثل: اللجنة العامة للهجرة الدولية Global Commission On International Migration والتي تتضمن ما يلي:

– حماية اللاجئين والمنفيين وأيضا وضرورة الأخذ بسياسة تجميع افراد العائلة . Family reunification (la réunification familiale).

–محاربة الهجرة الغير شرعية وفي نفس الوقت ترقية الهجرة الشرعية.

1- **IOM**, Report 2010 , p,88.

– تفعيل سياسات الاندماج وذلك من خلال ضمان حقوق المهاجرين.

2– تعزيز سياسات ادارة الهجرة على المستوى الوطني:

و لتحقيق هدا المحور لابد من العمل على بناء تناغم في السياسات الخاصة بالهجرة بين المستوى الوطني والجهوي والمحلي وفق المعايير الدولية وأيضا العمل على الحد من الهجرة الغير شرعية وفي نفس الوقت حماية حقوق الانسان الخاصة بالمهاجرين والعمل على تطوير وتدريب الكوادر القائمة على تنفيد هذه السياسات .

ضرورة تبادل الخبرات مع الدول ودلك بعقد ملتقيات وندوات حول الهجرة[1] .

3– التنسيق في تطبيق سياسات بين هياكل الدولة:

و يتحدد هذا بضرورة العمل على التنسيق بين الوزارات المشكلة للدولة وذلك من خلال إحداث وزارات وهيئات تتشارك مع الوزارات الأخرى في ادارة سياسة الهجرة وهدا على غرار بعض النمادج التي اتخذتها بعض الدول مثل وكالة الحدود Border Agency في المملكة المتحدة، والمواطنة والهجرة الكندية Canada's citizenShip and immigration والتي تهتم بقضايا المهاجرين واللاجئين والمنفيين وقضايا الاندماج والمواطنة فهي التي تشرف على شروط الدخول والخروج الى التراب الكندي ,كما ايضا لها ادوار مثل:

إعادة توطين اللاجئين وتقديم الرعاية والحماية الإنسانية اللازمة لهم.

كما نجد في نفس السياق القائم على التعاون والتنسيق داخل هياكل الدولة لبناء سياسة للهجرة النموذج الهولندي والقائم على إحداث وزارة كاملة خاصة بالهجرة والاندماج والمدعومة من قبل هيئة الخدمات المدنية والمشكلة بالأساس من وزارة العدل وفي العموم نجد أن اغلب البلدان المستقلة للهجرة تتقاسم المسؤوليات مع كل من وزارات الداخلية والخارجية وبعض الوزارات التي ترتبط بالشؤون الاجتماعية .

4–ضرورة الحصول على بيانات دقيقة حول الهجرة :

إن الحصول على بيانات ومعلومات دقيقة حول المهاجرين يعود إلى أهمية البيانات وهدا لما تلعبه من دور كبير في عملية إدارة الهجرة على المستوى المحلي الوطني وأيضا

1- Ibid, P.89.

فيما يخص التنسيق الدولي لبناء سياسة دولية تقوم على نماذج مقارنة، تفرز عن آليات ونماذج تساعد على إدارة الهجرة عبر الدول[1].

كما إن غياب البيانات حول المهاجرين عموما يؤدي الى بناء سياسات تفتقد للدقة في التعاطي مع اشكاليات الهجرة ومن أهم المؤسسات التي تعد مرجعيات في جمع ونشر البيانات نجد كل من :

- تقسيم الأمم المتحدة للهجرة الشاملة للسكان UN population divisions Global migration.
- البنك العالمي World Bank.
- اليد العاملة المهاجرة الدولية International labour Migration.

و هده الهيئات تعمل على جمع البيانات على المستوى الكلي العالمي، أما فيما يخص جمع البيانات من داخل الدول نجد أنها في اغلب الأحيان تواجه صعوبات كبيرة مثل عدم تقاسم الدول المعلومات وأيضا نقص الإمكانيات لدى بعض الدول ولهدا تعمل بعض الهيئات الجهوية للمساعدة في جمع وتحليل البيانات مثل :اللجنة الأوروبية European Commission EC والتي قدمت مبادرة لجمع البيانات والمعلومات حول المهاجرين في المجموعة الأوروبية والتي سميت بمسارات الهجرة Migration profiles وحسب هده المبادرة تهدف البيانات إلى معرفة وضعية المهاجرين داخل سوق العمل وأيضا معدلات البطالة داخل المهاجرين وأيضا معرفة :

- حاجات البلدان لليد العاملة المهاجرة المؤهلة.
- مهارات من اليد العاملة المتوفرة بين المهاجرين.
- مستويات تدفق المهاجرين.
- ترصد حركة الأموال بين المهاجرين بما فيها التحويلات المالية للمهاجرين لبلدانهم الأصلية.

1- IOM , report 2010, P. 90.

5-الاعتماد على سياسة المراجعة والتقييم:

تعتبر سياسة المراجعة والتقييم عنصر هام جدا في الحوكمة الجيدة للهجرة وتهدف سياسة المراجعة إلى توطيد الثقة بين الرأي العام والحكومات فيما يخص واقع الهجرة وسياساتها وأيضا معرفة مدى قدرة الحكومات على إدارة سياسة الهجرة , كما تساعد على تدارك النقائص بين السياسات السابقة ودلك ببناء سياسات مستقبلية من خلال تطوير مقاربات تساعد مستقبلا على إدارة ناجحة للهجرة[1].

وفي هدا الإطار نجد من العناصر التي تتضمنها سياسة المراجعة المتعلقة بالهجرة ثلاثة أبعاد تتمثل في:

ا- ضرورة معرفة وتقييم اثر سياسة الهجرة على الفرد المهاجر كما أيضا على المجتمعات المستقبلة للمهاجر.

ب- كما أيضا تكون المراجعة على أساس معرفة الدور والمكاسب التي تفرزها الهجرة على الاقتصاد الكلي والجزئي للبلدان المستقبلة للهجرة.

ج- أيضا مراجعة سياسة الهجرة تهدف إلى تحديد التكلفة والمكاسب، وهده المعايير التحليلية لمراجعة سياسات الهجرة تبرز لنا طبيعة النظام المتبع في كل دولة في إدارة سياسة الهجرة كما أيضا يمكن من خلال هده المعايير معرفة طبيعة السياسة المتبعة من حيث أنها سياسة ترتكز على الجانب الاقتصادي أو الإنساني.

وقد أثبتت العديد من الدراسات والمراجعات انه يوجد ضعف حرفي سياسات وبرامج المراجعات ولهدا نجد آن كل من الدول والمنظمة العالمية للهجرة قد عمل على تطوير مبادرات شراكة مع المؤسسات والحكومات المعنية.

وقد توصلت الدراسات إلى تحديد مجموعة من العراقيل التي تقف أمام بناء سياسة لمراجعة وتقييم سياسات الهجرة وأهمها:

1. عدم إشراك العديد من جزاء الهجرة وجزاء تقييم ومراجعة السياسات الخاصة بالهجرة من قبل العديد من الإداريين.

1 - Ibid, P. 91.

2. ضعف التعاون والاستشارة بين الهيئات الإدارية والباحثين في مجال الهجرة وأيضا التعاون المحدود بين الخدمات العامة والأكاديميين.

3. غياب دور فعال للمنظمات الغير حكومية في تفعيل إدارة ومراجعات سياسات الهجرة[1].

6- الانفتاح على القطاع الخاص:

تتعدد الأسباب والدوافع حول مشاركة القطاع الخاص في تعزيز وتقوية حوكمة الهجرة الدولية.

و من بين هده الأسباب والدوافع نجد أن كل من:

1- الدور الذي يلعبه القطاع الخاص، وهذا الأخير الذي في الاغلب يتشكل من الاتحادات التجارية والمؤسسات الخاصة وغيرها ويعمل القطاع الخاص على القيام باستثمارات تساهم في مساعدة مجهودات الحكومات في ادارة الهجرة اقتصاديا من خلال امتصاص البطالة أمام المهاجرين ,فعلى سبيل المثال في هذا الصدد نجد ان الشركة الاسبانية لخدمات الغذائية Groupovips-Spanish Food services تعمل على تدريب المهاجرين وتقديم المساعدة لهم ودلك بهدف بناء مسار مهني ناجح.

كما يعمل القطاع الخاص على ترقية خبرات العمال المهاجرين من خلال الدورات التعليمية والتدريبية التي يمولها لصالحهم.

7- تعزيز دور المجتمع المدني:

إن المجتمع المدني بكل مكوناته المتمثلة في المنظمات الغير حكومية والمؤسسات التعليمية والمنظمات الدينية واتحادات العمال والتجار والإعلام المستقل يمكن أن يلعب دور مهم في حوكمة الهجرة وذلك من خلال العمل على جمع البيانات حول المهاجرين والمساعدة في البحوث التي تقام حول الهجرة على غرار المهاجرين الغير شرعيين وهذا بالعمل مع السلطات، كما أيضا يلعب الدور التشاركي في بناء سياسات الهجرة مع السلطات وفي هذا الصدد نجد كل من الاتحاد التمثيلي العام , Global union representing والتي تمثل تقريبا 7 ملايين من العمال المهاجرين وهدف هذه المنظمة هو تعزيز ضمان مساهمة الهيئات

1 -Ibid , P.P,95-97.

الحكومية والغير حكومية في تقديم الخدمات الصحية والتعليمية للمهاجرين من خلال التنسيق مع الفروع المحلية داخل الدول[1].

لكن دور المجتمع المدني في تعزيز حركة الهجرة يبقى دائما مرهونا بالتمويلات المالية فكثيرا ما تتعرض فواعل المجتمع المدني إلى الضغط من قبل الحكومات وخاصة في قضايا حقوق الإنسان وعمليا نجد كل من الهيئة الاستشارية الجهوية Regional consultative processes (RCP) والتي تقوم بتقديم الاستشارات الجهوية للمهاجرين كما نجد كل من مجلس المنظمة الدولية للهجرة وحواراته الدولية حول انخراط الشركاء غير الحكوميين في قضايا الهجرة (IOM) council and its international dialogue on migration engages non governmental partners.

وكل هذه الهيئات تعمل على المساهمة في التنسيق بين فواعل المجتمع المدني عبر الدول.

المطلب الخامس: الهجرة والهوية الوطنية

إن مفهوم الهوية قديم، ظل في مفترق الطرق بين علم النفس وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا، ولم يشهد الاهتمام الحقيقي للباحثين إلا مع مطلع السبعينيات أين تناولت جميع هذه الاختصاصات بعض جوانبه.

ولقد أصبحت الهوية مفهوما يشغل اهتمامات كثيرة من ميادين البحث مما زاد في صعوبته وتعقيده وعدم إمكانية تحديده وعدم القدرة على إعطائه مدلولا موحدا لكل هذه الميادين[2].

والهوية هي افتراض ضرورة إحساس الفرد داخليا بأنه واحد وبأنه هو نفسه طيلة مسيرته الشخصية في الزمان والمكان.

ولكن هذا الشعور بهذه الوحدة الذي يزيده اطمئنانا وتماسكا لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال المواجهة مع الآخرين، لأن الآخر أو الغير يعكس للفرد الصورة الحقيقية التي يكونها عن نفسه، ومن هذا المنطلق فإن مفهوم الآخر يلعب دورا حيويا في تكوين الهوية.

1- **IOM**, Report 2010, Ibid, P. 97.

2- **Jean S.Phinney , Gabriel horenczyk, karmela, liebkind, paulvedder**, "ethnic identity, immigration and well-Being An interactional perspective", journal of social issues, vol, 57, no 3, 2001, P.P 493-510.

كما أيضا تعتبر الهوية جملة من المعايير التي تمكن من تعريف فرد ما، وهي شعور داخلي، هذا الشعور بالهوية يتعدى إلى الشعور بالوحدة والانسجام وبالانتماء وبالقيمة والاستقلالية وبالثقة، إن مجموعة هذه الميزات منظمة حول الإرادة في التواجد[1].

وبصفة عامة نجد أن الهوية تتحدد من مجموعة من الصفات المرجعية وهي:

- **الثقافة:** مثل الثقافة العربية الإسلامية أو الثقافة الغربية.
- **الدين:** كالدين الإسلامي.
- **الوطن:** كالجزائر.
- **الأمة:** كالأمة الإسلامية، الأمة العربية وغيرها.
- **العرق:** الجرماني، العربي، البربري.
- **الجالية:** الجالية المغاربية في فرنسا.
- **الجماعة:** قد تكون مهنية اجتماعية وغيرها.

1/ الأسس الثقافية للهوية les fondements culturels de l'identité

إن الثقافة هي ذلك الكل المعقد الذي ينطوي على المعرفة والعقائد، والفن والأخلاق والقانون والعرف وغير ذلك وهذا حسب **tylor.B** أي كل ما يتصل بمقومات الفرد والمجتمع من النواحي الاعتقادية والفكرية والسلوكية والاجتماعية.

ويرى **kropper** إن العرف هو عادة نفسية وبيولوجية معا ارتفعت إلى المستوى الاجتماعي وارتبطت بمفاهيم ثقافية، كالدين والأسرة ويرى بأنها بمثابة الأطر النفسية لهذا المحتوى الثقافي.

كما أن أصحاب الاتجاه الواقعي تناولوا دراسة الثقافة وتعريفها على ضوء ما هو متحقق بالفعل داخل المجتمع، فالثقافة هي نماذج السلوك الاجتماعي كما تمارس داخل المجتمع.

1- محمد مسلم، مرجع سبق ذكره، ص ص 87-11.

في حين يرى أصحاب الاتجاه المعياري أن الثقافة هي عبارة عن الأفكار والتصورات والمعايير والمثل التي توجه السلوك الاجتماعي.

إن الثقافة تأتي جامعة لكل هذه الجوانب فهي تمثل الإطار المرجعي الذي ينشأ فيه الفرد كما أنها تمثل الإطار المرجعي الذي ينشأ فيه الفرد كما أنها تمثل في نفس الوقت المؤشرات التي بمقتضاها يتحدد سلوك الفرد والجماعة معا، وهي التي بواسطتها تشكل تصورات الأفراد وكذا الأنماط الفكرية لأن تركيبه المجتمع معقدة جدا تتفاعل ضمنها عناصر مختلفة منها الثقافة، العرقية وغيرها[1].

إن حصيلة هذه التفاعلات تضع بصماتها على المجتمع فتميزه غيره وتطبع بذلك سلوك الفرد الذي يكتسب القيم والمعايير الاجتماعية عبر التنشئة الاجتماعية، وحتى وإن كان لكل فرد خصوصيات يتميز بها عن الآخر إلا أنه يتبنى جانبا من السلوك الاجتماعي الذي يحدد النسق الثقافي للمجتمع، وعليه فإن الهوية الفردية لها أساس ثقافي.

والنسق المعرفي للفرد يعمل على تنظيم ما يتلقاه من معارف ومعلومات تقع داخل نسق ثقافي أوسع يزوده بمقاييس أو معايير تسمح له بترتيب مجاله الداخلي[2].

2/ الهوية الجماعية والعرقية : Communautaire/ Collective Et Ethnique L'identité

حسب **إيميل دوركايم** يوجد فينا كائن اجتماعي أو بالأحرى جمعي وآخر خاص فالأول يتمثل في انساق الأفكار والإحساسات والعادات التي لا تعبر عن شخصية الفرد وإنما عن الجماعة التي ينتمي إليها، لأن هذا الكائن الجمعي être collective هو من مكونات النواة الثقافية أو الجماعية للهوية.

كما أيضا نجد جانبا آخر للهوية يتمثل في الجدلية القائمة بين نحن وأنا وعليه فإن الهوية الجمعية collective هي المشاركة الوجدانية الجماعية في تكوين الجمعية وهي أساس كل أنواع الهويات، فهي ترسي الشعور بالهوية من خلال الشعور بالانتماء أو الشعور بالقيمة المرجعية.

---

1 - **Malinowski**," une théorie scientifique de la culture", maspero, 1980, P. 35.

2– د. محمد مسلم، مرجع سابق، ص 115.

إن الهوية الجماعية أو الجمعية تعبر عن تجانس وتماسك للمجتمع حيث أن نحن يجب أن يطغى على أنا.

إن الهوية الجماعية تبرز كلما حصل شعور بالخطر، فتذوب الهوية الفردية في الهوية الجماعية لمقاومة ما من شأنه المساس بخصائص الهوية، لذلك كلما تعرضت مجموعة أو أقلية إلى ضغط ما كلما طالبت بهويتها مثل ما يتعرض له المهاجرين من سياسات تهدف إلى ذوبانهم داخل المجتمع المستقبل لهم (absorbation).

وهناك شكل آخر من أشكال الهوية المتمثل في العرق ethnie الهوية العرقية أي المرجع أو الرجوع إلى تاريخ أو أصل مشترك في شكل تعبير ثقافي مشترك والذي لا يمثل إلا جزء من الثقافة[1].

إن الهوية العرقية تقوم على أساس مجموعة من المعطيات الثقافية الموضوعية التي تكون لها بمثابة معايير، هذه المعايير تسمح بالتجمع حول شيء جماعي مشترك يشكل نواة الهوية الجماعية، قد يكون ذلك الشيء الدين أو اللغة أو العادات المرتبطة تاريخيا بالعرق، أي شيء بالدرجة الأولى ثقافي، ويتعزز انخراط الفرد في هذه الهوية كلما ازداد شعوره بشيء مشترك، فيزداد بذلك تماسك الهوية الجماعية.

وتعتبر الدولة المستقبلة للهجرة من البلدان التي أصبحت تطرح قضايا الهوية والانتماء فيها بشدة وهذا يعود بطبيعة الحال إلى التدفقات التي عرفتها هذه البلدان من قبل المهاجرين والانتماءات العرقية والثقافية المختلفة تحديا كبيرا وحقيقيا والهوية الوطنية في البلدان المستقبلة للمهاجرين تتدرج بالأساس في قضايا نظرة المهاجرين إلى أنفسهم ونظرة المواطنين الأصليين إلى المهاجرين من حيث القواسم المشتركة بينهم ولهذا تعمل هذه البلدان على تعزيز فكرة الإنتماء من خلال بناء مبدأ المواطنة كبديل وكجامع لفكرة الهوية الجماعية والعرقية التي ينتمي إليها المهاجرين.

1- **Rabah Aissaoui**, "immigration and national identity north African political movements in colonial and post colonial France", tauris academic studies, 2009,London P.76.

3-المواطنة والهجرة Citizenship and Migration :

يعتبر مفهوم المواطنة من المفاهيم والتصورات التي يعتمد عليها العديد من الحكومات في بناء تناغم اجتماعي يضمن تساوي العلاقة بين المواطنين بغض النظر عن العرق، الجنس والدين والمكانة وذلك وفق منطق الحق والواجب ومفهوم المواطنة يعود إلى المراحل الأولى في بناء الدولة الأمة Nation state وترتبط أيضا الجدور الأولى لمفهوم المواطنة بالفلسفة السياسية القائمة على العقد الاجتماعي Social contract .

وعموما يميز بين ثلاثة نماذج للمواطنة تتجلى في

- النموذج الوطني القوميnationalstic model .
- نموذج حقوق الإنسان human rights model.
- نموذج مارشاليان marchallian model[1].

1- النموذج الوطني القوميnationalistic Model :

ينطلق هذا النموذج في رؤيته للمواطنة من اعتبار أن الدولة هي وحدة متكاملة وصاحبة السيادة المطلقة على حدودها الإقليمية وهي وحدها التي تحدد من هو الأصيل من الذخيل على حدودها ويحدد هذا النموذج عملية اكتساب المواطنة من التواجد داخل الإقليم سواء كان عن طريق الميلاد داخل الإقليم أو عن طريق الرابطة الدموية للأهل ويعبر عن المفهومان بالمصطلحين (Jus samguinis) أو (Jus soli) وفي هذا الصدد نجد أن العديد من سياسات الهجرة استند على المفهومين في إدارة الهجرة وإدماج المهاجرين.

2-نموذج حقوق الإنسان: Human rights model

على عكس النموذج الأول نجد أن مفهوم المواطنة المبني على فكرة حقوق الإنسان ينطلق من مسلمات كونية تقتضي بضرورة احترام حقوق الإنسان في أي مكان متجاوزة بذلك منطق الحدود الإقليمية الفيزيقية التي يرسمها النموذج المبني على القومية الوطنية، فالنموذج أيضا يعتبر عابر للقومية Transnational والنموذج يعتبر أن الميلاد في مكان دون غيره لا يقف حاجزا أمام فكرة أن الشخص هو في الأول والأخير إنسان سواء كان ابنا لمهاجر أو لمواطن أصلي[2].

1- **Michaels, Greve and michael Zoller** , "citizenship in America and Europe Beyond the Nation State", library of Congress, 2009 ,United State, p, 154.
2 - Ibid , P,164.

ويركز هذا النموذج على ضرورة توفير الآليات القانونية لحماية حقوق الإنسان بدل التركيز على طبيعة المواطنة، كما يهدف هذا النموذج إلى تفعيل مفهوم التعدد في المواطنة وتوسيعها لتتجاوز فكرة الإقليمية والعرقية وذلك تماشيا مع التطور السريع في حركة الإنسان من خلال الهجرة الدولية المتنامية باستمرار، كما يدعو أصحاب هذا النموذج إلى تبني هوية جديدة ترتكز على مفاهيم للمواطنة بصورة موسعة تنطلق من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

3- نموذج مارشاليان The Marchallian Model:

ينطلق هذا النموذج من فكرة الدفع باتجاه العمل على التركيز على تحقيق العدالة في المواطنة وذلك من خلال التمثيل والتوزيع العادل للمكاسب والثروات في المجتمع، ويتميز هذا النمودج عن نمودج حقوق الإنسان في أن الأول يسعى إلى تحقيق المواطنة بالنسبة للفئات التي لا تحظى بها من خلال فكرة عالمية حقوق الإنسان وبالرغم من أن هناك تقارب بين النموذجين إلى أ ن نموذج مارشاليان يركز على المساواة في المواطنة وليس على عملية اكتسابها ويعود الفضل في هذا النموذج إلى عالم الاجتماع البريطاني مارشال1940 الذي عمل على تطوير مفهوم للمواطنة بالنسبة للفئات التي تتمتع بحقوق المواطنة.

فبالنسبة **لمارشال Marchall** نجد أن مفهوم المواطنة لديه ثلاث أبعاد متمثلة في البعد المدني والبعد السياسي والاجتماعي[1].

أ- فالبعد المدني تجلى في القرن الثامن عشر من خلال الحقوق المدنية مثل: الحرية في التعبير، المساواة أمام القانون، الحق في الملكية.

ب-البعد السياسي للمواطنة يتمثل في الحقوق السياسية من خلال المشاركة في اتخاذ القرار عبر المؤسسات السياسية وهذا البعد ميز فترة القرن التاسع عشر تماشيا مع مطالب الطبقة العاملة في ذلك الوقت المتمثلة في الحق في المواطنة[2].

ج-البعد الاجتماعي أيضا يتمثل في الحق في الرفاهية والأمن والتعليم وقد أصبح هذا البعد هو الذي يميز فكرة المواطنة في القرن العشرين وربما أهم تصور لمضمون المواطنة حسب

1 - Ibid ,P ,170.

2 - **Elspeth Guild**, "Illiberal states , immigration , citizenship and integration in the EU" ,Britich library ,2009,UK.

مارشال والمبنية على فكرة المساواة، ويمكن اعتبار أن هذه الأبعاد الثلاثية لمفهوم المواطنة التي جاء بها مارشال تعتبر الركائز الأساسية في بناء سياسات الاندماج وفي نفس الوقت الأهداف المرجو تحقيقها.

خلاصة الفصل:

لقد تم في هذا الفصل النظري التطرق إلى المفاهيم العامة حول ظاهرة الهجرة من خلال المبحث الأول والمقاربات والنظريات المفسرة لظاهرة الهجرة ضمن المبحث الثاني، أما المبحث الأخير فقد تم دراسة علاقة الهجرة بالاندماج والمفاهيم الأخرى مثل: التعدد الثقافي والهوية الوطنية والحوكمة فمن خلال الدراسة النظرية للهجرة يتضح لنا بأن ظاهرة الهجرة هي ظاهرة مركبة تتداخل فيها مجموعة من العوامل السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية وحتى الدينية في بعض الأحيان، والتي تتفاعل في ما بينها بشكل مستمر كما يلاحظ أن الهجرة والمواضيع المتعلقة بها تعتبر من الظواهر التي نالت حظا كبيرا من قبل العديد من التخصصات والمنظورات العلمية ويعود السبب في ذلك إلى الأهمية الكبيرة التي تفرضها الظاهرة من خلال تأثيراتها المستمرة خاصة على الجماعات المستقبلة للمهاجرين كما يمكن أيضا ملاحظة التطور المستمر للمصطلحات المرتبطة بظاهرة الهجرة على غرار المصطلح الجديد حوكمة الهجرة Migration Gouvernance الذي استخدمته منظمة الهجرة الدولية في تقاريرها حول الهجرة الدولية، والذي أصبح يتداول داخل الأوساط الأكاديمية خاصة في السنوات الأخيرة.

الفصل الثاني:

مقارنة السياسات المحلية لإدارة وإدماج المهاجرين في كل من الولايات المتحدة، كندا وفرنسا

تمهيد:

إن التطرق لموضوع الهجرة وسياسات إدارتها وأيضا قضايا الاندماج وخاصة البرامج والسياسات المحلية يتطلب ضرورة البحث في فصل تطبيقي يوضح طبيعة هذه السياسات والمبادرات المحلية، وذلك من خلال إجراء مقارنة بين البلدان الثلاثة: الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا وكندا، بهدف إبراز أوجه التشابه والاختلاف في السياسات المحلية المتبعة داخل كل بلد، ولهذا فقد قسم الفصل إلى أربعة مباحث، فنجد المبحث الأول يتطرق إلى إبراز أهم القوانين والهيئات التي تشرف على إدارة الهجرة، كما يرصد بعض المراحل الأساسية في تطور سياسات الهجرة داخل هذه البلدان، وذلك في شكل مقارنة وبما أن الدراسة تنصب على السياسات المحلية توجب علينا التطرق في مبحث إلى الهيئات والوحدات المحلية داخل هذه البلدان بغرض إعطاء صورة عامة عن المستويات المحلية داخل هذه الدول، هذا بالإضافة إلى التطرق إلى النشاطات المحلية التي تقوم بها مختلف المنظمات المحلية الخاصة بالمهاجرين التي تعمل جاهدة من أجل إنجاح سياسات الاندماج في العديد من المستويات المحلية داخل هذه الدول على غرار الأقاليم والمقاطعات والولايات والبلديات وحتى البلدات التي تعرف تدفقات واسعة للمهاجرين، وأخيرا نتناول في المبحث الاخير من الفصل الثاني السياسات المحلية لإدارة الهجرة من خلال التطرق إلى الدور الذي تلعبه السلطات المحلية في تفعيل اندماج المهاجرين انطلاقا من المبادرات الذاتية الخاصة بها أو في الإطار المحلي المحلي أو المحلي المركزي.

المبحث الأول: نماذج وقوانين سياسات الهجرة

المطلب الأول: النموذج الأمريكي في إدارة سياسة الهجرة

تتميز الولايات المتحدة الأمريكية بأنها إحدى الأمم الكبرى التي عرفت أكبر الهجرات التاريخية التي عرفتها المجتمعات البشرية، وهذا منذ اكتشاف القارة الأمريكية أو ما سمي بالعالم الجديد على يد **كرستوفر كولومبس**، ولهذا وصفها الرئيس الأمريكي جون كيندي **Jhon Kennedy**« بأمة الهجرة » وهذا بغية التذكير أثناء حملته الانتخابية بالتقاليد المتعارف عليها داخل الولايات المتحدة الأمريكية في استقبال المهاجرين من خلال فتح أبوابها أمام كل القارات والأجناس، لكن الهجرة ليست قضية تاريخية متعلقة بتاريخ تكوين الولايات المتحدة الأمريكية بحد ذاتها بل أكثر من ذلك ففي الفترة الممتدة من 1960-1990 عرفت الولايات المتحدة الأمريكية كأكبر بلد للهجرة في العالم، فقدعرفت سنة 2000 نحو 30 مليون مهاجر من مختلف الجنسيات والأصول العرقية والثقافية والدينية ما يقارب حوالي 10% من إجمالي السكان سنويا داخل الولايات المتحدة الأمريكية ينحدرون من المهاجرين، وتصدر سنويا تقريبا مليون من التأشيرات الخاصة بالدخول الى التراب الأمريكي، ومن خلال هذه الأرقام تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أول بلد مستقبل للهجرة في العالم، ففي الولايات المتحدة الأمريكية ليس من الغريب أن نجد تقريبا كل مواطن أمريكي ينحدر من أصل يختلف عن أصل جاره الذي يتقاسم معه نفس الحي أو البلدة[1].

والأسباب الكامنة وراء هذه الأرقام والنسب المتقدمة في استقبال المهاجرين تتعدد بين ما هو مرتبط بالقيم الأمريكية والجوانب الاقتصادية التي تتمثل في الفرص الاقتصادية ومن حيث طبيعة المؤسسات والقوانين الفيدرالية المنفتحة على الهجرة نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية من البلدان السباقة في العالم إلى تبني سياسة لإدارة الهجرة وهذا تماشيا مع التطور التاريخي للظاهرة داخل البلد وسياسة الهجرة في الولايات المتحدة الأمريكية تعكس العديد من الأهداف والطموحات تتجلى في[2]:

1- **Dominique Daniel**,"La Politique de l'Immigration aux Etats Unis", La Revue international et stratégique N° 50, été 2003, P.147.

2- **Darrell M. West**," Brain Gain Re Thinking U.S. Immigration Policy"**,** Brookings Institution, 2010 Press Washington D.C, P. 21.

1- العمل على لم شمل العائلات من خلال تقديم تسهيلات إدارية واقتصادية.

2- العمل على تشجيع هجرة اليد العاملة الماهرة والتي تتمتع بمستويات متقدمة.

3- العمل على تقديم المساعدات الإنسانية وذلك من خلال فتح الحدود أمام اللاجئين الذين يواجهون أخطار التصفية في بلدانهم الأصلية.

4- تهدف الى ترقية التنوع الثقافي والعرقي وذلك من خلال تشجيع الهجرة من البلدان التي تسجل معدلات منخفضة من المهاجرين مقارنة مع بعض البلدان الأخرى المصدرة للهجرة وهذا بهدف خلق توازن داخل النسيج الاجتماعي والإثني.

وعموما من حيث الدخول الى التراب الأمريكي والتواجد داخل الحدود الإقليمية الأمريكية يميز القانون الأمريكي بين حالتين:

الأولى تستند إلى مجموعة القوانين والتنظيمات المنصوص عليها داخل الولايات المتحدة الأمريكية ويطلق عليها مصطلح الدخول القانوني"Lawful entry" والثانية تكون بالعكس من الأولى ويطلق عليها أيضا مصطلح الدخول الغير قانوني "Unlawful Entry"[1].

هذا من ناحية طبيعة القوانين التي تنظم سياسة الهجرة في الولايات المتحدة الأمريكية أما من ناحية التطور التاريخي لقوانين وتشريعات الهجرة والتي تزامنت مع بدايات الهجرة الى الولايات المتحدة الأمريكية نجد أن أول قانون تم في:

1790: والذي مرره الكونغرس بهدف السماح بتجنيس المهاجرين البيض الأحرار وهذا القانون بقي معمولا به حتى سنة 1952 أين تم التخلي عنه وذلك من خلال فتح سياسة التجنيس أمام العرقيات الأخرى من المهاجرين وخاصة من بعض البلدان الآسيوية.

1906: جاء هذا القانون بهدف تعزيز الجانب الثقافي داخل الولايات المتحدة الأمريكية من خلال التركيز على ضرورة تعلم اللغة الإنجليزية وأيضا اعتبارها شرطا ضروريا للحصول على التأشيرة.

1- **Congrssional Budjet Office Report**, "Immigration Policy In United States", February, 2006, P.2.

1917: في هذا التاريخ اعتبر الكونغرس بأن المهاجرين من منطقة آسيا غير مرحب بهم وذلك لاعتبارات سياسية واستثنى الكونغرس المهاجرين القادمين من بعض البلدان الآسيوية الأخرى كاليابان والفلبين.

1942 – 1964: تم إطلاق برنامج عرف باسم Guest Worker Brasero الذي كان من بين أهم الأهداف المسطرة له جلب اليد العاملة المهاجرة خاصة منها المكسيكية للعمل في الميدان الزراعي.

1965: تميزت هذه السنة بحراك مدني عرف بثورة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة الأمريكية وانبثق عن ذلك الحراك ميثاق خاص بالهجرة أنهى العمل بسياسة الهجرة القائمة على العرق وذلك بالتأسيس لمفهوم جديد يركز على ضرورة المهارات العالية أو المهنية أو العمل بسياسة لم شمل العائلات بدل الانتماءات العرقية.

أما في سنة **1975** عمل الكونغرس على تمرير قانون يسمح بتوطين اللاجئين من جنوب شرق آسيا وتزامن ذلك مع حرب الفيتنام.

1986: من خلال إصلاح قوانين الهجرة وعملا بميثاق مراقبة المهاجرين منح العفو لثلاثة ملايين مهاجر غير حائز على وثائق الإقامة، كما سن في الوقت نفسه قانونا يفرض عقوبات على المستخدمين الذين يطردون العمال المهاجرين غير الحائزين على الوثائق الخاصة بالإقامة.

1995: في هذه السنة صوت الناخبون في كاليفورنيا على مشروع قانون 187 الذي يسمح للمهاجرين بالحصول على دعم مالي للدراسة والحصول على الخدمات العمومية الأخرى، لكن لاحقا اعتبر مشروع القانون غير دستوري ولا يتماشى مع التشريعات الفدرالية.

1996: جاءت ثلاثة إصلاحات هامة في تاريخ سياسة الهجرة في الولايات المتحدة الأمريكية عرفت بـ: Immigration Welfare Reform وكانت من أهم أهداف هذه الإصلاحات التقليل من إمكانية حصول المهاجرين على الحماية الاجتماعية، وكذلك أغلق الباب أمام المهاجرين غير الشرعيين في الحصول على الوضعية القانونية[1].

1- Ibid, P. 3.

أما بعد أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001 ومع تصاعد الاتجاه الأمني في إدارة سياسات الهجرة مرر الكونغرس قانونا عرف بـ: USA Patriot Act قانون المواطنة الأمريكية يخول للحكومة الفدرالية سلطات واسعة مثل حجز المهاجرين المشتبه بهم والقادمين من آسيا وبلدان الشرق الأوسط المتهمة بتصدير الإرهاب.

2005: أقر الكونغرس قانونا يعرف Real Tp Act ويهدف هذا القانون إلى مضاعفة الشروط والإجراءات في طلب الحصول على اللجوء السياسي، كما نجد أنه في نفس السنة تم إصدار 150 مشروع قانون في 30 ولاية ضد المهاجرين، لكن لم يتم العمل إلا بثلاثة منها كقوانين فعلية مطبقة على أرض الواقع، وهذا في كل من ولايتي أريزونا وفرجينيا، وكانت هذه القوانين تستهدف المهاجرين غير المرغوب فيهم وكذلك المهاجرين الذين لا يمتلكون أوراق الإقامة، وكذلك العمال المهاجرين الموسميين والعائلات المهاجرة ذات الدخل الضعيف، وقد حث قانون أريزونا على ضرورة أن يقوم موظفو الولاية والحكومة المحلية بالتبليغ عن المهاجرين غير الشرعيين أو يتعرضون إلى عقوبات مادية وأخرى قد تصل إلى الطرد النهائي من الوظيفة[1].

سياسة الهجرة في مواجهة الهجرة غير الشرعية في الولايات المتحدة الأمريكية:

تعتبر الهجرة غير الشرعية في الولايات المتحدة الأمريكية من القضايا التي ترتبط مباشرة بالأمن القومي وسياسة الهجرة تهدف إلى الحد من الهجرة غير الشرعية وخاصة على الحدود المكسيكية، وتأخذ الهجرة غير الشرعية شكلين متميزين:

– الأول: يتمثل في الدخول عبر الحدود بطريقة شرعية.

– الثاني: يتمثل في رفض الخروج من الحدود الإقليمية للولايات المتحدة الأمريكية وذلك بالهروب داخل التراب الأمريكي والبحث عن أمل في الحصول على التأشيرة المؤقتة والهجرة غير الشرعية في الولايات المتحدة الأمريكية تأخذ حيزا كبيرا في المجتمع الأمريكي بكل مستوياته، ففي سنتي 1996 و2000 عرفت الهجرة غير الشرعية بمصطلح Invasion (الغزو)[2].

1- **Dominique Daniel**, Op-cit, P. 152.

2- **Debbie M. Schell And others**, "U. S. Immigration and CizenShip", SPHINX Publishing, Second edition, , 2006, USA, P. 235.

والمقصود به هو الاعداد الكبيرة من المكسيكيين المتدفقين عبر الحدود إلى الولايات المتحدة الأمريكية بدون وثائق قانونية أو تصريحات تسمح لهم بدخول الحدود، ففي الفترة الممتدة ما بين السبعينات والثمانينات نجد تقريبا مليون مهاجر غير شرعي أوقفوا داخل الحدود بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك، وللحد من هذه التدفقات الكبيرة عبر الشريط الحدودي عملت الحكومة على إصدار مجموعة من الإجراءات والقوانين الصارمة مثل معاقبة الموظفين الأجانب الذين لا يحملون وضعية قانونية وكذلك الدفاع عن حقوق العمال الأمريكيين ضد العمال المهاجرين غير الشرعيين، ففي سنة 1986 أقرت الحكومة الفدرالية قانونا عرف ب: Immigration Reform and Control Act (IRCA) وقد تزامن إصدار هذا القانون مع القيام بحملة إعلامية ضخمة تهدف إلى التحسيس بحتمية التعاون ومراقبة الحدود الوطنية وشكلت هذه الجبهة من أرباب العمل، النقابات العمالية، والجمعيات وقد أطلق عليهم باسم التقييديين Restrictionnistes، ومع مجيء الرئيس الأمريكي بيل كلينتون في التسعينيات عمل على تعزيز مراقبة الحدود للحد من تدفق الهجرة، وقد عرفت سياسة كلينتون بعملية Gate Keeper وهذه السياسة عملت على إشراك الحكومة المكسيكية من خلال تطوير آليات مشتركة[1].

نجد كذلك الجمعية الأمريكية لإصلاح الهجرة التي تأسست في سنة 1979 (FAIR) والتي أصبحت من أكبر المجموعات في محاربة الهجرة السرية على المستوى المحلي والفدرالي.

كما أن العداء ضد المهاجرين غير الشرعيين لم يبق على المستوى الفدرالي فقط، لكن تعداه إلى المستوى المحلي وهذا على غرار ما شهدته ولاية كاليفورنيا من خلال مشروع قانون 187 الذي روج له أصحاب الاتجاه التقييدي Restrictionnistes وينص هذا المشروع على ضرورة منع غير الشرعيين من المهاجرين وأولادهم بالحصول على المساعدات الاجتماعية والرعاية الصحية، وقد صوت 59% من الهيئة الناخبة في الولاية لصالح المشروع.

1- Ibid, P. 153.

أما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 فقد عملت الحكومة الأمريكية على تعزيز مراقبة الحدود وخاصة الحدود مع كندا[1].

وتجسد هذا ميدانيا من خلال المصادقة على اتفاقية بين البلدين عرفت بـ: مخطط العمل للحدود الذكية Smart Border Action Plan، وتتضمن هذه الاتفاقية العديد من الإجراءات المتطابقة في السياسات والرؤى بين البلدين بهدف محاربة ظاهرة الإرهاب والهجرة غير الشرعية مع الحفاظ على حرية تنقل الأشخاص بين البلدين.

أما في ما يلي سنتطرق إلى أهم الإجراءات والآليات التي تدير سياسة الهجرة في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك من خلال معرفة أصناف الفئات المهاجرة وأيضا القوانين والهيئات المسؤولة عن إدارتها.

أ. اليد العاملة المهاجرة:

وتنقسم إلى يد عاملة مهاجرة مؤقتة(موسمية) ويد عاملة مهاجرة دائمة[2].

1. اليد العاملة المهاجرة المؤقتة:

نوع التأشيرة الخاصة بالدخول	– بطاقة الإقامة للهجرة الخاصة بالشغل Green Card Visa For Employment
الوكالة المسؤولة	– مصلحة الهجرة والمواطنة الأمريكية (USCIS). – وزارة الداخلية والأمن (DHS).
الإطار القانوني والتشريعي	– قانون الهجرة والجنسية 1952.

1- **Rinku Senwith Fekkak Mamdouh**, "Immigration and Citizenship in the Age of Globalisation", Berrett Koehler Publisher, San Fransisco, 2008, USA, P. 33.

2- **James Clark and Others**, "Final repport to the Home Office", Migration policies and trends InternationaComparaison, Migration research unit, April 2004University of London, , P. 122.

2. اليد العاملة المهاجرة الدائمة:

نوع التأشيرة الخاصة بالدخول	Diversity Lottery (DV) برنامج DV الذي يعمل على إصدار التأشيرات الخاصة بالمهاجرين للبلدان التي تقل معدلات الهجرة منها إلى الولايات المتحدة الأمريكية.
الوكالة المسؤولة	– مصلحة الهجرة والمواطنة الأمريكية (USCIS). – وزارة الداخلية والأمن (DHS).
الإطار القانوني والتشريعي	– قانون الهجرة والجنسية 1952.

ب. الهجرة ذات البعد العائلي:

نوع التأشيرة الخاصة بالدخول	– في هذا الصنف تصدر تأشيرات تقوم على لم شمل العائلات والأقارب وتسمى: Immediate Family Members – يصدر أيضا نوع من تأشيرة الدخول قائم على التفضيل في المواصفات كالسن والجنس والقرب من أفراد العائلة.
الوكالة المسؤولة	– مصلحة الهجرة والمواطنة الأمريكية (USCIS). – وزارة الداخلية والأمن (DHS).
الإطار القانوني والتشريعي	– قانون الهجرة والجنسية 1952.

ج. الطلبة الاجانب: ForeignStudents

نوع التأشيرة الخاصة بالدخول	– تأشيرة الدراسة Student Visa – تتضمن الطلبة الأكاديميين في الكليات والجامعات والمؤسسات الخاصة الأكاديمية الأخرى وأيضا طلبة البعثات التكوينية الخاصة باللغة.
الوكالة المسؤولة	– مصلحة الهجرة والمواطنة الأمريكية (USCIS). – وزارة الداخلية والأمن (DHS).
الإطار القانوني والتشريعي	– قانون الهجرة والجنسية 1952.

د. اللاجئين والباحثين عن المنفى: Refugees and Asylums Seekers

نوع التأشيرة الخاصة بالدخول	– تعطى تأشيرة الدخول للذي يعرف على أنه لاجئ وهذا حسب اتفاقية الأمم المتحدة لسنة 1967 ويختلف اللاجئ عن المنفي في طبيعة التأشيرة، لأن طالبي اللجوء لا بد أن يكون داخل التراب الأميركي في فترة طلبه للمنفى. – كما يتضمن أيضا هذا النوع من التأشيرات الحماية المؤقتة لبعض الحالات التي تعرف بتأشيرات اللجوء المؤقت.
الوكالة المسؤولة	– مصلحة الهجرة والمواطنة الأمريكية (USCIS). – وزارة الداخلية والأمن (DHS).
الإطار القانوني والتشريعي	– قانون الهجرة والجنسية 1952؛ قانون اللاجئين 1980. – قانون إصلاحات الهجرة غير الشرعية 1996

المطلب الثاني: النموذج الكندي في إدارة سياسة الهجرة

تعتبر كندا كغيرها من البلدان المستقبلة للمهاجرين مجتمعات تقوم على الأدوار الفعالة التي تلعبها الهجرة في التركيبة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فتاريخ الهجرة في كندا ارتبط في بادئ الأمر أو في المراحل الأولى التي تلت مرحلة الاستيطان الأوروبي الموسع بالعامل الاقتصادي، أي بمعنى أن الهجرة نحو كندا ارتبطت دائما في أذهان المهاجرين بالبحث عن الفرصة الاقتصادية وتحقيق المكاسب والثروة واستمرت هذه النظرة إلى كندا من قبل المهاجرين لفترات طويلة ، كما أنه في الوقت نفسه استمرت سياسة الحكومة الكندية في هذا الاتجاه الاقتصادي المفسر للهجرة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، وقد عززت تلك المرحلة مجموعة القوانين التي سنتها الحكومة الكندية وعلى رأسها قانون تشجيع الاستيطان الذي صدر في 04 ماي 1910 والذي يسمى أيضا: قانون احترام المهاجرين وهذا القانون هدف إلى تشغيل المهاجرين القادمين من أمريكا وبريطانيا وأوروبا الغربية مرتكزا على الخلفية الإثنية والثقافية لهذه البلدان[1].

أما المرحلة الثانية في سياسة الهجرة الكندية تبدأ من 1919 إلى 1929، وانطلقت من مراجعة قانون 1910 الذي كان يعمل على تحديد البلدان والأعراق التي يسمح لها بالدخول إلى كندا، وقد اصطلح عليه بقانون الهجرة الخاصة بالأمم المفضلة Preferred Nations والعنصر الأساسي فيها هو العرق الأبيض.

أما المرحلة الثالثة لسياسة الهجرة نجدها قد تزامنت مع الكساد العالمي الكبير لسنة 1929 والذي خلف آثارا كبيرة على بنية الاقتصاد الكندي مع تزايد معدلات البطالة مما اضطر الحكومة الكندية إلى إيقاف سياسات تشجيع الهجرة تحت تأثير الأزمة الاقتصادية، وفي هذا الصدد نجد القانون رقم 695 الصادر بتاريخ 21 مارس 1931 الذي صادق عليه مجلس الشعب الكندي بهدف إدارة الهجرة، لكن القانون في الوقت نفسه استثنى المواطنين البريطانيين والأمريكيين وحافظ على نظام لم شمل العائلات بشرط ألا تتجاوز أعمار الأفراد الراغبين في الدخول إلى كندا 18 سنة، كما سمح أيضا للعاملين في قطاع الزراعة بالدخول

1- **Daniel Chapila**, Op-cit, P. 16.

إلى كندا بشرط تكفلهم بنفقاتهم إلى حين حصولهم على عمل، وهذا الاستثناء جاء لدواعي إنسانية في الحالة الأولى واقتصادية بالنسبة للمهاجرين العاملين في القطاع الزراعي.

أما في سنة 1947 نجد أن البرلمان الكندي قد أقر سياسة الهجرة التي تهدف إلى ترقية النمو الديموغرافي التي عرفت بسياسة ماكينزي، والهدف الأساسي وراء هذه السياسة هو الرفع من معدلات النمو الديمغرافي حتى يتماشى مع التوسع الاقتصادي وخاصة من خلال توسيع الاستهلاك بهدف تحقيق دورة اقتصادية ناجحة، وسياسة الهجرة في هذه المرحلة ارتبطت ارتباطا كبيرا بالعوامل الاقتصادية وربطت بين النمو الاقتصادي والهجرة، وهذا من خلال القيمة المضافة التي يعمل المهاجرون على خلقها وكنتيجة لهذه السياسة الاقتصادية الممتدة ما بين 1947 1967 سجل تدفقا كبيرا للمهاجرين من مختلف الفئات والمستويات وخاصة الفئات غير المؤهلة، وقد كانت المناطق المصدرة للمهاجرين أغلبها من جنوب أوروبا على غرار إيطاليا، اسبانيا والبرتغال، لكن بانتهاء هذه الفترة عادت الحكومة الكندية إلى بلورة سياسة جديدة للهجرة ترتكز على الفرد المهاجر وطبيعة الإمكانيات والخدمات التي يمكن أن يقدمها للمجتمع الكندي المستقبل له، وليس على أساس الجهة والبلد الأصلي له.

أما في سنة 1967 نجد أن الحكومة الكندية وبناء على نتائج السياسات السابقة عمدت إلى تبني نظام لإدارة الهجرة عرف بنظام النقاط System Point، ويركز هذا النظام على مراقبة جميع العائلات وذلك بتبني مجموعة من الشروط الإضافية التي تتماشى مع طبيعة المجتمع الكندي من حيث اللغة والثقافة والحاجة الاقتصادية.

واستمر نظام النقاط الذي تبنته الحكومة الكندية إلى غاية الثلاثين سنة التي تلت انطلاق العمل به لأول مرة، لكن نظام النقاط في سنة 1978 عرف بعض التعديلات وسميت هذه التعديلات بقانون الهجرة الجديد ومن بين الأهداف المرجوة التي جاء هذا التعديل لتحقيقها نجد كلا من:

1- العمل بالعودة إلى سياسة تجميع الأفراد والعائلات مع الإبقاء على الشروط التي أحدثتها القوانين السابقة.

2- دعم الجانب الإنساني وذلك من خلال تقديم الدعم والمساعدة للاجئين وخاصة من مناطق النزاعات والحروب الأهلية[1].

3- ترقية الأداء الاقتصادي في كل مناطق البلاد خاصة التي يتجمع فيها المهاجرون، بنسبة كبيرة وفي الوقت نفسه عمل القانون على محاربة ومنع التمييز على أساس العرق والدين والاصل واللون والطبقة.

أما في مرحلة التسعينات عملت الحكومة الكندية على خلق نمط جديد لإدارة الهجرة، تمثل في ما أطلق عليه بمصطلح الطبقة الاقتصادية المهاجرة واستخدم هذا النموذج بهدف جلب رأس المال وربط علاقات اقتصادية وتجارية مع مختلف بلدان العالم، وينطلق هذا النموذج باعتبار المستثمرين الاقتصاديين الأجانب على أساس أنهم من الفئات المهاجرة التي تتمتع ببعض الحقوق والمزايا الاجتماعية والاقتصادية على غرار الحق في الملكية والسكن وغيرها وحتى اكتساب الجنسية بإثبات حسن السيرة الذاتية[2].

وعززت هذه السياسة بإصلاحات 2002 التي انبثق منها قانون الهجرة وحماية اللاجئين الذي جاء كتعويض لقانون الهجرة لسنة 1976 وقانون 2002 حدد الأهداف الرئيسية لسياسة الهجرة في كندا والمتمثلة في:

- الاستمرار في العمل بسياسة تجميع العائلات[3].

- حماية اللاجئين لدواعي إنسانية حسب اتفاقيات العالمية لحقوق الإنسان التي صادقت عليها كندا.

- الاستمرار في سياسة التنمية الاقتصادية عن طريق الاستفادة من المهاجرين وحسب البروتوكول الإضافي لـ: 2009 نجد أن المهاجرين مقسمين إلى ثلاثة أصناف:

- طبقة العائلات Family Class: وتمثل هذه الطبقة مجموعة العائلات والأفراد الذين يتواجدون داخل التراب الوطني، ولكن في نفس الوقت يعولون عائلات في بلدانهم الأصلية ويسعون إلى لم شمل عائلاتهم.

1- Ibid, P. 17.

2- **Peter Rekar**, "USA an Canadian Immigration Policies", the Border Paper , N° 171, November 2002,..

3- Ibid, P. 17.

- المهاجرون الاقتصاديون Economic migrants: وتتمثل هذه الطبقة في المهارات والقدرات التي يحوزها المهاجرون والتي يمكن أن تساهم في تكوين الاقتصاد الكندي[1].
- اللاجئون Refugees: يرتبط هذا الصنف من المهاجرين بالأفراد والجماعات اللاجئة والمقيمة في كندا والتي تريد الاستقرار على التراب الكندي.

كما أعطت الحكومة الكندية حق الحصول على الجنسية الكندية للأفراد الذين لا يندرجون تحت هذه الأصناف الثلاثة السابقة الذكر، وذلك حسب كل حالة بعينها، لكن تخضع عملية الاختيار إلى امتيازات خاصة بالسياسة العامة للحكومة الكندية مع الأخذ بالعامل الإنساني.

أما في ما يلي سنتطرق إلى أهم الإجراءات والآليات التي تدير سياسة الهجرة في كندا وذلك من خلال معرفة أصناف الفئات المهاجرة وأيضا القوانين والهيئات المسؤولة عن إدارتها.

أ. اليد العاملة المهاجرة في كندا:

وتنقسم اليد العاملة المهاجرة في كندا على غرار البلدان الأخرى إلى يد عاملة مهاجرة دائمة ويد عاملة مهاجرة مؤقتة[2].

1. اليد العاملة المهاجرة الدائمة:

نوع التأشيرة الخاصة بالدخول	– تعرف تأشيرة الدخول لهذا الصنف Skilled Worker Class Immigration – تأشيرة الدخول الخاصة باليد العاملة المؤهلة
الوكالة المسؤولة	– مصلحة الهجرة والمواطنة الكندية (CIC).
الإطار القانوني والتشريعي	– قانون الهجرة وحماية حقوق اللاجئين IRPA، لسنة 2007 والذي جاء كتعويض لقانون الهجرة IRPA لسنة 1976.

1- **Peter Rekar**,"USA an Canadian Immigration Policies", the Border Paper , N° 171, November 2002,..
2- **Daniel Chapala**, Op-cit P. 55.

2. اليد العاملة المهاجرة المؤقتة:

نوع التأشيرة الخاصة بالدخول	– Business Immigration Visa وهذا النوع من التأشيرات المهاجرين من الفئات التالية: ▪ مستثمرين Investors : كل الأشخاص الراغبين في الاستثمار في كندا. ▪ المقاولون Entrepreneurs: يتعلق بالأشخاص الذين يديرون نشاطات اقتصادية في كندا.
الوكالة المسؤولة	– مصلحة الهجرة والمواطنة الكندية (CIC).
الإطار القانوني والتشريعي	– قانون الهجرة وحماية حقوق اللاجئين IRPA، لسنة 2002 والذي جاء كتعويض لقانون الهجرة IRPA لسنة 1976.

ج. اليد العاملة المهاجرة ذات التوجه الجهوي:

نوع التأشيرة الخاصة بالدخول	– Provincial Nomination Immigration Visa تأشيرة الهجرة ذات الاختيار الجهوي، وفي هذا النوع من التأشيرات نجد أن كندا تنفرد بهذا النظام الخاص بالتأشيرات، ويتجلى في أن أغلب المقاطعات الكندية تربطها اتفاقيات مع الحكومة المركزية تعطي الصلاحية لهذه المقاطعات باختيار طبيعة المهاجرين الراغبين في الاستقرار داخل أقاليمها، والمقاطعات المشاركة هي: Alberta، British Colombia، Manitoba، New Found Land، Nova، Labrador، وتقريبا كل المقاطعات الكندية باستثناء مقاطعة الكيباك Quebec التي لديها طابع خاص
الوكالة المسؤولة	– مصلحة الهجرة والمواطنة الكندية (CIC).
الإطار القانوني والتشريعي	– قانون الهجرة وحماية حقوق اللاجئين(IRPA) لسنة 2002.

ب. الهجرة ذات البعد العائلي:

نوع التأشيرة الخاصة بالدخول	– Family Class Migration Visa تأشيرة العائلات الخاصة بلم الشمل.
الوكالة المسؤولة	– مصلحة الهجرة والمواطنة الكندية (CIC).
الإطار القانوني والتشريعي	– قانون الهجرة وحماية حقوق اللاجئين (IRPA) لسنة 2002.

ج. الطلبة الاجانب: Foreign Students[1]

نوع التأشيرة الخاصة بالدخول	– تأشيرة رخصة الدراسة Study Permit Visa يمنح هذا النوع من التشريعات إلى الطلبة الأكاديميين، طلبة الجامعات والكليات، المدعوين إلى حضور ملتقيات ودورات تكوينية للغات بحيث لا تفوق المدة ستة أشهر.
الوكالة المسؤولة	– مصلحة الهجرة والمواطنة الكندية (CIC).
الإطار القانوني والتشريعي	– قانون الهجرة وحماية حقوق اللاجئين (IRPA) لسنة 2002.

1- Ibid, P. 61.

د. اللاجئين والباحثين عن المنفى: Refugees and Asylums Seekers[1]

نوع التأشيرة الخاصة بالدخول	– يطلق عليها اسم Protected Persons Visa تأشيرة الأفراد المحميين وتوجه إلى الأفراد الذين يعانون من أوضاع إنسانية مزرية في بلدانهم الأصلية إما بسبب الحروب أو الكوارث الطبيعية
الوكالة المسؤولة	– مصلحة الهجرة والمواطنة الكندية (CIC).
الإطار القانوني والتشريعي	– اتفاقية جنيف الأممية لسنة 1951 المتعلقة بوضعية اللاجئين مع البروتوكول الإضافي لسنة 1967. – قانون الهجرة وحماية اللاجئين (IRPA) لسنة 2002.

المطلب الثالث: النموذج الفرنسي في إدارة سياسة الهجرة

يعتبر الشعب الفرنسي واحدا من أقدم الشعوب الموجودة في القارة الأوروبية، كما تعد فرنسا من الدول العريقة التي لديها تاريخ وأسبقية في إدماج الأجانب داخل المجتمع الفرنسي، ويعود تاريخ ذلك إلى بدايات تكوين الأمم الأوروبية نفسها، والتي تلت سقوط الإمبراطورية الرومانية مباشرة، وتتميز فرنسا بموقعها الجغرافي المتميز في وسط القارة الأوروبية، كما أن لغتها الفرنسية تمتد إلى الجذور اللاتينية، فهذا التاريخ العريق والحضارة والثقافة المتنوعة جعلت من المجتمع الفرنسي من أعرق المجتمعات في أوروبا وأيضا من أكثر المجتمعات تفاعلا مع الهجرة.

وعلى العموم فإن سياسة الهجرة في فرنسا تهدف إلى تلبية الحاجات الاقتصادية مع العمل على الاهتمام بالأبعاد الإنسانية، وتاريخ سياسة الهجرة الفرنسية مرتبط مباشرة بالتاريخ الفرنسي نفسه، وهذا راجع إلى الملايين من الشعوب والأعراق التي انصهرت في الجغرافيا الفرنسية عبر العصور المختلفة، فالجذور الأولى في بناء أول سياسة للهجرة تعود إلى الإعلان عن حقوق الإنسان في سنة 1789 التي انبثقت عن قيام الثورة الفرنسية، وأيضا

1- Ibid, P. 62.

بالتوازي مع المفاهيم الجديدة التي افرزتها الثورة الفرنسية مثل الجمهورية العلمانية والمواطنة والتي أدت إلى فتح الأبواب أمام الهجرة بشكل كبير.

كما أن قانون الهجرة لسنة 1889 كان أول خطوة عملية في فرنسا والذي تمثل في تجنيس أبناء المهاجرين والمولودين في فرنسا، كما أن القانون يعطي الحق لأبناء المهاجرين في الحصول على الجنسية بغض النظر عن الأصل والعرق والثقافة، وقد اقتصرت الدول المصدرة للهجرة في تلك الفترة على الدول المجاورة لفرنسا والناطقة باللغة الفرنسية فقط.

لكن في ما بعد عملت فرنسا إبان الحرب العالمية الأولى على إصدار بطاقة التعريف الوطنية، والتي كانت عبارة عن آلية بيروقراطية لمراقبة حركة الهجرة[1].

أما بعد الفترة التي تلت الحرب العالمية الأولى والتي أثرت على قوة الاقتصاد الفرنسي مما أدى بالسلطات الفرنسية لإنشاء منظمتين لتنظيم جلب اليد العاملة المهاجرة بهدف إدماجها في الاقتصاد الفرنسي والاستفادة منها في إعادة بناء الاقتصاد الفرنسي أي ما عرف باقتصاد ما بعد الحرب العالمية الأولى.

وقد كانت المنظمة الاولى تعرف ب: Société d'immigration Générale (SDG) والتي ركزت على القضايا الديمغرافية مثل معدلات النمو الديمغرافي في فرنسا بعد الحرب العالمية الأولى.

وقد لعبت هذه المنظمات دورا كبيرا في الضغط على الحكومة الفرنسية بهدف ترقية سياسات الهجرة بما يخدم مصالحها في زيادة أعداد المهاجرين.

أما في سنة 1927 عرفت السياسة الخاصة بالهجرة في فرنسا تطورا آخر تمثل في قانون التجنيس الذي عملت الحكومة الفرنسية على تحريره بما يسهل عملية تجنيس المهاجرين الفارين من النازية والفاشية في كل من ألمانيا وإيطاليا وغيرها من الدول الأوروبية التي عرفت أنظمة استبدادية.

لكن مع سقوط فرنسا في الحرب العالمية الثانية في يد ألمانيا النازية عرفت فرنسا في تلك الفترة مرحلة سوداوية بالنسبة للمهاجرين خاصة اليهود، وهذا من خلال ما قامت به

1- **Daniel Chapala**, "French and Canadian Immigration", a comparative analysis, Master thesis, Lund University, June 2010, Canada, P. 9.

حكومة فيشي المتحالفة مع الألمان من خلال سحب الجنسية من اليهود، لكن ومع نهاية الحرب العالمية الثانية عادت الحكومة الفرنسية إلى اتخاذ السياسة الخاصة بالمهاجرين إلى سابق عهدها.

وارتكزت سياسة الهجرة لما بعد الحرب العالمية الثانية على مبدأ الأرض بمعنى مكان المولد وعرف بمصطلح (Jus Soli) كما نجدها أيضا قد اعتمدت على الروابط الدموية بين الأفراد تحت مصطلح (Jus Sanguinis) وتجلت هذه السياسة ميدانيا من خلال المادة 44 من قانون الجنسية، والذي أصدر في تلك المرحلة بهدف السماح لأبناء المهاجرين الذين عاشوا في فرنسا أكثر من خمسة (05) سنوات من الحصول على الجنسية الفرنسية[1].

كما أن الفترة بعد الحرب العالمية الأولى تميزت بإعادة البناء، كذلك نجد الفترة بعد الحرب العالمية الثانية والتي كانت قد دمرت تقريبا جيلا من الشعب الفرنسي وألحقت به خسائر اقتصادية وبشرية كارثية، مما أدى بالحكومة الفرنسية إلى انتهاج سياسة تهدف إلى إعادة البناء مما حتم عليها اللجوء إلى اليد العاملة المهاجرة لسد النقص في هذا المجال، وقد تخلل تلك الفترة جدال واسع حول السياسة الواجب اتباعها، حيث نجد الجدل تمخض عنه تياران، الأول يمثل أصحاب الرؤية الاقتصادية والثاني عرف بالاتجاه الديمغرافي.

1- أصحاب الاتجاه الاقتصادي:

اعتمد أصحاب هذا المنظور على ضرورة بناء سياسة للهجرة ترتكز على جلب اليد العاملة المهاجرة وهذا للاستفادة منها واستغلالها بغرض تدارك الفراغ الذي تركته الحرب العالمية الثانية في اليد العاملة، وقد أطلق أصحاب هذا الاتجاه الاقتصادي في بناء سياسة الهجرة برنامجا واسعا لجلب اليد العاملة وخاصة من البلدان المستعمرة عرفت بـ: Guest Work Program برنامج استقبال العامل[2].

2- أصحاب الاتجاه الديمغرافي:

انطلق أصحاب هذا الاتجاه من الخسائر البشرية الفادحة التي خلفتها الحرب العالمية الثانية وقد أرادوا إعادة بناء وهيكلة المجتمع الفرنسي في أقصر وقت، ولا بد من أن تعتمد

1- Ibid, P. 10.
2- Ibid, P. 10.

على سياسة للهجرة ناجحة تشجع السماح للعديد من العائلات الراغبة في التوطن داخل المجتمع الفرنسي والانصهار كليا داخله بالاستفادة من مجموعة من البرامج التي تدعم انتقالهم إلى فرنسا.

لكن الجدل بين أنصار الاتجاهين أفضى إلى تبني افكار وسياسات الاتجاه الاقتصادي، وقد عرفت تلك البرامج نجاحا كبيرا من خلال جذب الآلاف من اليد العاملة المهاجرة خاصة من بلدان جنوب أوروبا ومواطني المستعمرات التابعة لفرنسا في شمال إفريقيا من الجزائريين والمغاربة والتونسيين، أما في سنة 1945 جاء قانون 02 نوفمبر ليتبنى قواعد جديدة انبثقت عنها هيئات جديدة لإدارة الهجرة في فرنسا لما بعد الحرب العالمية الثانية.

وقد ركزت على إنشاء Office National D'immigration المكتب الوطني للهجرة والذي انبثق عنه بعد سبعة سنوات Office Français de Protection des Refugies des Apatrides المكتب الفرنسي لحماية اللاجئين والمنفيين.

كما نجد أيضا أن القانون عمل على الفصل التام بين التصريح بالإقامة والتصريح بالعمل بالنسبة لتواجد المهاجرين الجدد داخل التراب الفرنسي.

أما في المرحلة التالية فقد تأثرت سياسة الهجرة أيضا في فرنسا بالتطورات التي حصلت على مستوى حقوق الإنسان وهذا نتيجة للكوارث الإنسانية التي خلفتها الحرب العالمية الثانية وبتوقيع فرنسا على معاهدة جينيف لحقوق الإنسان انعكست مباشرة على سياسة الهجرة وهذا تماشيا مع مضمون المعاهدة، فقد أصبحت تهدف إلى التركيز على الجانب الإنساني مع الاحتفاظ بالأولوية الاقتصادية وأيضا تعززت سياسة الهجرة ببعض القيم مثل الحق في التساوي مع المواطنين الاصليين بالنسبة للمهاجرين، وما يمكن تسجيله في هذه المرحلة أيضا أن إدارة الهجرة في مرحلة إعادة البناء اعتمدت أيضا على مقاربة موسعة تمثلت في إشراك القطاع الخاص في إدارة تدفقات المهاجرين وهذا من خلال فتح الوظائف أمام اليد العاملة المهاجرة، هذا ما أدى إلى تضاعف تدفقات اليد العاملة المهاجرة كما عملت الإدارة الفرنسية على توقيع العديد من الاتفاقيات لتوظيف اليد العاملة المهاجرة

مع 16 دولة من داخل وخارج أوروبا وهذا تماشيا مع التوسع وإعادة البناء الاقتصادي الذي عرفته فرنسا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.

لكن رغم المراحل السابقة التي أثرت على سياسة الهجرة إلى فرنسا تبقى أهم مرحلة في تاريخ الهجرة إلى فرنسا ترتبط بفترة الجلاء من المستعمرات حيث استقلت العديد من البلدان التي كانت تحت الإدارة الاستعمارية الفرنسية، ففي هذه الفترة عرفت فرنسا تدفقات هائلة من المهاجرين خاصة من تونس والمغرب والجزائر، وهذه الفترة وصفت بأنها أكثر فترة سجلت تدفقا للهجرة[1].

أما في سنة 2002 ومع إعادة انتخاب **جاك شيراك Jaque Chirac**، فقد عين **نيكولا ساركوزي Nicolas Sarkozy** وزيرا للداخلية في عهد شيراك، وطفت إلى السطح من جديد قضايا الهجرة والاندماج، مما أدى إلى وضع تشريع يهدف إلى وضع حد للهجرة غير الشرعية، وفي الوقت نفسه تشجيع الهجرة الشرعية ودعم سياسات الاندماج داخل المجتمع الفرنسي، وكان من بين أولى القوانين لهذه الحقبة قانون 11-19 الصادر بتاريخ 26 نوفمبر 2003 المتعلق بمراقبة الهجرة والإقامة والجنسية ويهدف القانون إلى وضع حد للهجرة غير الشرعية كما سبق الذكر وطالبي اللجوء السياسي، وتمحورت هذه السياسة حول دعم مشاركة المهاجرين في الانتخابات المحلية من خلال اقتراح ممثلين عنهم وكذلك دعم تمويل المساجد وإنشاء المجلس الإسلامي الفرنسي.

أما بعد أحداث الضواحي سنة 2005 ونتيجة الإحباط العام الذي خلفته الأحداث، عملت الحكومة الفرنسية على إعادة النظر في سياسة الهجرة وذلك من خلال تبني مبادرة جديدة عرفت بقانون 9-11 لـ: 24 جويلية 2006 المتعلق بالهجرة والاندماج[2].

وقد هدف هذا القانون إلى التركيز على الاسباب والعوامل التي أدت إلى أحداث 2005 من خلال اعتبار أن عدم اندماج المهاجرين في الاقتصاد يؤدي إلى فشل سياسات الاندماج برمتها، وهذه السياسة الجديدة التي أقرها نيكولا ساركوزي ركزت على مفهوم جديد في سياسة إدارة الهجرة عرف بالهجرة المنتقاة Immigration Sélectionné، وترتكز على المتطلبات الاقتصادية أي بمعنى استقطاب المواهب والمهارات من طالبي الهجرة من البلدان

1- Ibid, P. 11.
2- Ibid, P. 22.

غير الأوروبية والقانون في حد ذاته يهدف إلى الحد من سياسة لم شمل العائلات وطالبي اللجوء وتسوية وثائق الإقامة للمهاجرين غير الشرعيين بعد فترة 10 سنوات من الإقامة في فرنسا، ويعتبر ساركوزي أن البلدان التي تعمل بسياسة الهجرة المنتقاة تقل فيها حدة العداء للمهاجرين على عكس فرنسا[1].

أما في ما يلي سنتطرق إلى أهم الإجراءات والآليات التي تدير سياسة الهجرة في فرنسا وذلك من خلال معرفة أصناف الفئات المهاجرة وأيضا القوانين والهيئات المسؤولة عن إدارتها.

أ. اليد العاملة المهاجرة:

وتنقسم إلى يد عاملة مهاجرة من الدول الأوروبية ويد عاملة مهاجرة من غير الدول الأوروبية.

1. اليد العاملة المهاجرة الأوروبية[2]:

نوع التأشيرة الخاصة بالدخول	– يتعلق هذا النوع من التأشيرات بالأشخاص الأوروبيين الباحثين عن العمل داخل فرنسا سواء لمدة طويلة أو قصيرة.
الوكالة المسؤولة	– مكتب الهجرة الدولية Office de Migration International (OMI)
الإطار القانوني والتشريعي	– اتفاقية شانقن المرسوم 211–94 لقانون 26 نوفمبر 2003، Schengen Agreement

1- **Xavier Thierry**, "Recent Immigration Trends in French and Element for a Comparaison with United Kingdom", Population (English edition), Vol. 5 , 2004,P. 635.

2- **James Clark and Others**,Op-cit, P. 70.

2. اليد العاملة المهاجرة غير الاوروبية:

نوع التأشيرة الخاصة بالدخول	– تمنح رخصة العمل Work Visa لمدة طويلة أو لمدة قصيرة
الوكالة المسؤولة	– مكتب الهجرة الدولية (OMI) Office de migration national. – الوكالة الوطنية للشغل Agence Nationale Pour l'Emploi (ANPE).
الإطار القانوني والتشريعي	– قانون المهاجر 11ماي1998 – الاتفاقية الثنائية بين تونس وفرنسا القانون 13-04، 2002. – الاتفاقية الثنائية بين الجزائر وفرنسا القانون 13-05، 2002. – الاتفاقية الثنائية بين فرنسا وأستراليا التي تمكن من المتراوح أعمارهم بين 18-30 سنة من العمل لمدة 6 أشهر لـ: 24 نوفمبر 2003.

ب. الهجرة ذات البعد العائلي: Family Migration

نوع التأشيرة الخاصة بالدخول	– بطاقة خاصة وعائلية تعد بمثابة تأشيرة للدخول
الوكالة المسؤولة	– مكتب الهجرة الدولية (OMI) Office de migration national.
الإطار القانوني والتشريعي	– قانون 1945 خاصة المادة 12-15. – قانون المهاجر 82 أكتوبر 2000.

ج. الطلبة الاجانب: Foreign Students

نوع التأشيرة الخاصة بالدخول	– تنقسم التأشيرات هذا النوع إلى فئتين تأشيرة طويلة المدى وتأشيرة قصيرة المدى وتعرف أيضا بتأشيرة الدراسة Student Visa أما الطويلة المدى فتتعدى 06 أشهر.
الوكالة المسؤولة	– السفارة الفرنسية في البلدان الاصلية للمهاجرين. – الوكالة الفرنسية لترقية التعليم والتكنولوجيا EADU France
الإطار القانوني والتشريعي	– قانون 11–19 المادة 15 لسنة 2003.

د. اللاجئين والباحثين عن المنفى: Refugees and Asylums Seekers

نوع التأشيرة الخاصة بالدخول	– تعطى تأشيرة خاصة باللاجئين والباحثين عن المنفى.
الوكالة المسؤولة	– وزارة الداخلية – وزارة الخارجية – المكتب الفرنسي لحماية حقوق اللاجئين
الإطار القانوني والتشريعي	– اتفاقية جنيف 28 جويلية 1951 – قانون المنفيين نوفمبر 2003.

المبحث الثاني: هيكل الوحدات المحلية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية كندا وفرنسا

تعتبر مستويات الحكم الثلاث (الفدرالي، الولاية والحكم المحلي) من الأمور المشتركة بين جميع الأنظمة الفدرالية والعادية، إلا أن موقع الحكم المحلي ودوره في هذه الانظمة يختلف اختلافا كبيرا عن مستويات الحكم الأخرى، فبعض الأنظمة الفدرالية تعترف دستوريا بالحكم المحلي على أنه أحد مستويات الحكم وبعض الأنظمة الأخرى تعتبره من

اختصاصات حكومة الولاية وعلى أي حال يلعب الحكم المحلي بشكل عام ومناطق المدن الكبرى بشكل خاص دورا هاما وبصورة خاصة في الدول الفدرالية.

الحكم المحلي هو الاسم الجماعي الذي يطلق على المؤسسات التي لا يوجد بينها وبين الجمهور حكومات أخرى، وعلى الرغم من هذا العامل المشترك فإنها تختلف من حيث الحجم والعدد والغرض والتركيبة فمثلا في الهند هناك فارق بين الحكم المحلي في المناطق الريفية والحكم المحلي في المناطق الحضارية، كما أن أكثر أشكال الحكم المحلي شيوعا يتمثل في البلديات، هذه الأخيرة تعتبر هيئات قاعدية تقوم بالعديد من الوظائف المختلفة، ثم نجد نوعا آخر مثل بعض المؤسسات المحلية التي تعمل وفق نظام محدد كما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية في ما يخص مجالس المدارس وسلطات المياه وسلطات النقل والمواصلات المحلية، كما نجد في معظم الدول وبالرغم من الاختلافات في حجم البلديات تبقى السلطات والوظائف متماثلة رغم ان هناك المزيد من التوجه نحو منح المدن الكبيرة المزيد من الاستقلالية مع الحفاظ على مبدأ التبعية للمركز والتفاعل بين الحكومة المحلية والفدرالية، ليس فقط من خلال المنح الفدرالية ولكن أيضا من حيث المشاركة في بعض هياكل الحكم وتنفيذ السياسات الحكومية.

المطلب الأول: هيئات الحكم المحلي في الولايات المتحدة الأمريكية

يعود شكل الحكومات والهيئات المحلية في الولايات المتحدة الأمريكية إلى الأمر الذي أصدره **جون ديلون** قاضي ولاية **إيوا** في عام 1868 مؤكدا على أن الحكومة المحلية هي من صنع مشرعي الولايات وحدهم، ثم كتب القاضي ديلون بأن البلديات من حيث أصلها وسلطاتها وقوتها تعود بالكامل إلى الهيأة التشريعية، فهي التي تعطيها روح الحياة وبدونها لا تستطيع أن تستمر، كما أن الهيئة التشريعية هي التي أقامت البلديات فهي أيضا تستطيع إزالتها، لكن مع ذلك نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية قد رسمت للبلديات مجالات من الاستقلال الذاتي على درجات متفاوتة تستطيع هذه البلديات ممارسة أعمالها ضمن حدود هذه المجالات، سواء قررت الولاية منح مساحة أكبر من السلطة تحت ما يسمى الحكم

المحلي الليبرالي أو تقييد وتقليل هذه المساحة وسلطتها إلى حد كبير فإن الولايات في النهاية هي الجهة التي تتحكم بالحكومات المحلية[1].

لم تكن العلاقة بين الحكومات الفدرالية والمحلية حتى الكساد العالمي الكبير في الثلاثينيات من القرن الماضي مباشرة ومستدامة إلى أن جاء الاتفاق الجديد New Deal وهو عبارة عن سلسلة من النشاطات الفدرالية التي تم تنفيذها خلال فترة الكساد العظيم لتغيير هذه العلاقة بشكل كبير وهام من خلال توسيع حجم الدعم الفدرالي للحكومات المحلية خاصة في المجالات التي تعتبر تقليديا من الاهتمامات المحلية مثل الأشغال العامة والسكن والصحة والرفاه والتعليم، وتستطيع الحكومة الفدرالية ان تفرض قواعد وأحكاما من خلال التشريعات القانونية ومن خلال وضع شروط لدفع المنح الفدرالية، وتنظيم سلوكيات الحكومة المحلية من خلال سلطات الأوامر المباشرة ومن خلال الأولوية جزئيا في إصدار هذه القواعد والأحكام (Preemption) وبما أن الحكومات المحلية هي من صنع الولايات فإنها تقوم بمسؤوليات وظائفية، كما أنها تستطيع إقامة مؤسسات حكم ذات السلطات لسن الأحكام والقواعد، إلى أن هذه الوظائف الموكلة إليها غير موحدة في جميع الولايات الخمسين، حيث أن بعض الولايات تفوض صلاحية التعليم إلى المديريات والمدن Counties في أنظمة التعليم غير المستقلة[2].

في ما قامت الأغلبية بإيجاد مناطق لمدارس مستقلة ذات غرض واحد، وتعتبر ولاية هاواي الولاية الوحيدة التي تشرف مباشرة على التعليم العام، كما تعتبر حكومات المديريات حكومات محلية بسلطات هامة وتعمل كأدرع إدارية للولايات إلا انها تعمل بشكل مستقل مع السياسيين المنتخبين والموظفين الذين يصادقون على الموازنات وجميع الإيرادات والقوانين المحلية، كما تعتبر المؤسسات القاعدية مثل البلدية المدينة البلدة، الأقسام والقرى Boroughs حكومات ذات اختصاصات عامة، كما نجد أن الهيئات المنتخبة المتمثلة في المجالس المحلية تتمتع بصلاحيات مثل إعداد الموازنات وجمع الإيرادات ووضع القوانين، ويختلف توزيع الوظائف ما بين حكومات البلديات والمديريات من ولاية لأخرى، فعلى سبيل

1– راوول بليندنباخر وشاندرا باسما، **حوارات حول الحكم المحلي ومناطق المدن الكبيرة في الدول الفدرالية**، ترجمة: مها البسطامي، منتدى الاتحادات الفدرالية، كندا، 2007، ص 55.

2- **Humes and E. Martins**," The Structure of Local governments throughout the world"**,** P. 234.

المثال في الوقت الذي تشهد فيه جميع المدن هيمنة من قبل الحكومة الفدرالية نجد أن مدن ولاية فرجينيا مستقلة عن هذه المديريات، فمؤسسة البلدية تتمتع بحق المحافظة على حياة المواطنين وأملاكهم من خلال توفير الأمن العام، وفي نفس الوقت تراقب عمل المديريات التابعة لها، وفي بعض الولايات نجد أن البلديات تشكل جزءا من المديريات ويوجد هذا في حوالي عشرين ولاية فقط وتكون لديها مسؤوليات محددة في معظم الولايات، أما في بنسلفانيا ونيو جرزي فنجد نموذجا آخر حيث تتمتع البلدات بسلطات الحكم العام مثل البلديات تقريبا.

ولقد ازداد عدد الحكومات المحلية بعدد كبير منذ سنة 1946 في الولايات المتحدة الامريكية ليصل إلى 87849 في عام 2002، إلا أن هذه الارقام تخفي تنوعا كبيرا في تشكيلة الحكومات المحلية، ولقد قلص دمج مجالس المدارس عددا كبيرا من هذه الهيئات خلال الخمسين سنة الماضية من أكثر من مائة ألف خلال الحرب العالمية الثانية إلى 13522 فقط عام 2002، لكن بعض المناطق شهدت اتجاها معاكسا حيث ارتفع عدد هذه الهيئات إلى 35352 عام 2002 مما شكل زيادة بنسبة 187% منذ عام 1952، كما أن الثورة التكنولوجية في القرن العشرين عملت على جمع الناس في أماكن قريبة من بعضها البعض مما أدى إلى زيادة حجم المدن والبلدات، وترافق ذلك مع زيادة الزخم والطلب على الخدمات التي تقدمها الحكومة المحلية، ومن هذا على الحكومة المحلية مواكبة هذه التطورات من خلال زيادة الوعي[1] بضرورة التعاون مع الحكومات المحلية المجاورة لبعضها البعض، ولهذا عملت الحكومات المحلية على دمج مجموعة من النشاطات تحت فكرة التعاون بهدف الزيادة في تفعيل عمل الحكومات المحلية لمواجهة التحديات وفي هذا الصدد نجد عملية دمج خمسة أقسام في منطقة نيويورك كأحسن مثال، أيضا تجربة الدمج في منطقة أنديانا بوليس تحت اسم Unigov، من خلال دمج الخدمات والهياكل الحكومية في مديرية ناش فيل Nach Ville Dade، كما أن الحكومة المحلية تستطيع أن تتكيف من خلال البقاء كحكومة منفردة لكن تعمل على بناء التعاون والتنسيق في الوقت نفسه مع الحكومات المحلية الأخرى في رقعتها الإقليمية، وتقوم الحكومات المحلية بالاندماج ذاتيا من خلال التشريع على مستوى الولاية يسمح لها بذلك لتشكل حكومات محلية جديدة مثل المقاطعات

1- راوول بليندنباخر وشاندرا باسما، نفس المرجع السابق، ص 57.

Districts بهدف تقديم خدمات محددة[1]، كما نجد ان الحكم المحلي في الولايات المتحدة يتشكل من هياكل تنفيذية مباشرة مثل:

1- مجلس العمادة ذو الصلاحيات الموسعة.

2- مجلس العمادة ذو الصلاحيات المحدودة.

3- مجلس إدارة المدينة.

1- مجلس العمادة ذو الصلاحيات الموسعة:

يعتبر هذا الشكل من المجالس أقدم وأشهر نموذج للحكم المحلي في الولايات المتحدة الأمريكية، فرئيس البلدية أو المجلس البلدي ينتخب مباشرة عن طريق الشعب لمدة سنة أو ستة سنوات عموما، والمجلس عبارة عن هيأة تشريعية تتشكل من غرفة واحدة وحجم المجلس دائما يتماشى مع حجم المدينة والبلدية التي يمثلها، كما ان أعضاء المجلس ينتخبون عن طريق الانتخابات العامة الخاصة بالبلدية وتوزيع الصلاحيات بين المجلس المنتخب ورئيس المجلس تختلف من مدينة لأخرى، وعلى العموم نجد أن رئيس البلدية ذو الصلاحيات الموسعة يتمتع بمجموعة من الصلاحيات أهمها:

1. يعتبر المسؤول عن السلطة التنفيذية في المدينة كما أنه في نفس الوقت مسؤول أمام الشعب.

2. يتمتع بالصلاحيات التي تخوله إقالة أو تعيين رؤساء الأقسام الإدارية[2]؛

3. يتمتع بالصلاحيات التي تخوله تحضير وتنفيذ الميزانية المحلية للمدينة.

4. يمكن للعمدة أن يستعمل حق الفيتو في الكثير من الحالات إلا إذا كانت الأغلبية المشكلة للمجلس ضده.

1- مرجع سابق، ص 58.

2- **Local Goverment Administration,** "Course Guide National" Open University of Nigeria, P. 80.

2- مجلس العمادة ذو الصلاحيات المحدودة أو العمدة الضعيف (The Weak Mayor):

وهذا الشكل يتجلى فقط في ظل وجود تجانس بين العمدة والاعضاء المكونين للمجلس من حيث انتماءهم لنفس الحزب، وتكون هذه الحالة عندما تختار الهيئة الناخبة في المدينة كلا من العمدة والمجلس في نفس الوقت ونفس الاتجاه الحزبي.

3- مجلس إدارة المدينة:

هذا النمط من التنظيم المحلي يعكس المضمون التعاوني والتنظيمي للتسيير، ويكون على شاكلة الممارسة الاقتصادية، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من الدول السباقة إلى هذا النوع من التنظيم خاصة في ولاية فرجينيا، ففي سنة 1908 عوض هذا النوع من المجالس نموذج العمدة الضعيف **(The Weak Mayor)** ويتشكل المجلس من خمسة إلى تسعة وليس على مبدأ قاعدة الأحزاب، والأعضاء لديهم الحق في الاستقالة متى يشاءون، كما يتمتع المجلس بمجموعة من الصلاحيات مثل إقالة وتعيين رؤساء الهيئات التابعة للمجلس على غرار الخدمة المدنية، كما لديه الصلاحية في تحضير الميزانية[1].

المطلب الثاني: هيئات الحكم المحلي في كندا

تعتبر البلديات في كندا على حد التعبير المألوف هيئات من صنع المقاطعات، هكذا عرفت في الأدبيات الخاصة بالإدارة المحلية في كندا، وتخضع البلديات دستوريا للسلطات القانونية للمقاطعات مما يعني ان كندا لديها أنظمة بلدية ومقاطعية متميزة تم إنشاؤها من قبل قانون المقاطعات وتشرف على تنظيمها دائرة تابعة للمقاطعات وتخضع المدن والبلدات والبلديات الريفية للتشريع الإقليمي في جوانب مثل البيئة والإسكان وبعض قضايا إدماج المهاجرين، فالحكومة المحلية تعتمد على التحويلات من حكومات المقاطعات بما يشكل 15.6% من إيراداتها المالية، لكن هذا ليس في كل المقاطعات إذ نجد أن الحكومة المحلية في أوتاوا تقوم بتحويلات مباشرة ضئيلة إلى البلديات تقريبا 1.5% فقط من إيراداتها. وبالرغم من أن البلديات مقيدة بصورة كبيرة إلا أنها تعتبر المقاطعات مسؤولة عنها، وهذا نظرا للعلاقة العضوية التي تربط بينهما وخاصة في المدن الكبرى، ونجد أن الحكومة الفدرالية تعطي تقريبا 85% من مجموع 308 عضو بالبرلمان إلى المقاطعات فيتم تقديم

1- Ibid, P. 61.

معظم البرامج الفدرالية من قبل البلديات والمقاطعات للحكومة الفدرالية في شكل تكاملي وتنافسي[1].

ثم إن العلاقة بين المستويين الفدرالي والمحلي في كندا تتميز بنوع من التواصل نتيجة التزايد المستمر للمهاجرين نحو المناطق العمرانية الكبرى عكس السكان الأصليين الذي ينتقلون من المدن الكبرى إلى المناطق الريفية، وهذا ما جعل الحكومة الفدرالية تتماشى مع النمو الاقتصادي المتسارع للمدن خاصة في ظل اقتصاد عالمي تنافسي، وباشرت الحكومة في تنفيذ سياسات جديدة مثل دمج المدن الكبيرة المتجاورة مع بعضها البعض وتحويل بعض المهمات إلى المستويات القاعدية المحلية مع العمل على ضخ المزيد من الاعتمادات المالية للهيئات المحلية وفي نفس الوقت إتاحة الفرصة امام البلديات في الاعتماد بشكل كبير على ضريبة الممتلكات لزيادة مداخيلها، وهذا المسار بدأ في عام 1993 ويعتبر جزءا من الاتفاقية الجديدة للمدن مع الحكومة الفدرالية أين الغت نصف المساعدات التي كانت تقدمها للبلديات والمدن مع الاحتفاظ بتمويل خاص للنقل المدني، لكن رغم هذه الإجراءات لتعزيز دور الهيئات المحلية إلا أن الهيئات المحلية مثل البلديات ما زالت تطالب بالمزيد من الإيرادات[2].

تأخذ الهيئات المحلية في كندا تنظيما هرميا فكما سبق الذكر نجد أن البلدية هي التي تأخذ حيزا كبيرا في هيئات الحكم المحلي، وهذا يعود إلى الخصوصية الكندية في الحكم المحلي، لكن البلدية ليست هي الهيأة المحلية الوحيدة التي تمثل الحكم المحلي إذ نجد أن المقاطعة **Provincial** تأخذ حيزا آخر وخاصة مقاطعة الكيبك **Quebec** حيث دافعت الحكومات المحلية المتتالية لهذه المقاطعة بشدة عن السيطرة الإقليمية على الشؤون الإقليمية أمام المركزية[3].

1- راوول بليندنباخر وشاندرا باسما، نفس المرجع السابق، ص 23.

2- راوول بليندنباخر وشاندرا باسما، ص 24.

3- **Nico Stytler**, "the Place and Role of Local Government In Federal Systems"**,** 2005, Johannesburg , South of Africa, P. 40.

المطلب الثالث: هيئات الإدارة المحلية الفرنسية

يعتبر النظام السياسي الفرنسي نظاما ممركزا لكن يأخذ على المستوى المحلي بمبدأ توسيع الصلاحيات وذلك من خلال وحدات الإدارة المحلية وهذا بهدف إدارة التنمية والسياسات الحكومية بطريقة فعالة وناجحة، فالإدارة المحلية الفرنسية وحتى سنة 1982 كانت تدار تحت السلطات الموسعة للوالي، فسلطاته كانت تتجاوز سلطات المجالس المحلية والهيئات المحلية التنفيذية المنتخبة، وفي ما يلي في النموذج البياني التالي نوضح بنية وهرمية النظام السياسي الفرنسي من المركز إلى أدنى هيئة محلية، ثم نتطرق إلى طبيعة وخصوصية كل هيئة محلية.

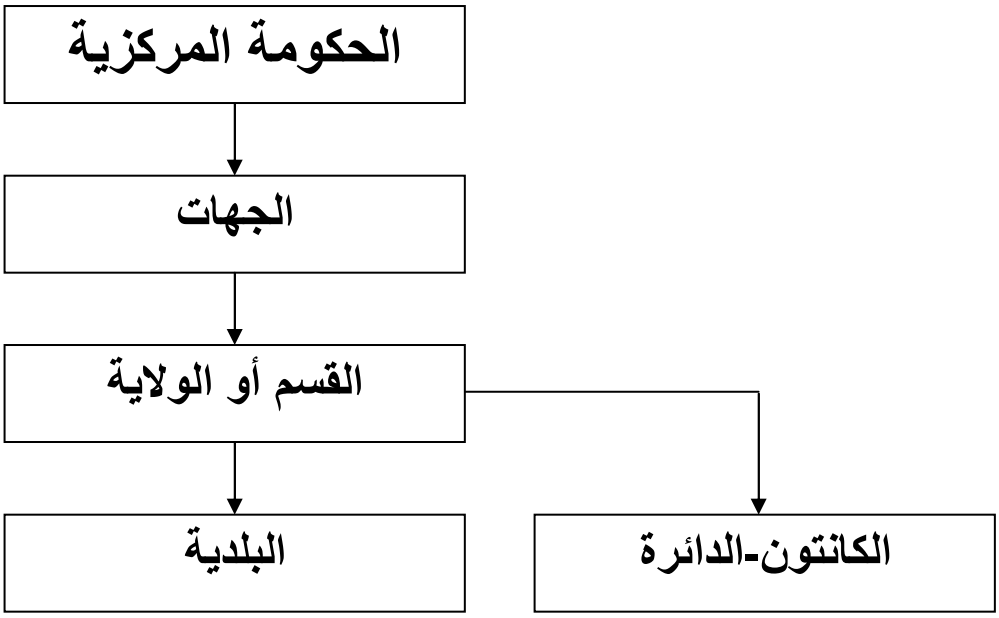

وللملاحظة يمكن اعتبار بأنه قبل إنشاء الجهات والمقاطعات كانت الولاية أول وحدة محلية تابعة للمركز مباشرة، أما حينما أنشأت الجهات في 1972 كوحدات إدارية جديدة تغيرت صلاحيات الولاية كما تعتبر البلدية ادنى تنظيم وهيأة محلية في النظام المحلي الفرنسي، وقد جاءت مع الثورة الفرنسية كبديل لنظام الباريشات **Pariches** وتقسم فرنسا عموما إلى 38 ألف بلدية، لكن مع الاحتفاظ بالتطابق في الشكل والأداء على مستوى التراب الوطني الفرنسي بين كل البلديات كما نجد أن البلدية لديها هيأة تداولية تعرف بـ: المجلس

البلدي ينتخب بالاقتراع العام المباشر وينبثق عنه أيضا رئيس المجلس أي رئيس البلدية المنتخب ايضا من قبل المجلس البلدي[1].

ولم يكن ينتخب رئيس البلدية قبل إصلاحات 1982 أين تم التخلي عن النظام النابولي الذي كان رئيس البلدية يعين مباشرة من المركز، ويجتمع المركز أربع دورات في السنة، ويتمثل دور المجلس في متابعة أعمال رئيس البلدية وايضا المشاركة في الندوات حول الميزانية مع الرئيس.

الأقسام Départements:

جاءت الولاية أو الأقسام حسب الترجمة المباشرة للمصطلح كتعبير عن مصطلح **Provinces** والتي كان ينظر لها على أنها تشكل أخطارا كبيرة على الوحدة الوطنية، وتوجد 96 ولاية في فرنسا، وتقسم الولايات بنفسها إلى مجموعة من البلديات وتختلف عن البلدية على اعتبار أن الولاية رئيسها يعين مباشرة من السلطة المركزية وأيضا المجلس العام فيها لا يتمتع بالصلاحيات لأن أغلب الصلاحيات فيها تبقى مركزة في يد الوالي **préfet**، فالوالي هو الممثل للحكومة في كل ولاية وأيضا يعتبر رئيسا للجهاز التنفيذي، ويختار الوالي في العديد من الحالات من بين رؤساء الدوائر **sous-préfet** الذين يعملون على مراقبة نشاط رؤساء البلديات، أما بعد إصلاحات 1982 التي قادها الاشتراكيون هدفت إلى جعل اللامركزية حجر الزاوية في الإدارة المحلية في فرنسا نجد مجموعة من النقاط الأساسية التي أفرزتها هذه الإصلاحات[2]:

- تعزيز صلاحيات المجالس المنتخبة.

- توسيع صلاحيات رئيس البلدية امام الوالي.

- إلغاء حق النقض الذي كان يتمتع به الوالي أمام البلديات وعوض بالدور الرقابي والاستشاري.

- تحويل بعض الصلاحيات إلى المناطق والولايات فمثلا أصبح الوالي لا ينظر إليه على أساس أنه رئيس الجهاز التنفيذي في الولاية أو الجهة وممثل للحكومة المركزية والمجالس

1- Ibid, P. 89.
2- Ibid, P. 90.

الجهوية، بل أصبح مجرد مراقب يصادق على الإجراءات والمداولات الصادرة عن المجالس البلدية وذلك من خلال متابعة إنجازاتها ومدى تماشيها مع القوانين العامة للجمهورية.

الجهات Regions:

تعتبر الجهات من الهيئات المحدثة مؤخرا في فرنسا على غرار الهيئات الأخرى، والجهات جاءت كتعويض عن النقص في الخبرة والكفاءة بالنسبة للبلديات في إدارة المشاريع الكبرى وإنشاء مخططات موسعة[1]، بمعنى أن الجهات عبارة عن وحدات ذات طابع إداري وليست نابعة من الإطار السياسي، وتاريخيا نجد أن الجهات في الإدارة المحلية السياسية قد اقترحت في فترة حكم الرئيس الفرنسي ديغول في استفتاء عام على الشعب الفرنسي لكن المشروع رفض وأعيد إقراره في سنة 1972 لتظهر الجهات في التنظيم الإداري المحلي الفرنسي كوحدة إدارية جديدة تمتلك مجلسا يمثلها يعين أعضاؤه من قبل الولايات والبلديات.

الكنتونات والدوائر Cantons et Arrondissement:

الكنتونات **Cantons** هي عبارة عن تجمع للبلديات وجدت في البداية على أساس التنسيق بين البلديات خاصة في فترات الأزمات والحروب، والتنسيق يأخذ الشكل العسكري والقضائي وعمليات جمع الضرائب.

الدوائر **Arrondissement** هي عبارة عن وحدة إدارية تتلخص أدوارها في الجانب الإداري المحض ويرأسها رئيس الدائرة المعين من قبل السلطة المركزية وتتلخص صلاحيات رئيس الدائرة في مجموعة من النقاط:

- يستقبل الوثائق الرسمية والتعليمات من الهيئات العليا الموجهة إلى البلديات.
- يصادق على تعيين بعض المسؤولين في السلطة المحلية.
- يسهر على إنجاح عملية الانتخابات.

كما أن للدائرة بعض الصلاحيات على رئيس البلدية كالمراقبة داخل الإقليم الخاص بها[2].

1- **S. Humes&Martines**, Op-cit, P. 25.

2- **Blondel and Fridely**,"Public Administration In French"**,** London, Routledge, P. 91.

المبحث الثالث: المنظمات المحلية وسياسة الهجرة

لقد تزايدت في السنوات الأخيرة الأدوار التي تلعبها المنظمات المحلية بشقيها الحكومية وغير الحكومية، وهذا يعود إلى التوجه الجديد من قبل الدول والحكومات نحو المزيد من الانفتاح على الفواعل الاجتماعية، وأيضا ترسيخ مبدأ التشاركية في إطار السياسات العامة، ويبرر هذا التوجه بالتطورات السريعة في العديد من الميادين التي عرفتها الدولة نفسها، فتنامي ظاهرة الهجرة وخاصة في البلدان ذات التاريخ الطويل مع هذه الظاهرة أدى بشكل مباشر إلى البحث عن آليات لتدعيم سياسات الاندماج التي أصبحت تعتبر تحديات على جميع الأصعدة لهذه الدول، فالجمعيات والمنظمات المحلية ذات الطابع الإنساني والثقافي أصبحت الشريك الأول للحكومات في إدارة سياسة الهجرة والاندماج وخاصة على المستوى المحلي، ومن خلال هذا المبحث سنحاول التطرق إلى الأدوار التي تلعبها هذه المنظمات والجمعيات المحلية من خلال معرفة طبيعتها وكيفية مساهمتها في كيفية إدماج المهاجرين محليا.

المطلب الأول: دور المنظمات المحلية في إدماج المهاجرين في الولايات المتحدة الأمريكية

تأخذ المنظمات المحلية في الولايات المتحدة الأمريكية دورا كبيرا في عملية إدماج المهاجرين، وتعود أدوارها إلى مراحل تاريخية مرتبطة بالتدفقات الأولى للمهاجرين، ففي نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين سجل تسارع كبير في تشكيل المنظمات المحلية على غرار الجمعيات التطوعية **Voluntary Associations** وانتشرت بشكل واسع في المناطق التي تستقطب نسبا كبيرة من المهاجرين على غرار مقاطعات ولاية لوس أنجلوس، والتي تعد البوابة التاريخية في استقطاب المهاجرين، حيث نجد أن 34% من المهاجرين يقطنون بولاية لوس أنجلس، أما النوع الثاني من المنظمات المحلية الذي يسجل انتشارا واسعا ايضا على غرار الجمعيات التطوعية يتمثل في المنظمات غير الربحية **Non Profit Organisations** والتي تقوم بأدوار كبيرة جدا في إدماج المهاجرين من خلال اعتبار نفسها مؤسسات محلية خاصة بالمهاجرين تسعى إلى إيجاد مكان للمهاجرين داخل المؤسسات الرسمية وتعتمد في ذلك على الاستقلالية التي تتمتع بها بالإضافة إلى العمل

التطوعي الذي تشجع عليه، ففي 2005 نجد أن حوالي 11.927 من المنظمات غير الربحية المحلية الناشطة وهذا حسب إحصائيات **IRS** التابعة لمقاطعة لوس أنجلس، وتقسم هذه المنظمات غير الربحية إلى منظمات ذات طابع إنساني خدماتي فنشاطها يتجلى في تقديم الملاجئ للمهاجرين غير الشرعيين، وتزايد هذه المنظمات يعود إلى تبني الخدمات العمومية بالنسبة للحكومة المحلية وأيضا تنامي الوعي بضرورة تبني سياسة للهجرة تنطلق من المصلحة المحلية، أما التوزيع الجغرافي لهذه المنظمات فيتركز في المناطق التي تكثر فيها الجاليات المهاجرة، وفي ما يلي نورد مجموعة من الحلول التي تقدمها هذه المنظمات **(NPO)** لتحقيق اندماج اجتماعي وسياسي وثقافي للمهاجرين، وقد حددت مجموعة من العراقيل التي تواجه المسار الاندماجي(1).

1- العراقيل:

- غياب الإرادة السياسية لإدماج المهاجرين.
- تجريم المهاجرين ونعتهم بأبشع الصفات والصور.
- انعدام اي تحفيزات اقتصادية للمهاجرين.
- انعدام مساكن لائقة وصحية.
- مشاكل التواصل اللغوية.
- الاختلافات الثقافية.
- العنصرية والتهميش.
- غياب التواصل بين المهاجرين انفسهم.
- غياب الموارد والمصادر لدى المهاجرين.
- غياب الحوار العام حول الهجرة والمهاجرين.
- الشك والخوف من المهاجرين.

1- **Schrover, Marlou and Vermeulen**, "Immigrant Organizations",Journal of Ethnic and Migration Studies, Volume 31, Number 5, 2005, P.P. 823-832.

أما في ما يلي فتعرض هذه المنظمات مجموعة من الحلول لتجاوز عوائق الاندماج لدى المهاجرين:

- العمل على خدمة الجاليات المهاجرة بالتساوي والعدل.
- توفير المساعدات للمهاجرين وخاصة الوظائف.
- الانخراط مع الجاليات في عملية بناء القدرات **Capacity Building**.
- العمل على تقديم المعلومات الدقيقة للمهاجرين وأيضا عن المهاجرين لدى السلطات المحلية.
- تحسين المركز الاجتماعي للمهاجر وخاصة الترويج للنماذج الناجحة منها.
- تقديم التعليم المجاني لأبناء المهاجرين الفقراء.
- توفير الملاجئ للمهاجرين غير الشرعيين.
- التركيز في السياسات على الشباب المهاجر.

وتعمل المنظمات غير الربحية في الولايات المتحدة الأمريكية على تطوير مقاربات محلية خاصة بها تسعى إلى تعميمها على المستوى الوطني، ولخصت هذه المقاربات في مجموعة من النقاط:

1. تتجلى المقاربة الأولى بالتعريف بنمط الحياة في أمريكا وذلك من خلال القيام بحملات إعلامية كبيرة بهدف إيضاح الصورة الواقعية والحقيقية للمجتمع الأمريكي وخاصة التركيز على خصوصية المجتمعات المحلية وهذا بهدف تكوين صورة واضحة للمهاجرين الراغبين في العيش بالولايات المتحدة الأمريكية(1).

2. تتجلى المقاربة الثانية في الرفع من مستويات الحوار وأيضا توسيع أطراف الحوار بين الفواعل الاجتماعيين والهيئات الرسمية المحلية منها والمركزية، لكن بالتركيز على المحلية منها وهذا لأن المهاجر يقطن الحي المحلي ويعمل في المصنع الجهوي ويؤثر ويتأثر بالعوامل المحلية، وفي ما يلي نجمل مجموعة من المبادرات التي تشجع على دعم المنظمات

1- **Ali Modarres and Jennifer Kitson**,"Non Profit Organizations As Facilators of Immigrant Integration in Loss Angeles Country", California State University, , 2008, USA, P.11.

المحلية الساعية إلى إدماج المهاجرين، وعلى رأس هذه المبادرات نجد كل من مبادرة بعنوان «المنزل الذي نعيش فيه كلنا» **The House We All Live In** والتي مولتها مؤسسة كارنيجي، والهدف من هذه المبادرة هو دعهم إنشاء منظمات محلية تهتم بشؤون المهاجرين على غرار المنظمات والجمعيات التطوعية غير الربحية، كما نجد أيضا الشبكة الكاثوليكية للمهاجرين الشرعيين **The Catholic Legal Immigration Network** والتي تهدف من خلال نشاطاتها إلى إنجاح حملات التجنيس عن طريق المنظمات غير الربحية، وفي ما يلي يورد الجدول التالي مجموعة من المنظمات غير الربحية حسب نوعها وعددها والنسبة المئوية التي تمثلها.

نوع وطبيعة المنظمة غير الربحية	عدد المنظمات	النسبة المؤوية
المراكز الإثنية للمهاجرين والخدمات	45 منظمة	6.73
المراكز الجوارية	28 منظمة	1.19
منظمات المتشردين والسكان المؤقتة	23 منظمة	3.44
منظمات الحماية من الجريمة	20 منظمة	2.99
منظمات دينية على غرار الكنيسة الرومانية	11 منظمة وجمعية	1.64
المنظمات الاسلامية	10 منظمات	1.49

Source : IRS, 2005, Data Famished by the healthy city Project.

المطلب الثاني: دور المنظمات المحلية في إدماج المهاجرين في كندا

تلعب المنظمات المحلية دورا كبيرا في بناء سياسة الهجرة في كندا، وذلك من خلال النشاطات والمساهمات الكبرى التي تقوم بها، ونجد في كندا أن دور المنظمات غير الحكومية منظم جدا لما تمتلكه هذه المنظمات من مكانيات وموارد تمكنها من تحقيق نتائج معتبرة والعمل الجمعوي والمنظماتي في كندا يتمتع بمجموعة من الأعراف والتقاليد خاصة

في قضايا إدماج المهاجرين، فعلى المستوى المحلي نجد أن منطقة كيباك **Quebec** تزخر بمجموعة كبيرة من مختلف المنظمات التي تشتغل على قضايا الهجرة والمهاجرين، فالمنظمات المحلية غير الحكومية في كندا تلعب دورا كبيرا في محاربة التمييز العنصري، ففي هذا المجال نجد أن كندا تتمتع بسمعة عالمية وتحتل أدوارا متقدمة جدا فنجد مثلا المنظمة غير الحكومية مثل المجلس الوطني الكندي لمحاربة العنصرية **National Anti-Racism Council of Canada (NARCC)** الذي يقدم نتائج إيجابية في ما يخص النشاطات مثل التشجيع على القيم والمثل التي تدعو إلى احترام التعدد الثقافي وفي هذا يرفع شعار مجتمعات متعددة الثقافات وأقل عنصرية **Multiculteral societies and less racism** كما يقدم مجموعة من الحقائق الميدانية من خلال التقارير السنوية حول التمييز داخل مؤسسات الدولة.

كما نجد من بين المنظمات المحلية التي تحارب التمييز العنصري وخاصة في أوساط العمل نجد المؤسسة الكندية للعلاقات العرقية **La fondation Canadienne des Relations Raciales (FCRR)** ومن بين القضايا التي اشتغلت عليها مطالبتها برفع الضريبة المفروضة على المهاجرين الصينيين، كما نجد الجمعيات العربية الإسلامية في كندا أصبحت تأخذ جزءا كبيرا في عملية بناء الثقة بين العرب المسلمين والحكومة الكندية من جهة والمجتمع الكندي من جهة أخرى، وهذا جاء كنتيجة للتوتر الأمني الذي خلفته أحداث 11 سبتمبر 2001 من آثار سلبية ضد المهاجرين العرب المسلمين، وفي هذا الاتجاه نجد بروز مجموعة كبيرة من المنظمات العربية الإسلامية[1]، وتلعب الجمعيات المحلية في كندا وخاصة في مقاطعة كيبيك **Québec** دورا كبيرا في إدماج المهاجرين اقتصاديا، وتسعى هذه الجمعيات إلى خلق تواصل مستمر بين الفئات الاجتماعية للمهاجرين من خلال تقديم البيانات والمعلومات حول تقديم الحالة الاقتصادية والمعيشية للمهاجرين. فحسب الاحصائيات نجد أنه في 2001 بلغ معدل البطالة بين المهاجرين 11.7% مقابل 8.2% من السكان الأصليين الكيبيكيين، وحسب الإحصائيات نجد أن نسبة البطالة بين الجهات المهمشة من المهاجرين وصل إلى 15.4% مقابل 8.2% من السكان الأصليين

1- **Micheline Labelle and Others**, "Immigration Diversité et sécurité les associations Musulmanes face à l'Etat a Canada et au Québec", Presses de l'université de Québec, 2009, Canada, P. 241.

بمعنى أن 15.6% من الفقراء في مقاطعة الكيبيك من المهاجرين، وانطلاقا من هذه الإحصائيات نجد العديد من الجمعيات المحلية على رأسها الجمعيات العربية الإسلامية انطلقت في حملة من أجل إدماج المهاجرين البطالين داخل المنظومة الاجتماعية والمهنية، وقد اشتغلت هذه المنظمات في الكيبيك على قضية إعطاء شهادة المطابقة للشهادات العليا المتحصل عليها في البلدان الأصلية للبلدان للمهاجرين والاعتراف بها في المؤسسات الكندية، كما عملت على إيجاد برامج في الأوساط الإعلامية لتشجيع مسار الاندماج الثقافي من خلال التعريف بالثقافة العربية الإسلامية، وتزعم هذه الخطوات كل من المؤتمر الإسلامي الكندي **Canadian Islamic Congress**، والمركز الثقافي الجزائري **Centre culturel Algérien**، فبالنسبة للمؤتمر الإسلامي الكندي(**CIC**) يعتبر إدماج الاقليات المهاجرة داخل المؤسسات العمومية الرهان والهدف الأساسي لهذه المنظمة وذلك على خلفية الصراعات في الشرق الأوسط التي انعكست سلبيا من خلال تهميش المجموعات العربية والإسلامية اجتماعيا وثقافيا وسياسيا، كما أن المؤتمر لم يقتصر على النضال الجمعوي بل استطاع أن يصل إلى حد اقتراح نموذج لتحقيق الاندماج ينطلق من رؤية المؤتمر ويتوافق مع خصوصيات المهاجرين العرب والمسلمين كما يسعى إلى ضمان التوافق مع المجتمع الكندي وقيمه، وخلص المؤتمر إلى ثلاثة نماذج مقترحة أدمجها تحت اسم الاندماج الذكي **Smart Integration** وتتلخص في:

1- نموذج الانصهار في بوتقة واحدة Melting Pot:وهذا النموذج مستوحى من النمط الأمريكي الخاص بإدماج المهاجرين .

2- النموذج الفسيفسائي Mosaique Model: القائم على فكرة التعدد الثقافي مع احترام الخصوصية الثقافية لكل مجموعة أقلية.

3- النموذج المؤسس على سمو القيم الكندية Canadian Values:

ويتعلق هذا النموذج بأهمية احترام الإطار العام من القيم التي تجمع الكنديين مثل فكرة الامتثال للقانون والمواطنة، وأيضا على غرار الجمعيات الأخرى نجد أن الفدرالية الكندية العربية **Canadian Arab Federation** وهي منظمة محلية تعنى بقضايا المهاجرين خاصة قضية الاندماج داخل المجتمع الكندي المحلي وعلى رأس القضايا التي تدافع عنها قضية

الاعتراف بالكفاءات التي يحوز عليها المهاجرون قبل دخولهم التراب الكندي وأيضا ضرورة تعزيز تمثيل المهاجرين في قطاع الوظيف العمومي، وفي ما يلي نتطرق إلى بعض المنظمات الحكومية من خلال التركيز على الجمعيات العربية الإسلامية باعتبارها كما سبق الذكر تعرف نشاطا كبيرا في قضايا إدماج المهاجرين محليا وهذا ليس على سبيل الحصر[1].

1. المركز الثقافي الجزائري Centre Culturel Algérien (CCA):

تأسس المركز الثقافي الجزائري في سنة 1999 وجاء كمبادرة اطلقها مجموعة من المهاجرين الجزائريين سموا أنفسهم الكل مهاجر **Tous Immigrants**، وجاءت كرغبة من أصحاب المبادرة لمساعدة المهاجرين المتواجدين داخل التراب الكندي وخاصة في مقاطعة الكيبيك بغض النظر عن الانتماء لكنها اقتصرت على الجالية الجزائرية كما تسعى إلى التعريف بالثقافة المغاربية والعمل على ترقيتها، كما تقدم خدمات للمهاجرين بهدف إدماجهم مهنيا.

2. المجلس الإسلامي في مونتريال Muslim Council of Montreal (MCM):

عبارة عن فدرالية للمساجد وأماكن العبادة، وهو منظمة محلية ذات اتجاهات محافظة يعمل على محاربة كل أشكال التمييز الديني ضد المسلمين المهاجرين في كندا[2].

3. المنتدى الإسلامي الكندي Le Forum Musulman Canadien (FMC):

يتشكل المنتدى الإسلامي الكندي على الاقل من ثمانية جمعيات ومنظمات محلية تنطوي تحت المنتدى ويضم بعض الجمعيات النشطة والفعالة مثل المؤتمر الإسلامي الكندي، الجمعية الإسلامية الكندية، ويهدف المنتدى إلى الدفاع عن حقوق المواطنين الإسلاميين المهاجرين في كندا نشاطه يتدرج من المستوى المحلي القاعدي البلدي إلى مستوى المقاطعات انتهاء بالمستوى الفدرالي، كما يهدف إلى الحفاظ على الهوية الإسلامية مع ترقية مشاركتهم في الحياة المدنية والانتخابات المحلية خاصة داخل المقاطعات والبلديات.

1- **Seymior, M.,** "La Nation en Question", Ed. de l'Hexagone, 1999, Montréal, P. 45.

2- **Micheline Labelle and Others**, Op-cit, P. 33.

4. ملتقى الثقافات سيسام بكيباكLe Carrefour Culturel Sésame de Québec:

Sésame عبارة عن جمعية ذات طابع علماني تتشكل من الجالية العربية والبربرية (الجالية المغاربية) تسعى إلى الدفع باتجاه تحقيق التنوع الثقافي داخل المجتمع الكندي والكيبيكي وداخل الجالية العربية الإسلامية نفسها، فهي تدافع عن الثقافات العربية والأمازيغية والكردية ونشاطاتها تتحدد في الجانب الاجتماعي والثقافي فقط[1].

المطلب الثالث: دور المنظمات المحلية في إدماج المهاجرين في فرنسا

يعتبر العمل الجمعوي الخاص بالمهاجرين في فرنسا ثمرة قانون 09 أكتوبر 1981 والذي جاء في ظرف خاص تميز في حراك كبير بين المهاجرين خاصة ذوي الأصول المغاربية بهدف الحصول على امتيازات ومكتسبات، واعتبر العمل الجمعوي بالنسبة للمهاجرين كشكل من أشكال التعبير عن قضايا الهجرة والمهاجرين في الحياة السياسية، وتلعب المنظمات المحلية على المستوى المحلي أدوارا متقدمة في عملية دمج المهاجرين، فالعمل الجمعوي للمهاجرين أخذ أشكالا متعددة من لجان استشارية على المستوى المحلي البلدي مثل المجالس البلدية الاستشارية الخاصة بالمهاجرين منذ 1975 المستوحاة من النموذج الألماني والبلجيكي وهي عبارة عن جمعيات ذات طابع قومي ترتبط بالبلدان الأصلية للمهاجرين[2].

وتنقسم الجمعيات والمنظمات المحلية في فرنسا إل ثلاثة أصناف أساسية من حيث النشاط والتأثير على مستوى المجتمع:

1- جمعيات ومنظمات العمال المهاجرين حسب الانتماء الوطني:

ويتشكل هذا النوع من الجمعيات من العمال المهاجرين والنشطاء المدافعين عن حقوق العمال، وتنشأ إما من قبل البلدان الأصلية للمهاجرين أو المهاجرين المقيمين في فرنسا، وأغلب الجمعيات ذات الطالع العمالي عرفت ازدهارا كبيرا في الفترة الممتدة من 1965 إلى 1980واشتغلت على الدفاع عن حقوق المهاجرين مثل حق الدخول إلى التراب الفرنسي،

1- Ibid, P. 36.

2-**Cathrine WThThol de Wenden**, "la Bourgeoisie les trois Ages de la vie Associative Issues de l'Immigration", CNRS, Ed. , 2001, Paris, P. 22.

الحق في الإقامة، المساواة مع السكان الأصليين في الحقوق السياسية والاجتماعية، لكن أغلب الجمعيات من هذا الطابع تعرضت إلى مشاكل تنظيمية وأخرى فقدت القدرة على الاستمرار بسبب تقدم السن لمناضليها أو أنها أصبحت غير قادرة على التعبئة، أما بعض الجمعيات فعملت جاهدة على إعادة الهيكلة في ما يخص بنيتها ووسائلها على غرار CAIF المجلس الجمعوي لمهاجري فرنسا.

2- الجمعيات القروية Les Associations Villageoises:

يتميز هذا النوع من الجمعيات على أنه أقل بروزا على الساحة السياسية والاجتماعية وينحصر جغرافيا على المناطق الريفية وشكلت هذه الجمعيات نشاطا كبيرا في فترات الهجرة الموسعة التي شهدتها فرنسا خاصة هجرة الإيطاليين والبرتغاليين والمغاربة في ما بعد، ويتجلى هذا النوع من الجمعيات في الروابط الاجتماعية التي تنسج بين المهاجرين على شكل شبكات جمعوية، وأغلب أعضاء هذا النوع من الجمعيات يتمثل في المهاجرين الآباء أي من الجيل الأول ويطلق عليهم Primo-Immigrants وهذا لأن أبناء المهاجرين غالبا ما يعزفون عن الانخراط في هذا النوع من الجمعيات وقد اعتبر **ألبانوكورديرو Albano Coedeiro** بأن العمل الجمعوي القروي للمهاجرين البرتغاليين يعتبر أنجح وأنشط التجارب التي عرفتها فرنسا، فقد عرفت في تلك الفترة 620 جمعية ممولة من قبل المتطوعين، وتجلت الأدوار التي تقوم بها هذه الجمعيات في المحافظة على الثقافة المحلية للمهاجرين وتعريف السكان المحليين بثقافة المهاجرين في نفس الوقت[1].

3- الجمعيات التضامنية Les Associations de Solidarité:

هذا النوع من الجمعيات ينتمي إلى العديد من الأجيال الجمعوية التي ظهرت في فرنسا لكن يمكن أن تقسم إلى مجموعتين:

1- **Roudet B**., "Des Jeunes et des Associations", Marmatton,1994, Paris, P. 22.

أ. جمعيات ذات طابع وطني:

تهدف إلى التعريف بالمهاجرين من خلال التعريف بمشاكلهم وكانت ناشطة جدا في السبعينات وحملت على عاتقها الدفاع عن المهاجرين والأجانب والدفاع عن مصالحهم بصفة عامة[1].

ب. جمعيات لمحاربة كل أشكال العنصرية والتعسف الإداري اتجاه المهاجرين:

كما تعمل على محاولة فتح نقاشات عامة حول وضعية بعض الفئات من المهاجرين على غرار المهاجرين غير الشرعيين وطالبي اللجوء السياسي وأطفال المهاجرين المتشردين والعائلات المطرودة المستقرة على الحدود، ونجد في هذا الصدد منظمات مثل **(FASTI)** مجموعة الإعلام ودعم المهاجرين العمال في فرنسا، والجمعيات والمنظمات المحلية ذات الطابع التضامني تنشأ حول أهداف معينة، وهذا ما ينص عليه القانون الفرنسي، ونجد أن اغلبها تحدد أهدافها حول محاربة مظاهر التمييز العنصري بين المهاجرين والسكان الأصليين وأيضا التعاملات التعسفية تجاه المهاجرين داخل المؤسسات الوطنية[2].

والجمعيات ذات الطابع التضامني تطرح قضية إدماج المهاجرين خاصة بين الأوساط الشبانية من الجيل الثاني من خلال إعطاء مقاربة تتجاوز فكرة الذوبان في المجتمع الفرنسي وذلك من خلال المحافظة على الخصوصية لكن مع الانفتاح والاندماج المتساوي من خلال مطالبة هذه الجمعيات والمنظمات المجتمع الفرنسي باعتبار المهاجر ليس بصفته عاملا بل كساكن في الحي وفاعل سياسي مع خصوصياته الثقافية.

الجمعيات التي يطلق عليها اسم "بور" Les Associations Beur:

بعد إلغاء المرسوم 39-19 حول الجمعيات والمنظمات ذات الطابع المدني سنة 1981 تعزز العمل الجمعوي في فرنسا بالنسبة للمهاجرين بإطار قانوني يسمح للمهاجرين بإنشاء جمعيات وتنظيمات بهدف التعبير بحرية عن المطالب والانشغالات المشروعة، وفي ظل هذه الإصلاحات شهدت فرنسا نشاطا غير مسبوق من قبل الجمعيات الممثلة

1- Ibid, P. 24.

2- **Marie Poinset**, "Le Mouvement Associatif : un Instrument au Service de Politique Publique d'Integration Vie Associative action citoyen" , N° 1229, Janvier 2001, P. 64.

للمهاجرين، وجاءت مسيرة **Beur** 1983 التي اعتبرت بداية عصر جديد بالنسبة للعمل الجمعوي ، وبنهاية 1984 وبداية 1985 سجل ميلاد جمعيتين كبيرتين تمثلتا في **France Plus** و**SoS Racisme** ممولة من قبل السلطات العمومية الفرنسية وتميزت هذه الجمعيات بأعضائها من الجيل الثاني والثالث من المهاجرين وليست من العمال على غرار الجمعيات السابقة، وجمعية **SOS Racisme** ظهرت للوجود في نهاية 1984 وتلخصت مهمتها في إدارة فترة ما بعد مسيرات **Beur**[1].

المبحث الرابع: أثر السلطات المحلية على رسم سياسة الهجرة

لقد أصبح جليا في السنوات الأخيرة الأدوار التي تلعبها الهيئات المحلية وخاصة المجالس المحلية المنتجة في البلدان المستقبلة للهجرة، وهذا يعود إلى تزايد نسب معدلات الهجرة إلى هذه الدول وخاصة نحو المدن والحواضر الكبرى Metropolitains ومن هذا تعمل السلطات المحلية في العديد من هذه الدول وعلى رأسها كندا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا إلى إطلاق برامج ومبادرات محلية تتماشى مع التدفقات الكبرى من المهاجرين التي تعرفها هذه البلدان، وهذه البرامج موجهة إلى إدماج المهاجرين تنطلق من الرؤية المحلية، وهذا يعود بالأساس إلى نجاح المهاجر في الاندماج في المجتمع المستقبل له ينطلق من المجتمع المحلي ومدى قدرة هذا المجتمع على إدماجه في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، كما أن المقاربة المحلية لإدماج المهاجرين جاءت بعد الفترة التي تميزت بها سنوات التسعينات والتي ركزت على دراسة سياسات الهجرة من المنظورات القومية، وقد طورت العديد من المقاربات على غرار المقاربة القانونية المرتبطة بالأرض والدم Jus Solis و Jus sanguinis أي بالانتماء والتواجد الفيزيائي للمهاجر داخل البلد، وانبثق عن هذه المقاربة نموذج المواطنة في إدماج المهاجرين وهذا حسب المفكر **(Brubaker,** 1992**)**، أما من ناحية المقاربة الاقتصادية Gastarbeiter نجد أنه تم تبني نظام عرف بنظام الهجرة الموجهة وهذا على أساس التحكم الاقتصادي أو الحاجة الاقتصادية.

أما من ناحية المنظور السوسيوسياسي نجد أنه وجد نموذجين لتحقيق الاندماج وهما: نموذج الذوبان والانصهار Assimilate Model ونموذج التعدد الثقافي Multi-culturaliste

1- Ibid, P. 34.

وهذا حسب المفكر (**Soysal**, 1994)، ولهذا فالمنظور المحلي لإدماج المهاجرين يعتبر المنظورات الحديثة الأكثر تداولا خاصة في السنوات الأخيرة من قبل العديد من الباحثين ومن خلال هذا المبحث سوف نحاول أن نعطي نماذج عملية عن المبادرات والنماذج المحلية التي تهدف إلى إدماج المهاجرين في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وفرنسا.

المطلب الأول: دور السلطات المحلية في تفعيل سياسات الهجرة في الولايات المتحدة الامريكية

في بداية الثمانينات شهدت الولايات المتحدة الأمريكية تدفق حوالي مليون مهاجر في سنة واحدة، وهذه المعدلات المرتفعة من المهاجرين أدت إلى تحولات كبيرة في المدن والبلدان الأمريكية، ومع عدم قدرة الحكومة الفدرالية على إدارة هذه التدفقات عملت الولايات والهيئات الأخرى المحلية على تمرير العديد من القوانين والإجراءات التنظيمية المتعلقة بإدماج المهاجرين، وأيضا عملت السلطات المحلية في الولايات المتحدة الامريكية على إدارة مبادرات وبرامج موجهة لإدماج الشباب المهاجرين محليا على غرار المدارس والمؤسسات التعليمية، وتهدف هذه البرامج إلى تعليم المهاجرين المهارات اللغوية والاجتماعية كما تهدف أيضا إلى تعليم أطفال المجتمعات المحلية من غير المهاجرين الثقافات الخاصة بأطفال المهاجرين وهذا تحت شعار: «الانفتاح الثقافي» كما يهدف البرنامج إلى إشراك أبناء المهاجرين في فعاليات المجتمع المحلي التربوية، وأيضا تعمل هذه البرامج على دعم الطلبة المهاجرين ماديا بهدف تحقيق مسارات أكاديمية ناجحة تمكنهم من الاندماج بسهولة وتعمل السلطات المحلية في تكساس وكاليفورنيا على إنشاء مدارس في الأحياء التي يتجمع فيها المهاجرون بكثافة تعمل على تقديم برامج تعليمية خاصة باللغة الانجليزية ومن أشهر هذه البرامج نجد برنامج (LEP) Limited English Proficient، الموجه إلى المهاجرين الذين لا يتقنون اللغة الانجليزية بهدف الرفع من مستواهم، وقد وصل معدل الطلبة المهاجرين من مدارس (LEP) 37.2% من 1995 إلى 2005، لكن هذا البرنامج واجه الكثير من المشاكل المالية والبيداغوجية على غرار نقص التمويلات وغياب المؤطرين ذوي الكفاءات العالية وهذا ما أدى إلى تنامي معدلات التسرب والإخفاق المدرسي مقارنة مع المدارس التعليمية الأخرى، كما نجد أن السلطات المحلية في سياستها التعليمية الهادفة إلى إدماج أبناء المهاجرين

المحليين مولت برامج أخرى وأعطت تحفيزات مالية بهدف الدفع بالمزيد من المبادرات والبرامج وقد كانت على غرار برامج (LEP) برامج أخرى مثل: (NCLB) No Child Left Behind، ويعمل هذا البرنامج على مساعدة أبناء المهاجرين ذوي الدخل الضعيف على الوصول إلى مقاعد الدراسة، كما تستهدف هذه البرامج أبناء اللاجئين وذلك من خلال تقديم الدعم المالي عبر الهيئات والمنظمات الخاصة باللاجئين وسميت هذه البرامج بـ: (Refugees Schools) وتمنح الحكومة الفدرالية مبالغ لكل ولاية أو مقاطعة تساهم في إنجاح البرامج التعليمية التي تساهم في إدماج اللاجئين[1].

وقد أوردت السلطات المحلية في كل من Houston وكارولينا مجموعة من الإجراءات العملية التي تهدف إلى تحقيق اندماج أبناء المهاجرين داخل المجتمع المستقبلي لهم، عن طريق النظام التعليمي وتتمثل في:

1- الموارد المادية:

- ضرورة رصد ميزانية سنوية من الميزانية العامة للولاية والمقاطعة والبلدية بهدف بناء مدارس جديدة.
- ضرورة توزيع مجموعة من المحفزات المادية والمعنوية للكوادر والإداريين الذين يرغبون في العمل مع المهاجرين.
- العمل على رصد مجموعة من المعدات والآلات التكنولوجية التي تعكس المستجدات في ميدان التعليم.

2- القيام بنشاطات على مدار السنة:

- تفعيل برامج (LEP) لأبناء المهاجرين.
- مساعدة أبناء المهاجرين على الانفتاح على الثقافة الأمريكية من خلال برامج تعليمية.

1- **Amelia Brown And Others**, "Global Migration and Locale integration Government Efforts to Integrate Immigrants in Hoaston, Seattle and Releigh"**,** Prince Ton University.

3- البرامج الاجتماعية لإدماج المهاجرين:

تقوم السلطات في الولايات المتحدة الأمريكية بإعداد برامج لإسكان المهاجرين وذلك بهدف تحقيق التوازن الاجتماعي داخل المجتمعات المحلية وتوجه هذه البرامج إلى العائلات الضعيفة الدخل وأغلب هذه البرامج تلقى دعما ماديا من قبل الحكومة الفدرالية، كما أن برامج الإسكان تشرف عليها وزارة الإسكان والتطوير الحضاري الأمريكية US Department of Housing and Urban Development ويحرم المهاجرون غير الشرعيين من الاستفادة من هذه البرامج، هذا لأن هذه البرامج موجهة للأمريكيين والمهاجرين الشرعيين، وفي هذا الصدد نجد كل من ولاية Houston وTexas تقومان بإطلاق مبادرات معتبرة سنويا وذلك بالاعتماد على الأغلفة المالية القادمة من الحكومة الفدرالية من الارصدة الخاصة بالولايتين، وأهم منظمة تهدف إلى مساعدة العائلات المهاجرة ذات الدخل الضعيف على الحصول على سكن تتمثل في مكتب سياتل للإسكان : Seattle Office of Housing (SOH)

4- البرامج والمبادرات المحلية ذات الطابع الاقتصادي لإدماج المهاجرين محليا

تتميز الولايات المتحدة الأمريكية بدعم المبادرات والطموحات الاقتصادية للمهاجرين وهذا من خلال برنامج يعرف بالمقاولة الإثنية: Ethnic Entrepreneurship والذي يعتبر من أهم النشاطات الاقتصادية للمهاجرين Immigrant Entrpreneurship، داخل المدن الاقتصادية المحلية وذلك من خلال بعض الإعفاءات الضريبية وأيضا التسهيلات الإدارية أمام الفاعلين الاقتصاديين من الأبناء الأصليين في الولايات المتحدة الأمريكية، ونجد أن بعض العائلات المهاجرة من كوريا الجنوبية قد حققت نجاحات كبيرة فتقريبا عائلة من ثلاث عائلات مهاجرة كورية استطاعت أن تؤسس شركة صغيرة أو كبيرة خاصة بها[1].

كما نجد من بين البرامج المحلية ذات الطابع الاقتصادي برنامج تساوي الفرص الاقتصادية Economic Equity، يمول محليا من قبل المجلس البلدي لولاية Detroit ويتمثل هذا البرنامج في قيام المجلس بتمويل أربعة أيام تربصية للطلبة من أصول مهاجرة تعرف بمخيمات الإعمال الصيفية: Business Camp Sammer والذي تحتضنه جامعة Michigan ويسمى مخيم الشركات Camp Entreprise والهدف هو إعطاء الطلبة الفرصة لتعلم كيفية

1- **Franklin J. James and Others**, "The Effects of Immigration On Urban Communities", City scape, A journal of policy development and research, Volume 3, N°: 3, 1998, P. 181.

تطوير برامج اقتصادية وأيضا تعزيز ثقافة التعاون بين الأقليات المهاجرة من خلال الانفتاح الاقتصادي كما نجد أن السلطات المحلية في Detroit تمول العديد من المنظمات غير الربحية التي تسعى إلى اندماج المهاجرين وتعرف هذه السياسة بـ: Community Capacity Building بهدف الرفع من قدراتها ومستويات أدائها بالاعتماد على تكنولوجيا الاتصالات والأموال غالبا ما تكون مصدرها الحكومة الفدرالية لكن بشرط أن تقوم سلطات Detroit بتحويلها على المنظمات غير الربحية.

5- سياسات الانفتاح الثقافي وتعزيز التعاون العرقي بين المهاجرين:

تعمل السلطات المحلية أيضا في المناطق الحضرية الكبرى في Detroit إلى إنشاء برنامج التعاون العرقي The Race Collaboration Programme ويتجلى هذا البرنامج في المنتديات ذات النقاشات العرقية والإثنية بين المهاجرين أنفسهم وبين المواطنين الأصليين الأمريكيين ويعمل الملتقى على إشراك رؤساء المناطق الأهلية الخاصة بالمهاجرين في النقاشات وذلك بهدف الرفع من مستوى الانفتاح والوعي بثقافة الآخر[1].

6- البرامج والمبادرات المحلية ذات الطابع السياسي (نموذج نيويورك):

تعتبر مدينة نيويورك (NYC) واحدة من أهم وأقدم البوابات الخاصة بالهجرة واشتهرت تاريخيا بجزيرة Ellis والتي تعد رمزا للهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، فكل عام يقصد نيويورك الآلاف من المهاجرين للعمل والعيش في هذه المدينة ومن بين 8 ملايين ساكن بنيويورك نجد أن 37% من الأجانب وحسب الإحصائيات تسجل نيويورك ما يعادل 50.000 من المهاجرين غير الشرعيين يعيشون داخل نيويورك من أصل 12 مليون مهاجر غير شرعي داخل الولايات المتحدة الأمريكية وحوالي 62% من السكان يعدون من السود واللاتينيين والآسيويين ويتكلمون لغات أخرى غير الإنجليزية، وأكبر المجموعات السكانية المهاجرة تتشكل من الدومينكان والصينيين والجامايكيين والمكسيكيين والروسيين، ولإدارة هذه التغيرات الديمغرافية العرقية عملت مدينة نيويورك وسلطاتها المحلية على إنشاء مجلس يعرف بمكتب العمداء لشؤون الهجرة Mayors Office of Immigration Affaires (MOIA) وذلك عن طريق الاستفتاء الشعبي سنة 2001، والهدف من هذه الهيئة يتمثل في الرفع من

1- **Ayse Ôzbabacan**," immigration Integration at the Local Level", Comparaison Between Stutt Gart and selected united states cities, T.A Paper series, 2009, U.S.A, P. 23.

مستوى مشاركة المهاجرين وبدون استثناء أو إقصاء من المساهمة في الحياة المدنية والسياسية والاقتصادية والثقافية للمدينة، وأيضا لتمكين المهاجرين من الوصول إلى الخدمات وبدون تمييز وهذا الهدف يتحقق عن طريق العمل على تأسس مجموعة من البرامج مثل التعليم والتشجيع على خلق شبكات للاتصال باستعمال المترجمين بهدف تقريب وجهات النظر بين وكالات المدينة والمهاجرين، كما أن المكتب عبارة عن جزء من الحكومة المحلية في نيويورك لديه علاقة مباشرة مع العمدة والأعضاء ويراقب كل الوكالات المحلية التي تقدم الخدمات العمومية لكل سكان نيويورك عبر سلطة الحكومة المحلية للمدينة.

وبغرض تحقيق الأهداف التي رسمها مكتب العمداء أمام كل سكان نيويورك وبغض النظر عن الوضعية القانونية للمهاجرين، تبنت السلطات المحلية للمدينة سياسة خاصة على شكل «أمر تنفيذي» رقم 41، و34 مصادق عليه من قبل العمدة، وهذه السياسة الخاصة تقر بأنه لا يقبل من أي موظف حكومي أن يحرم أي ساكن ومهاجر مقيم في نيويورك من الخدمات العمومية حتى وإن اشتبه فيه بأنه مهاجر غير شرعي.

وتنطلق سياسة هذا المكتب من أن دور الحكومة المحلية هو ضمان سلامة الأحياء الخاصة بالمدينة والتي يقطنها المهاجرون وأيضا تسعى هذه السياسة إلى ربط جذور الثقة مع سكان المدينة حتى وإن كان الساكن في وضعية غير قانونية، ولإنجاح هذه السياسة لابد على الوكالات المحلية لمدينة نيويورك أن تتعاون مع المكتب بهدف تطبيق «الأمر التطبيقي» وإنجاح الاندماج[1].

وفي ما يخص تعميق العملية الاتصالية بين المهاجرين عمل المكتب على إصدار أمر تنفيذي آخر عرف بـ Language Acces Executive Order 120 والذي يحدد معايير تتخذها الوكالات المحلية التي تقدم الخدمات العمومية لسكان نيويورك، فالقانون التنفيذي يجبر الوكالات على العمل بكل اللغات المتداولة بين المهاجرين في تقديم الوثائق الخاصة بهم وتتمثل هذه اللغات في اللغة الاسبانية والصينية والروسية والكورية والإيطالية والفرنسية، وبهدف الحصول على الخدمات قامت الحكومة المحلية بتأسيس خط اتصال للترجمة يساعد المهاجرين على أخذ المعلومات بلغتهم الأصلية عرف بـ: Info line Number وهو متاح لكل المهاجرين القادمين في مدينة نيويورك ويقدم الخدمات بـ: 170 لغة ويعمل 24/24 ساعة.

1- **Ayse Ôzbabacan**, Ibid, P. 12.

ومن جانب النشاطات الثقافية نجد أن مدينة نيويورك تنظم حفلا سنويا للتعريف بثقافات المهاجرين وتاريخهم، وأيضا رصد مساهماتهم داخل المدينة كما أنها مناسبة لتمكين بعض النماذج الناجحة في تحقيق الاندماج داخل المجتمع المحلي لمدينة نيويورك.

السياسات المحلية لإدماج اللاجئين، نموذج: المعهد الدولي لمدينة لويس International Institue of Stof Louis

تعمل السلطات المحلية في الولايات المتحدة الأمريكية على استقبال العديد من اللاجئين من مناطق الحروب والصراعات وذلك من خلال البرنامج المحلية تحت اسم Refugee Resettlement Program الممول من قبل الحكومات المحلية والعديد من الوكالات والمنظمات المحلية، والبرنامج يديره المعهد الدولي للاجئين داخل الولايات المتحدة الأمريكية، وتتجلى مهام البرنامج في تقديم العديد من البرامج الإدماجية مثل التعليم والخدمات الاجتماعية والترجمة، تسوية الوثائق، برامج التحضير للحصول على المواطنة الأمريكية، وخلال حرب البوسنة عمل البرنامج على استقبال العديد من لاجئي البوسنة وذلك من خلال تقديم دروس مجانية لتعليم اللغة الإنجليزية وإشراك الفئات العمرية الصغيرة من اللاجئين البوسنيين في برامج تعليم اللغة مثل (LEP).

السياسات المحلية لمحاربة الهجرة غير الشرعية، نموذج ولاية Arizona:

تعتبر ولاية أريزونا إحدى الولايات التي تواجه الهجرة غير الشرعية وهذا لقربها من الشريط الحدودي مع المكسيك، فتقريبا سجلت ولاية أريزونا نصف مليون مهاجر غير شرعي يقطعون الحدود على مدار السنة عبر الولاية، وتواجه الولاية مشاكل ناجمة عن الهجرة غير الشرعية مثل انتشار الجريمة والبطالة بسبب العمالة الرخيصة من المهاجرين وغيرها من المشاكل الأخرى، ومن هنا عملت الولاية على بناء سياسة محلية لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية مثل تعزيز مراقبة الحدود، وايضا تسعى حكومة ولاية أريزونا إلى تفعيل وسن بعض القوانين التي تساهم في تسهيل عملية إدماج المهاجرين مثل قانون Dream Act الذي يسمح للطلبة المهاجرين غير الشرعيين الالتحاق بالجامعات والكليات[1].

1- Ibid, P. 23.

السياسات المالية المحلية لإدماج المهاجرين:

طيلة السنوات الماضية تحاول العديد من حكومات الولايات المتحدة الأمريكية بناء سياسة مالية رشيدة تهدف إلى تحقيق التوازن بين النفقات المحلية الخاصة ببرامج إدارة الولاية نفسها وأيضا تعمل على تخصيص مبالغ خاصة لإنجاح مسارات إندماج المهاجرين وتوزع هذه الأرصدة المالية على العديد من القطاعات مثل التربية والصحة كما توجه إلى كل من المهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين.

قطاع التربية:

يعتبر قطاع التربية من أوسع القطاعات إنفاقا داخل ميزانية الحكومة المحلية وهذا راجع إلى ما يلعبه هذا القطاع من دور حساس وخيري، وترصد السلطات المحلية أغلفة مالية سنوية لتمويل نفقات الدراسة الخاصة بالمهاجرين غير الشرعيين في الأطوار الأولى الإجبارية وهذا تماشيا مع قرار المحكمة العليا سنة 1982 الذي ينص على أنه يوجب على الحكومة المحلية عدم حرمان أبناء المهاجرين غير الشرعيين من المؤسسات التعليمية الحكومية بسبب الوضعية القانونية لأبنائهم وتعطي الإحصائيات بأن حوالي مليونين من المتمدرسين في الأطوار الأولى من أبناء المهاجرين غير الشرعيين وأيضا حسب مكتب الإحصاء Census Bureau لسنة 2006، يوجد في الولايات المتحدة الأمريكية حوالي 53.3 مليون من الأطفال المتمدرسين 4% منهم من المهاجرين غير الشرعيين وأعدادهم في تزايد مستمر مما يزيد أعباء إضافية على ميزانية الحكومات المحلية.

ففي ولاية Minnesota أنفقت الحكومة المحلية معا بين 79مليون دولار و118 مليون دولار لتعليم ما بين 9.400 و14.00 من أبناء المهاجرين غير الشرعيين، أما في ولاية نيومكسيكو New Mexico، وحسب الإحصائيات المقدمة من قبل المركز اللاتيني اعتبر أن حوالي 9.200 من المهاجرين غير الشرعيين قد استفادوا من ما يقارب 67 مليون دولار في الفترة ما بين 2003–2004 كل هذه الأغلفة المالية وجهت إلى الأطوار التعليمية الأولى بين الابتدائي والمتوسط.

قطاع الصحة:

ينقسم نظام الرعاية الصحية في الولايات المتحدة الأمريكية إلى مستويين:

مستوى الخدمات من الدرجة الأولى وغالبا ما تكون موجهة إلى المواطنين الأصليين والفئات الميسورة الحال داخل المجتمع الأمريكي.

أما المستوى الثاني فيتعلق بغرف الاسعافات والطوارئ وأيضا العيادات العمومية التي تعد مراكز صحية عمومية تمولها الحكومة الفدرالية عن طريق الحكومات المحلية، وهذا المستوى من المرافق الصحية غالبا ما يتجه إلى المهاجرين على حد سواء الشرعيين وغير الشرعيين والقانون الأمريكي يسمح لكل مواطن الولوج إلى هذه المرافق حتى وإن كان هذا المريض من المهاجرين غير الشرعيين[1].

وتكلف المرافق الصحية العمومية مبالغ مالية باهظة على غرار مدينة نيومكسيكو التي أنفقت 190 مليون دولار لتوفير الرعاية الصحية للمهاجرين غير الشرعيين عبر هذه المرافق العمومية، كما نجد أيضا أن السلطات الصحية المحلية لولاية أوكلاهوما Oklahoma Health Care Authority تخصص 9.7 مليون دولار لدعم المراكز الصحية الاستعجالية التي يتوافد عليها المهاجرون غير الشرعيين.

وقد سنت الحكومة الفدرالية سياسة الانفاق المحلي على المراكز الصحية العمومية قانون تنظيمي عرف بـ: Reconcialiation Act في سنة 1986 جاء بهدف إدخال تعديلات على قانون الصحة ويهدف إلى السماح للمهاجرين بالحصول على الرعاية الصحية المجانية وخاصة في حالة الطوارئ وقد حدد القانون بعض الفئات التي تستطيع الاستفادة من هذه الخدمات، مثل النساء الحوامل والأطفال الأقل من 19 سنة من أبناء المهاجرين غير الشرعيين والذين تتفاوت أعمارهم بين 18-65 سنة، وفي 2003 سن الكونغرس قانونا ينص على أن تقوم حكومة الولايات بتطبيق بنوده ويتمثل في Medicar Modernization Act والذي خصصت لأجله الحكومة الفدرالية حوالي 250 مليون دولار ما بين 2005–2008 بهدف دعم المستشفيات المحلية ماديا وقانونيا حتى تقدم الخدمات مجانيا للمهاجرين غير الشرعيين[2].

1- **Congressional Budjet, Office Repport**, Op.cit, P.16.
2- Ibid , P. 24.

المطلب الثاني: دور السلطات المحلية في تفعيل سياسات الهجرة في كندا

منذ سنة 2001 وعبر العديد من الحكومات الفدرالية المتعاقبة في كندا عملت الحكومة على بناء سياسة لإدارة الهجرة وإدماج المهاجرين محليا وأطلقت عليها اسم Regionalization Immigration بمعنى سياسة تعتمد على التوزيع المحلي جغرافيا لمناطق تمركز المهاجرين، وتسعى الحكومة الفدرالية في نفس الوقت إلى تطوير مبادرات محلية لبناء سياسات للهجرة تنطلق من رؤية المقاطعات والبلديات وقد عمدت الحكومة أيضا إلى عقد العديد من الاتفاقيات البين حكومية Inter-Gouvernemental مع المستويات المحلية بهدف إنجاح البرامج كاتفاقية 2005 بين مقاطعة Ontaro والحكومة الفدرالية والتي تعتبر أول اتفاقية من نوعها والتي فتحت المجال أمام العديد من الاتفاقيات الأخرى.

وتنص الاتفاقية على إعطاء الإمكانية للبلديات والهيئات المحلية الأخرى بإطلاق مبادرات وبرامج تهدف إلى إدماج المهاجرين[1] وتتعدد البرامج والمبادرات من حيث الميادين المختلفة مثل العمل على ترقية ثقافة التنوع الثقافي وذلك بغرسها داخل أبناء المهاجرين وأيضا الأجيال الأخرى من المهاجرين، وتعتمد السلطات المحلية في هذا المجال على الهيئات التعليمية.

البرامج التعليمية لإدماج المهاجرين:

تقوم الحكومات المحلية في كندا على تبني برنامج وطني يطلق عليه اسم (Cultivating Peace) وهو عبارة عن برنامج تربوي يعتمد على بناء شبكات تواصل داخل الأقسام التربوية Classroom Connections لكن تمويل البرنامج يكون محليا، ويهدف هذا البرنامج إلى حث الأساتذة ونخب الجاليات المهاجرة على الانخراط والمساهمة المالية والفكرية بهدف إنجاح البرنامج لتحقيق مجموعة من الأهداف وأهمها تشجيع الشباب على احترام التنوع، تنمية القدرات الفكرية والانفتاح على الآخر، ترسيخ قيم حقوق الإنسان، تعميم مبادئ العدالة، كما تشرف أيضا مدينة تورنتو Torento على برنامج يعرف بـ Innercties ويوجه هذا البرنامج التعليمي إلى العائلات الفقيرة وأبناء المهاجرين، ويرفع هذا البرنامج شعار المدرسة أساس

1- **LiviannaTossutti and Others,** "Locale Perspectives On Immigration and Diver Sity In 15 Ontario Municipalities"**,** A paper prepared for presentation to the annuel general meeting of the Canadian political Science association, May 16-18, 2001, P. 2.

الانفتاح، ويعمل القائمون على هذا البرنامج على خلق فضاءات تعليمية يتشارك فيها أبناء وأباء المهاجرين في عملية تعليمية طويلة الأمد تمتد إلى الأحياء والعائلات الخاصة بالمهاجرين ويهدف هذا البرنامج إلى إزاحة العوائق الاجتماعية وخاصة المادية والعرقية التي تقف أمام تحقيق اندماج ناجح اجتماعيا وثقافيا للمهاجرين [1].

نجد أيضا برنامج Newcomer Orientation week والذي تشرف عليهوتموله السلطات المحلية بمقاطعة Vancouver يستهدف هذا البرنامج الفئات العمرية ما بين 14 و24 من الشباب المهاجر القادم إلى كندا فيعمل على تقديم حصص تدريبية يشرف عليها بعض المهاجرين الذين قد حققوا اتجاهات ومستويات متقدمة من العملية الاندماجية داخل المحيط ويقدم هذا البرنامج إلى حوالي 80 شابا في المقاطعة سنويا بمعدل 80 ساعة ويشمل البرنامج المهاجرين واللاجئين خاصة الذين يواجهون المشاكل والعراقيل في العملية الإدماجية ويشرك البرنامج العديد من المنظمات والمدارس والمراكز والأحياء. حتى نجح البرنامج في إدماج 500 شاب مهاجر من كل من شمال – Vancouver – Coquitlann And Burnaby Vanvancouver , New Westtminster.

السياسات المحلية لإدارة التنوع الثقافي:

تعتبر كندا من البلدان السباقة في العالم إلى تبني ثقافة متعددة لإدارة سياسة الهجرة ويعود هذا إلى السبعينيات أين سن البرلمان الكندي قانونا خاصا بالتعدد الثقافي وذلك من خلال الاعتراف بالخصوصيات الثقافية والعرقية للمجموعات المهاجرة ولتحقيق هذه السياسة تعمل السلطات المحلية في كندا على مدار العديد من السنوات على تكوين مبادرات تهدف إلى إدماج المهاجرين ضمن الإطار الثقافي المبني على التعدد ومحاربة التمييز والإقصاء بين الفئات العرقية والأثينية وقد عملت السلطة المحلية على خلق مجموعة من التنسيقات المحلية لإدارة التنوع الثقافي والعرقي وهذا على غرار Federation Of Canadian Municipalities وتقسيم الهيئات المحلية إلى قسمين في الإدارة.

1- **Winnie Wong,** "From Immigration to Participation", A repport promising practices integration public policy forum, 2008, Canada, P. 26.

1- البلديات الثنائية الأعراق Biracial Municipalities:

وتتمثل هذه البلديات في كل من مدينة Richmond مدينة Marklam مدينة Surrey وكل هذه البلدات الكندية عملت على تبني سياسة موحدة لإدارة التنوع الثقافي والعرقي استجابة إلى تطلعات الأقليات المهاجرة بهدف الحفاظ على خصوصياتها[1].

2- البلديات المتعددة الأعراق Multiracial Municipalities:

ويوجد هذا النوع من البلديات في كل من Toronto وCity of Brompton وتتميز هذه البلديات عن الصنف الأول بكونها تتعدد فيها الأعراق والثقافات التي يشكلها المهاجرون من أجل بناء توافق وتبادل بين الهاجرين، تقوم السلطات المحلية في هذه البلديات بمهرجانات ثقافية سنوية تحت مسميات متعددة Multi Faith وغيرها بهدف خلق التقارب بين المهاجرين من جهة وإرساء ثقافة الانفتاح الثقافي بن سكان الأحياء للبلديات كما تهدف هذه السياسات إلى محاربة كل أشكال الصراعات والتصادمات العرقية بين المهاجرين[2].

كما نجد من بين المبادرات المحلية لمحاربة التمييز والإقصاء بين المهاجرين عمل العديد من البلديات على تبني سياسة محلية لإدارة التنوع الثقافي على غرار تحالف البلديات الكندية من أجل محاربة العنصرية والتمييز Municipalities Against Racism and Discrimination Canadian Coalition وكان هذا في 2006، كما أنه على غرار هذه المبادرات نجد أن السلطات المحلية الكندية قامت بإنشاء هياكل إدارية جديدة مبنية على التنسيق والتعاون بين الهيئات واعتبرت هذه الخطوة مسار نحو المزيد من اللامركزية في إدارة شؤون المهاجرين محليا وكان هذا في سنة 1999 وتعددت نشاطاتها بين القضايا الاجتماعية والثقافية[3].

1- Ibid.p.29.
2- Ibid, P. 29.
3- **LiviannaTossutti,** "Canadian cities and international migration comparing local responses to diversity", a paper prepared for presentation at the 81st annual general meeting of the Canadian Political sciences association, carelton university, 2009, Canada, P. 26.

1. المبادرات المحلية ذات الطابع الاجتماعي:

تقوم السلطات المحلية الكندية ببناء العديد من المشاريع السكنية بهدف تمكين المهاجرين من الاستقرار داخل وحدات سكنية تتماشى مع النمط العام في كندا، وتتوفر على العديد من الخدمات الضروريةّ، ولهذا نجد أن العديد من المدن الكندية لديها مجموعة من البرامج السكنية الموجهة للمهاجرين بهدف إدماجهم اجتماعيا ومن بين البرامج الأكثر فعالية لإسكان المهاجرين مبادرة مدينة هاملتون والتي تعرف بمبادرة الفجر الجديد New Down Hamilton initiative وتتضمن هذه المبادرة مجموعة من المنظمات الأخرى التي تهدف إلى توفير السكنات للمهاجر مثل منظمة المهاجرين للخدمات والإسكان والتوطين The Setlement (SISO) And Immigration Services Organization [1].

وتبلغ ميزانية هذه المنظمة سنويا بحوالي 20 مليون دولار وتقوم هذه المنظمة ببناء سكنات انتقالية للمهاجرين القادمين الجدد بهدف تخفيف أعباء الكراء الذي تتزايد أسعاره بسبب المضاربة والاستغلال وتلقى هذه المنظمة الدعم أيضا من الجهات غير رسمية مثل المنظمات الخيرية والدينية كما أيضا تركز المنظمة عملها على اللاجئين[2].

كما ساهمت هذه المنظمة وغيرها من المنظمات في بناء العديد من أماكن العبادة فمثلا ساهمت هذه المنظمات في الرفع من عدد المساجد في مدينة مونتيريال وهذا تماشيا مع العدد المتزايد من الجالية الإسلامية في كندا وقد سجل بناء 36 مسجد بين فترة 1996 و2002[3].

2.السياسات المحلية لإدماج المهاجرين اقتصاديا في كندا :

تعمل السلطات المحلية في كندا الى خلق برامج وفرص موجهة للمهاجرين بهدف إدماجهم في الحياة الاقتصادية وتتنافس المدن الكندية في استقطاب المهارات والكفاءات العالية من اليد العاملة المهاجرة وهذا بهدف الرفع من الأداء الاقتصادي للاقتصاديات المحلية وتستقطب المدن الكندية العديد من المهاجرين المؤهلين من مختلف بقاع العالم وهذا

1- **David wash smuth**," Housing for Immigration in Ontario's Medium sized cities" , CPRN research report university of Toronto 2008,Canada, P.36.

2- David washsmuth, Ibid, P. 26.

3-**Tiziana Capono and Maren Borket**,"the local dimension of migration policy making" IMISCOE reports, Amsterdam university Press, 2010, Holand, P. 137.

أيضا يعود إلى الدور الإيجابي والناجح الذي تلعبه وتقدمه هذه البرامج الإدماجية فعلى مستوى السلطات المحلية لمقاطعة الكيبيك هناك العديد من المنظمات التي تقدم الخدمات للمهاجرين بالتعاون مع الهيئات الأخرى وفي هذا المجال نجد منظمة Promise And Hirorndel والتي تتلقى الدعم من الحكومة بهدف تسهيل عملية توجيه المهاجرين إلى سوق العمل كما تستفرد مدينة الكيبيك ببرنامج يعرف Bridge Training Programing In Quebec ويتمثل هذا البرنامج في:

1- برنامج Skill Up grade Project Nurses With Foreign degree:

ويتمثل هذا البرنامج في رصد مبالغ مالية في مساعدة الممرضات الأجنبيات المتربصات بكندا وقد خصص حوالي 33 مليون دولار ما بين 2004 و 2005 لهذا الغرض.

2- برنامج Quick Access Project Forengineers :

ويهدف البرنامج إلى مساعدة المهندسين الأجانب على استكمال دورات تكوينهم والانخراط في سوق الشغل ورصد لهذا البرنامج أيضا 127 مليون دولار[1]، ويعرف ببرنامج مساعدة الأقليات المهاجرة وإدماجها داخل عالم الشغل

- Assistance Program For The Integration Of Immigrants And Visible Minorities In Employment (PITME)

– ويترافق هذا البرنامج بـ: Emploi Québec الكيبيك للشغل Investement Québec الكيبيك للاستثمار، وتتفرع عن هذه البرامج مراكز محلية تأسست في 2004 وهذا البرنامج مصمم لمساعدة المهاجرين على الحصول على وضعية قانونية تسمح لهم بالاستفادة من كل الحقوق والواجبات التي ينص عليها القانون الكندي، ويشجع البرنامج أيضا المهاجرين الشباب على إنشاء مقاولات ومؤسسات صغيرة ومتوسطة بهدف تعزيز اندماجهم الاقتصادي لكن البرنامج يشترط على المنخرطين في البرنامج ضرورة التحكم في اللغة الفرنسية أو الإنجليزية ويفضل كليهما.

1- **OECD report**, "from Immigration to integration, local solutions to global challenges", 2006, P. 21.

المطلب الثالث: دور السلطات المحلية في تفعيل سياسات الهجرة في فرنسا

تعمل الحكومة الفرنسية منذ عقود على إشراك الجماعات المحلية في إدماج المهاجرين في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وهذا من خلال تمويل مجموعة من البرامج والمبادرات المحلية الهادفة إلى تحقيق سياسة محلية متكاملة على المستوى المحلي، وتتنوع هذه البرامج حسب الميادين التي يسعى إليها إدماج المهاجرين ضمنها، وفي إطار إبراز البرامج المحلية لإدماج المهاجرين سنحاول إعطاء بعض النماذج عن هذه البرامج في مجموعة من الأقاليم المحلية مثل المدن الكبرى وبعض البلديات على غرار باريس.

1- البرامج ذات البعد السياسي والقانوني:

عملت السلطات الفرنسية بهدف تعزيز سياسة الاندماج على المستوى المحلي إلى إنشاء هيئة تعرف بلجنة ما بين البلديات Commission entre municipale، الخاصة بمتابعة قضايا الاندماج بين البلديات وإصدار تقارير سنوية عن حالات ومستويات الاندماج داخل البلديات في شكل نسب وبيانات توضح مدى تقدم مؤسسات الاندماج.

كما أن مدينة باريس أنشأت مجلسا للمواطنة الخاصة بباريس يهدف إلى تفعيل المشاركة في الحياة اليومية العامة والانتخابات بالنسبة للفئات المهاجرة [1].

كما نجد في الجانب القانوني تشريع مجموعة من القوانين التي تهدف إلى إدارة سياسات الهجرة والاندماج محليا وهذا على غرار قانون 18 جانفي2005 الذي يعزز من صلاحيات الولاة Préfets الخاصين بالجهات بخصوص قضايا الاندماج وخاصة في ما يتعلق بمراحل الاستقبال والتوجيه، فمن صلاحيات الوالي السهر على عملية التنسيق بين مختلف الفواعل والإدارات المحلية ويتم ذلك وفق برنامج (PRII) البرنامج الجهوي لإدماج المهاجرين Programme Régional d’intégration des immigrés يسعى إلى إدماج المهاجرين الجدد

1- **Mustapha Belbal**," Les Processus d’intégration des étrangers dans la ville de Paris", Rapport final, Génériques, 2003, Paris, P. 23.

في النسيج الاجتماعي والمهني للجهات والمقاطعات من خلال تفعيل الشبكات الجمعوية بالتعاون مع القواعد المحلية المتخصصة في قضايا الاندماج[1].

2- البرامج التعليمية ذات البعد التعليمي:

ضمن هذا الإطار تعمل السلطات المحلية السلطات المحلية على تبني مجموعة من البرامج تهدف إلى محاربة الأمية بين المهاجرين من الجيل الأول وأيضا مساعدة أبناء المهاجرين غير الشرعيين منهم إلى الوصول إلى الجامعات وتحقيق مسار دراسي ناجح، ومن أشهر البرامج التي تساعد المهاجرين نجد برنامج (RESF) Réseau Education Sans Frontière أي شبكة تعليم بلا حدود، وهي عبارة عن شبكة من الجمعيات الاتحادية العمالية أفرادها فاعلون في المجتمع المدني، وتهدف هذه الشبكة إلى محاربة كل أنواع التمييز والطرد ضد أبناء المهاجرين من المدارس. وقد تم إنشاء هذه الشبكة في جوان 2004[2].

وبهدف توسيع البرامج والمبادرات المحلية من أجل توفير فرص التعليم والتكوين لأبناء المهاجرين جاءت المبادرة التي عرفت بـ: (CEL) Contrats Educatifs Locaux أي الاتفاقيات المحلية التعليمية، والتي أنشأت سنة 1998 وتعمل على تنظيم العلاقات بين العوامل المحلية من أجل الحصول على أحسن تشخيص للحاجيات والمتطلبات المحلية بهدف بناء سياسة محلية ناجحة تسعى إلى إدماج المهاجرين، وأغلب هذه الاتفاقيات كانت عبارة عن ثمرات تعاون وتنسيق بين البلديات والمقاطعات ويشرف هذا البرنامج على جميع الأقاليم المحلية مع الأخذ بعين الاعتبار المناطق الحضرية الكبرى والتجمعات السكانية الخاصة بالمهاجرين مثل الأحياء والضواحي التي تعاني التهميش والإقصاء، ومن بين أهم اهداف البرنامج هو تحديث مستوى الأداء المدرسي بالنسبة لأبناء المهاجرين.

Réseau Ambition Réussite (RAR) ، يتعلق هذا البرنامج بمحاولة مساعدة المدارس والكليات التي تواجه صعوبات بيداغوجية وتختار المدارس والمعاهد حسب مجموعة من المعايير التي يرسمها البرنامج وتتمثل في ما يلي:

1- **Documentation Française,** "Le bilan de La Politique d'intégration"**,** 2002-2005 , P. 155.

2- **Stefane Kluzer and Alexendra Haclé And others**, "ICT for integration, Social inclusion, and economic participation of immigrants and ethic minorities: Case studies from franceinsitue for prospective technological studies", 2009,Luxembourg, P. 7.

– دعم أبناء المهاجرين غير الفرنكوفونيين[1].

– التلاميذ ذوي الدخل الضعيف.

المبادرات المحلية ذات الطابع الاقتصادي:

تهدف المبادرات المحلية ذات الطابع الاقتصادي إلى تشجيع إنشاء مؤسسات من خلال دعم روح المقاولة لدى الشباب المهاجر، وذلك من خلال تسهيل إجراءات الحصول على القروض البنكية، ويشرف على هذه المبادرة مجموعة من الشركاء المحليين مثل: Pôles Emploi، Maisons De Quartiers، Missions Locales، ويتم ذلك بتقديم مجموعة من المعلومات حول التجارب السابقة والناجحة كنماذج يمكن الاستفادة منها[2].

فمثلا نجد أن Missions Locales التي تأسست سنة 1982 بهدف استقبال ومتابعة إدماج الشباب المهاجر الذين تتراوح أعمالهم بين 25 و16 سنة في سوق الشغل تقوم بثلاث مهمات أساسية:

– التعريف بالمشاكل التي تواجه الشباب المهاجر في الحصول على الوظيفة.

– تضمن متابعة شخصية للشاب الباحث عن عمل.

– تهدف إلى تسهيل عملية إدماج الشباب داخل المؤسسات.

أيضا نجد أنه في بعض البرامج تشرك الجمعيات مثل: (AFIJ) Association Pour Faciliter l'Insertion Professionnelle des Jeunes Diplômés والتي تعمل على دعم الفئات من الشباب المهاجر الذين أخفقوا في دراستهم الجامعية وأيضا الشباب المتحصل على شهادات لكن في وظائف غير متلائمة مع الشهادة، كما ترافق الشباب المهاجر من أصحاب الشهادات الراغبين في إنشاء المؤسسات الخاصة وتشارك في هذه المبادرة مجموعة من الجمعيات المتخصصة في المجال مثل: France Active، France Initiative، Réseau، كما تقوم الجمعيات بدعم تمويل مجموعة من البرامج الداعمة للشباب المهاجر

1- **Monique Chevrier et Stéphanie Lesellier**, "les Jeunes Issues de l'immigration, Politiques et bonnes pratique en Matière de formation et d'Insertion"**,** Institue d'aménagement et d'urbanisme, 2010, P. 84.

2- **Documentation Française**, "Préfet de la légion Champagne ARDENNE", Programme régional d'intégration des populations immigrées de champagne, ARDENNE, 2010, P. 62.

بهدف إدماجهم مهنيا فنجد: SIAE، Structure de l'Insertion Par l'Activité Economique، يمول كليا من قبل مجالس الجهات، نجد أيضا: Les PLIE، Plans Locaux Pour l'Insertion et l'Emploi، والتي تعتبر الأرضية الإقليمية للتنسيق بين الفواعل الناشطين داخل سوق الشغل على المستوى المحلي الجهوي[1].

1- **Monique Chevrier et Stéphanie Lesellier**, Ibid, P. 94.

خلاصة الفصل:

تتمثل النتائج المستخلصة من هذا الفصل الخاص بمقارنة السياسات والبرامج المحلية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية، كندا وفرنسا في إدارة وإدماج المهاجرين محليا في جملة من النقاط نجملها كالتالي:

– يمكن اعتبار البرامج التعليمية الموجهة للمهاجرين في مختلف المقاطعات والولايات داخل البلدان الثلاثة أهم عنصر مؤثر على المسار الاندماجي وذلك لأن أغلب البرامج التعليمية التي تقدمها المدارس للمهاجرين تنطلق من الخصوصية المحلية للفئات المهاجرة وذلك لأنها تقوم على مبدأ التعدد الثقافي.

– أيضا من بين العناصر التي يمكن استخلاصها من خلال هذا الفصل الادوار المتزايدة للسلطات المحلية خاصة في السنوات الأخيرة، ففي الدول الثلاثة نجد وعيا متناميا داخل السلطات المركزية بضرورة إشراك المستويات المحلية في بناء سياسات الهجرة والاندماج وذلك عن طريق توسيع الإطار القانوني والمؤسساتي وأيضا رصد مبالغ مالية تتماشى مع متطلبات \إنجاز هذه البرامج.

– كما يمكن أيضا اعتبار الاتجاه التشاركي الذي يعمل على الانفتاح على المنظمات المحلية سواء كانت الحكومية وغير الحكومية منها، التيار الغالب في البلدان الثلاثة، ويسجل هذا عمليا من خلال التنامي المستمر في عدد المنظمات المعنية بالهجرة سواء التي يؤسسها المهاجرون محليا بهدف المشاركة في صناعة القرار المحلي بمختلف أبعاده السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية داخل المجتمعات المستقبلة لهم أو تلك المنظمات التي تنشئها الحكومات المشرفة على إدارة سياسات الهجرة لمساعدة المهاجرين على الاندماج محليا عن طريق الإطار المنظماتي.

الخاتمة

الخاتمة:

يستنتج من هذه الدراسة أن ظاهرة الهجرة ظاهرة شديدة التعقيد ناجمة عن تفاعل عوامل متعددة ومتداخلة بين الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والثقافية، والهجرة ليست وليدة مرحلة تاريخية معينة بل عبارة عن ظاهرة رافقت تطور المجتمعات الإنسانية منذ العصور القديمة، لكن كل مرحلة تاريخية تميزت بمجموعة من الخصائص، وهذا يرجع إلى تأثير الظروف المرتبطة بالمرحلة، والهجرة في المجتمعات المعاصرة أصبحت من القضايا التي تأخذ مجالات واسعة وهذا لما تحدثه من تفاعلات داخل المجتمعات المستقبلة للمهاجرين، فتقريبا أصبح من غير الممكن الخوض في انتخابات وطنية أو محلية داخل هذه الدول دون التطرق إلى قضايا الهجرة المهاجرين، وهذا استجابة إلى الأدوار والتأثيرات التي أصبحت تحدثها داخل هياكل ومؤسسات هذه المجتمعات، فالاندماج في البلدان المستقبلة للمهاجرين أصبح ينظر له كعامل أساسي ومهم في صناعة الاستقرار والانسجام داخل هذه المجتمعات التي لم تعد تلك المجتمعات المنسجمة تماما، ومن خلال الدراسات السابقة التي ركزت على قضايا الهجرة الاندماج يبرز لنا اتجاه جديد متنامي داخل الأوساط الأكاديمية والهيئات الرسمية القائمة على الهجرة في هذه البلدان يتمثل في المقاربة المحلية لإدماج المهاجرين، فالبعد المحلي للهجرة في السنوات الأخيرة أصبح ينظر إليه المنطلق الحقيقية لنجاح أي سياسة لإدارة الهجرة، ويعود هذا إلى التمركز الكبير للمهاجرين في بعض الجهات والأقاليم المحلية داخل هذه البلدان دون غيرها مما حتام على الحكومات المركزية الاتجاه نحو المحليات بهدف صياغة جديدة لسياسات الهجرة، فمن خلال الفصل التطبيقي الذي ركزنا فيه على إبراز البرامج والمبادرات المحلية لإدماج المهاجرين في صناعة القرار المحلي داخل كل من الولايات المتحدة الأمريكية، كندا وفرنسا، يمكن أن نصل إلى استنتاجات وتوصيات مفادها:

– بالرغم من الاختلافات في المنطلقات بالنسبة لسياسة الهجرة بين البلدان الثلاثة، إلا أن الاتجاه بضرورة إشراك المستويات المحلية في إدارة الهجرة أصبح محل إجماع بين هذه الدول، وما يبرر ذلك عمليا هو تنامي المنظمات المحلية الخاصة بالهجرة والمهاجرين بشكل تقريبا متوازي بين هذه البلدان؛

– أيضا في هذا الصدد، وبهدف تعزيز وتعميق المستويات المحلية، في إدارة الهجرة نجد أن البلدان الثلاثة عملت على توسيع الإطارات التشريعية والمؤسساتية بغرض تمكين الهيئات المحلية من المساهمة في إدارة الهجرة؛

– كما يمكن أيضا استنتاج أن سياسات الهجرة تتبع دائما وبالدرجة الأولى من المصلحة العليا للبلدان وهذا ما لاحظناه في الإطار النظري من خلال المقاربة الاقتصادية والواقعية، ويفسر ذلك عمليا بأنه في البلدان الثلاثة عرفت سياسة الهجرة مراحل متباينة فيها بين التركيز على الأولوية الاقتصادية في بعض الأحيان، وخاصة عقب الركود الاقتصادي والتركيز على الأولوية الديموغرافية في فترات أخرى، لكن هذه النقاط المشتركة بين البلدان الثلاثة في إدارة سياسة الهجرة لا تعني غياب الخصوصية بكل بلد، فمثلا نجد أن النموذج الفرنسي في إدارة سياسة الهجرة والاندماج ينطلق من مبدأ الاستيعاب الكلي للمهاجر أمام سمو الهوية الوطنية، فالمهاجر داخل المجتمع الفرنسي مطالب بالامتثال بجزء كبير بالقيم الفرنسية على حساب القيم الذاتية الخاصة به أي ما يعرف في الأدبيات الفرنسية بمفهوم L'assimilation dans l'ensemble أي الذوبان داخل المجموعة العامة، ولهذا نجد تقريبا كل السياسات المحلية تتركز على دور المدرسة والهيئات التعليمية الأخرى في تحقيق الاندماج من خلال الإصرار على تعليم اللغة الفرنسية كشرط مسبق للاندماج، وهذا انعكاسا للإطار العام لسياسة الهجرة على المستويات المحلية داخل المجتمع الفرنسي؛

– أما فيما يخص النموذج الكندي فنجده عكس الفرنسي، إذ ينطلق من مبدأ الاعتراف بالتنوع والمشاركة في بناء الكل انطلاقا من الحفاظ على خصوصية الجزء ويتجسد هذا عمليا من خلال تبني الحكومة الكندية لمفهوم التعدد الثقافي Multicultiralism في بداية السبعينيات، والذي يعد اللبنة الأولى في السياسة الكندية الخاصة بالهجرة والاندماج، فنجد أن كل البرامج والسياسات المحلية في كندا تنطلق من الإقرار بضرورة احترام مبدأ التعدد العرقي والثقافي وهذا من خلال توسيع صلاحيات المستويات المحلية في تفعيل ورسم هذه السياسات وهذا على غرار مقاطعة الكيبيك التي تربطها اتفاقية مع الحكومة الفدرالية تعطي الاستقلالية التامة للمقاطعة بتبني سياسة محلية لإدارة وإدماج المهاجرين تنطلق من الرؤية المحلية بشكل تام؛

– أما فيما يخص الولايات المتحدة الأمريكية فنجد أن سياسة الهجرة والاندماج تنطلق من الرؤية القومية أي بمعنى أنها تتقارب إلى حد كبير مع النموذج الفرنسي، وهذا لأن الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد على نظام لإدارة سياسة الهجرة عرف في الأدبيات بمصطلح Melting Pot أي بمعنى الذوبان في بوتقة واحدة ككن مع الأخذ ببعض الخصوصيات ولو بنسب ضئيلة بالمقارنة مع النموذج الكندي، وهذا فيما يتعلق بالجالية اللاتينية Hispanic ويتجسد هذا الاتجاه محليا من خلال الاعتراف بتدريس اللغة الاسبانية ضمن البرامج التعليمية المحلية خاصة في الولايات التي تعرف معدلات كبيرة جدا من الجالية المكسيكية؛

– كما يمكن أيضا من خلال الدراسة أن نصل إلى أن نجاح المقاربة المحلية لإدماج المهاجرين يتطلب إمكانات مادية وإلا فستبقى هذه البرامج حبيسة الطموحات لأن الكثير منها فشل؛

– أما في الأخير فيمكن اعتبار أن الهجرة وقضايا الاندماج ترتبط دائما بفلسفة الدولة واتجاهات المجتمع في مراحله التاريخية، لكن الرؤية الجديدة لإدارة سياسة الهجرة والاندماج المتمثلة في المقاربة المحلية والمبنية على ضرورة الانطلاق من المصلحة المحلية، تعتبر من المسارات الجديدة الهادفة إلى بعث ديناميكية وحيوية في عملية إدماج المهاجرين في صناعة القرار محليا بغرض تجاوز العديد من العراقيل والصعوبات السابقة وتحقيق انسجام واستقرار اجتماعي داخل هذه البلدان الذي يعد ضمن سياسات الأمن القومية الحاضرة والمستقبلية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1) راوول بليندنباخر وشاندرا باسما، **حوارات حول الحكم المحلي ومناطق المدن الكبيرة في الدول الفدرالية**، ترجمة: مها البسطامي، منتدى الاتحادات الفدرالية، كندا، 2007.

2) عبد الله عبد الغني غانم، **المهاجرون: دراسة سوسيوانثروبولوجية**، الطبعة الثانية، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2002.

3) فضيل دليو، علي غربي، الهاشمي مقراني، **الهجرة والعنصرية في الصحافة الأوروبية**، مخبر علم الاجتماع، 2003.

4) محمد مسلم، **الهوية في مواجهة الاندماج عند الجيل المغاربي الثاني بفرنسا**، دار قرطبة للنشر والتوزيع، المحمدية، الجزائر، 2009.

المراجع باللغة الأجنبية:

المراجع بالفرنسية:

الكتب: Livres :

1) Andrea et Maryse tripier, **sociologie de l'immigration** , Edition de la couverte 9 bis, rue Hovelacque 15017 , paris 2009.
2) Cathrine WThThol de Wenden, **la Bourgeoisie les trois Ages de la vie Associative Issues de l'Immigration,** CNRS, Ed. Paris 2001.
3) Malinowski, **une théorie scientifique de la culture**, maspero, 1980.
4) Marie-Claude Smouts, **les nouvelles relations internationales pratique et théories**, presses de sciences PO, Paris.1998.
5) Micheline Labelle and Others, **Immigration Diversité et sécurité les associations Musulmanes face à l'Etat a Canada et au Québec,** Presses de l'université de Québec, Canada, 2009.
6) Mustapha Belbal, **Les Processus d'intégration des étrangers dans la ville de Paris,** Rapport final, Génériques, Paris, 2003.
7) Roudet B., **Des Jeunes et des Associations,** Paris, Marmatton, 1994.
8) Seymior, M., **La Nation en Question**, Ed. de l'Hexagone, Montreal, 1999.

Documentations : **وثائق حكومية:**

1) Documentation Française, **Le bilan de La Politique d'intégration,** 2002-2005.

2) Documentation Française, **Préfet de la légion Champagne ARDENNE,** Programme régional d'intégration des populations immigrées de champagne, ARDENNE, 2010.

3) Documentation française , **document DE politique transversale projet de loi de finances pour 2011, politique française DE l'immigration et de l'intégration.**

Revues : **دوريات:**

1) Alan,B ,Simmons ,**mondialisation et migration tendances interogation et modèles theorique**, cachiers québécois de demographique, vol,31,n°1,2002.

2) Dominique Daniel,**La Politique de l'Immigration aux Etats Unis,** La Revue international et stratégique N° 50, été 2003.

3) Marie Poinset, **Le Mouvement Associatif : un Instrument au Service de Politique Publique d'Integration Vie Associative action citoyen** , N° 1229, Janvier 2001.

4) Monique Chevrier et Stéphanie Lesellier, **les Jeunes Issues de l'immigration, Politiques et bonnes pratique en Matière de formation et d'Insertion,** Institue d'aménagement et d'urbanisme, 2010.

المراجع بالإنجليزية:

Books : **الكتب:**

1) Ali Modarres and Jennifer Kitson, **Non Profit Organizations As Facilators of Immigrant Integration in Loss Angeles Country,** California State University, USA, 2008.

2) Amelia Brown And Others, **Global Migration and Locale integration Government Efforts to Integrate Immigrants in Hoaston, Seattle and Releigh,** Prince Ton University.

3) Blondel and Fridely,**Public Administration In French,** London, Routledge.

4) Darrell M. West, **Brain Gain Re Thinking U.S. Immigration Policy,** Brookings Institution Press Washington D.C, 2010.

5) Debbie M. Schell And others, U. S. **Immigration and CizenShip,** Qand A, SPHINX Publishing, Second edition, USA, 2006.

6) Elspeth Guild, **Illiberal states , immigration , citizenship and integration in the EU** , Britich library ,UK ,2009.

7) Etan Meyers, **international imigration policy a theoritical and comparative analysis** ,palgrave ,macmillan, first edition april ,2004 USA.

8) Frans Willekens, James Raymer, **international Migration in Europe Data Models and Estimates**, University of south hampton .UK, 2008.

9) Jeffrey G.Reitz, Raymond Breton, karen kisieldion, Kenneth l.dion ,**Multiculturalism and social cohesion, potentials challenges of diversity,** springer , canada ,2009.

10) Klaus J.Bade , **Migration in European History**, Black well publishing , Oxford, uk, 2009.

11) Michaels, Greve and michael Zoller , **citizenship in America and Europe Beyond the Nation State**, library of Congress, United State, 2009.

12) Peter C.Meilaender , **Toward a theory of migration**, Pal Grave, first edition 2001, USA.

13) Rabah Aissaoui, **immigration and national identity north African political movements in colonial and post-colonial France**, tauris academic studies, London 2009.

14) RinkuSenwithFekkakMamdouh, **Immigration and Citizenship in the Age of Globalisation,** Berrett Koehler Publisher, San Fransisco, US, 2008.

15) Tiziana Capono and Maren Borket,**the local dimension of migration policy making** IMISCOE reports, Amsterdam university Press Holand , 2010.

Reviews : **دوريات:**

1) Eytan Meyers. **Theories of international immigration policy-A comaparative Analysis**, international migration review, vol, 34 ,NO.4 winter 2000.

2) Franklin J. James and Others, **The Effects of Immigration On Urban Communities,** City scape, A journal of policy development and research, Volume 3, N°: 3, 1998.

3) Jean S.Phinney , Gabriel horenczyk, karmela, liebkind, paulvedder, **ethnic identity, immigration and well-Being An interactional perspective**, journal of social issues, vol, 57, no 3, 2001.

4) Schrover, Marlou and Vermeulen, **Immigrant Organizations,**Journal of Ethnic and Migration Studies, Volume 31, Number 5, 2005.

5) Xavier Thierry, **Recent Immigration Trends in French and Element for a Comparaison with United Kingdom,** Population (English edition), Vol. 5 , 2004.

Articles : **مقالات:**

1) Ayse Ôzbabacan, **immigration Integration at the Local Level,** Comparaison Between Stutt Gart and selected united states cities, T.A Paper series U.S.A, 2009.

2) Humes and E. Martins, **The Structure of Local governments throughout the world,** Idem studies, volume 22,2010.

3) Jam krepelka,**a pure libertarian theory of immigration** ,journal or libertarian .

4) LiviannaTossutti and Others, **Locale Perspectives On Immigration and Diver Sity In 15 Ontario Municipalities,** A paper prepared for presentation to the annuel general meeting of the Canadian political Science association, May 16-18, 2001.

5) LiviannaTossutti, **Canadian cities and international migratuion comparing local responses to diversity,** a paper prepared for presentation at the 81st annual general meeting of the Canadian Political sciences association, carelton university, Canada 2009.

6) **Local Goverment Administration,** Course Guide National Open University of Nigeria.

7) Nico Stytler, **the Place and Role of Local Government In Federal Systems,** Johannesburg , South of Africa, 2005.

8) Peter Rekar, **USA an Canadian Immigration Policies,** the Border Paper , N° 171, November 2002.

9) Stefane Kluzer and Alexendra Haclé And others, **ICT for integration, Social inclusion, and economic participation of immigrants and ethic minorities:** Case studies from France Institute for prospective technological studies, Luxembourg, 2009.

Working Papers : **أوراق عمل:**

1) Working Paper NO.37,Andrés Solimano, ,**Globalization, History And international migration : a view from latin American** ,july 2004.

2) Working Paper : Douglas S.Massey, **Patterns and Processes of international Migration The 21 st century**, june 2003. Working papers , koff Halan ,**dialogue a cross disciplines on immigration and integration issues**, centre for comparative studies , UC sandiego.

Reports : تقارير :

1) Congressional Budget Office Report, **Immigration Policy In United States**, February, 2006.

2) David wash smuth, Housing for Immigration in Ontario's Medium sized cities , CPRN research report university of Toronto Canada, 2008.

3) European commission report, han eanentzinger and renske biezeveld, benchmarking in immigration integration, Rotterdam, August 2003.

4) IOM, international organization for migration, **world Migration report 2010 the future of migration building Capacities for change**.

5) James Clark and Others, **Final report to the Home Office,** Migration policies and trends International Comparison, Migration research unit, University of London, April 2004.

6) OECD report, **from Immigration to integration, local solutions to global challenges,** 2006.

7) Report of European foundation for the improvement of living and working conditions , **integration of migrants contribution of local and regional authorities**, 2006.

8) Report of international council On human rights Policy, Irregular migrant smuggling and human rights towards coherence, Geneva, Switzerland 2010.

9) Winnie Wong, **From Immigration to Participation,** A report promising practices integration public policy forum, Canada, 2008.

Thesis : مذكرات:

1) Daniel Chapala, **French and Canadian Immigration,** a comparative analysis, Master thesis, Lund University, Canada, June 2010.

المواقع الالكترونية:

1) http://www.escholarship.org/UC/item/3kv4r959.

2) http://publication.IOM.int/book Store /free/ WMR-2010-ENGLISH.pdf

3) http://ec.european/justice/funding/2004/2007/doc/study-indicators-integration.pdf.

4) www.eurofound.en.int

5) http://www.nationalgeographic.com/xpeditions/lessons/09/968/migrationguidstudent.pdf

الملاحق

Country of Birth of the Unauthorized Immigrant Population: January 2011 and 2000

Country of birth	Estimated population in January		Percent of total		Percent change	Average annual change
	2011	2000	2011	2000	2000 to 2011	2000 to 2011
All countries	11,510,000	8,460,000	100	100	36	280,000
Mexico	6,800,000	4,680,000	59	55	45	190,000
El Salvador	660,000	430,000	6	5	55	20,000
Guatemala	520,000	290,000	5	3	82	20,000
Honduras	380,000	160,000	3	2	132	20,000
China	280,000	190,000	2	2	43	10,000
Philippines	270,000	200,000	2	2	35	10,000
India	240,000	120,000	2	1	94	10,000
Korea	230,000	180,000	2	2	31	—
Ecuador	210,000	110,000	2	1	83	10,000
Vietnam	170,000	160,000	2	2	10	—
Other countries	1,750,000	1,940,000	15	23	-10	(20,000)

— Represents less than 5,000.

Detail may not sum to totals because of rounding.

Source: U.S. Department of Homeland Security.

State of Residence of the Unauthorized Immigrant Population: January 2011 and 2000

State of residence	Estimated population in January		Percent of total		Percent change	Average annual change
	2011	2000	2011	2000	2000 to 2011	2000 to 2011
All states	11,510,000	8,460,000	100	100	36	280,000
California	2,830,000	2,510,000	25	30	12	30,000
Texas	1,790,000	1,090,000	16	13	64	60,000
Florida	740,000	800,000	6	9	-8	(10,000)
New York	630,000	540,000	6	6	18	10,000
Illinois	550,000	440,000	5	5	26	10,000
Georgia	440,000	220,000	4	3	95	20,000
New Jersey	420,000	350,000	4	4	19	10,000
North Carolina	400,000	260,000	3	3	53	10,000
Arizona	360,000	330,000	3	4	9	—
Washington	260,000	170,000	2	2	51	10,000
Other states	3,100,000	1,750,000	27	21	77	120,000

— Represents less than 5,000.

Detail may not sum to totals because of rounding.

Source: U.S. Department of Homeland Security.

Canada – Permanent residents by gender and category, 1986 to 2010

Category	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
						Number					
Family class	18,246	22,973	21,153	26,670	33,665	38,781	43,394	47,267	40,026	32,255	28,121
Economic immigrants	18,605	39,907	40,666	45,733	49,932	43,138	47,813	51,007	50,611	53,721	64,497
Refugees	11,416	12,749	15,820	21,742	24,027	33,298	32,091	17,555	11,285	15,437	15,447
Other immigrants	854	1,277	1,487	1,671	1,733	2,014	2,719	3,850	3,657	477	2,318
Category not stated	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	1
Males	**49,121**	**76,906**	**79,126**	**95,817**	**109,357**	**117,231**	**126,017**	**119,679**	**105,579**	**101,890**	**110,384**
Family class	24,135	30,825	30,236	34,273	41,002	49,168	57,715	65,374	54,162	45,123	40,196
Economic immigrants	17,192	34,170	39,535	44,397	47,992	43,355	47,975	54,638	51,694	52,903	60,871
Refugees	7,771	8,707	10,940	15,110	16,189	20,776	20,247	13,038	9,148	12,656	13,027
Other immigrants	981	1,389	1,683	1,896	1,868	2,234	2,825	3,901	3,796	284	1,547
Category not stated	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0
Females	**50,079**	**75,091**	**82,394**	**95,677**	**107,051**	**115,533**	**128,762**	**136,951**	**118,800**	**110,966**	**115,641**
Family class	42,381	53,798	51,389	60,943	74,667	87,949	101,109	112,641	94,188	77,378	68,317
Economic immigrants	35,797	74,077	80,201	90,130	97,924	86,493	95,788	105,645	102,305	106,624	125,368
Refugees	19,187	21,456	26,760	36,852	40,216	54,074	52,338	30,593	20,433	28,093	28,474
Other immigrants	1,835	2,666	3,170	3,567	3,601	4,248	5,544	7,751	7,453	761	3,865
Category not stated	0	0	0	2	0	0	0	0	0	0	1
Gender not stated	154	81	64	53	44	44	13	11	8	9	46
Total	**99,354**	**152,078**	**161,584**	**191,547**	**216,452**	**232,808**	**254,792**	**256,641**	**224,387**	**212,865**	**226,071**

Category	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
						Percentage distribution					
Family class	37.1	29.9	26.7	27.8	30.8	33.1	34.4	39.5	37.9	31.7	25.5
Economic immigrants	37.9	51.9	51.4	47.7	45.7	36.8	37.9	42.6	47.9	52.7	58.4
Refugees	23.2	16.6	20.0	22.7	22.0	28.4	25.5	14.7	10.7	15.2	14.0
Other immigrants	1.7	1.7	1.9	1.7	1.6	1.7	2.2	3.2	3.5	0.5	2.1
Category not stated	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Males	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**
Family class	48.2	41.1	36.7	35.8	38.3	42.6	44.8	47.7	45.6	40.7	34.8
Economic immigrants	34.3	45.5	48.0	46.4	44.8	37.5	37.3	39.9	43.5	47.7	52.6
Refugees	15.5	11.6	13.3	15.8	15.1	18.0	15.7	9.5	7.7	11.4	11.3
Other immigrants	2.0	1.8	2.0	2.0	1.7	1.9	2.2	2.8	3.2	0.3	1.3
Category not stated	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Females	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**
Family class	42.7	35.4	31.8	31.8	34.5	37.8	39.7	43.9	42.0	36.4	30.2
Economic immigrants	36.0	48.7	49.6	47.1	45.2	37.2	37.6	41.2	45.6	50.1	55.5
Refugees	19.3	14.1	16.6	19.2	18.6	23.2	20.5	11.9	9.1	13.2	12.6
Other immigrants	1.8	1.8	2.0	1.9	1.7	1.8	2.2	3.0	3.3	0.4	1.7
Category not stated	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Gender not stated	0.2	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Total	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

Source: Canada: Facts And Figures, Immigration Overview Permanent And Temporary Residents, By Research And Evaluation Branch Citizenship And Immigration Canada, 2010, P. 04. For online copies please visit:
http://www.cic.gc.ca/english/resources/statistics/menu-fact.aspn

1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
Number													
24,080	19,895	21,458	23,292	26,044	24,295	24,870	23,730	25,052	28,516	26,466	26,710	26,976	24,934
66,825	51,401	57,835	72,669	82,540	73,664	63,953	70,081	80,901	71,892	67,846	75,752	78,216	94,959
13,486	12,333	13,201	16,124	14,921	13,232	13,791	16,971	18,561	16,687	14,282	11,005	11,596	12,606
1,900	1,353	539	260	107	1,559	3,885	3,382	3,255	5,029	5,376	5,145	5,184	4,498
0	0	0	0	1	0	0	0	1	1	1	0	1	3
106,291	**84,982**	**93,033**	**112,345**	**123,613**	**112,750**	**106,499**	**114,164**	**127,770**	**122,125**	**113,971**	**118,612**	**121,973**	**137,000**
35,847	30,970	33,802	37,321	40,743	37,993	40,250	38,542	38,322	41,999	39,774	38,872	38,228	35,286
61,524	46,508	51,410	63,613	73,176	64,199	57,093	63,666	75,411	66,358	63,399	73,318	75,275	91,954
10,821	10,509	11,196	13,967	12,995	11,881	12,192	15,715	17,214	15,813	13,672	10,853	11,254	12,090
1,500	1,194	492	200	99	2,221	5,312	3,733	3,522	5,344	5,936	5,590	5,442	4,347
0	0	0	0	0	0	1	0	1	1	0	2	0	4
109,692	**89,181**	**96,900**	**115,101**	**127,013**	**116,294**	**114,848**	**121,656**	**134,470**	**129,515**	**122,781**	**128,635**	**130,199**	**143,681**
59,927	50,865	55,260	60,613	66,787	62,288	65,120	62,272	63,374	70,515	66,240	65,582	65,204	60,220
128,349	97,909	109,245	136,282	155,716	137,863	121,046	133,747	156,312	138,250	131,245	149,070	153,491	186,913
24,307	22,842	24,397	30,091	27,916	25,113	25,983	32,686	35,775	32,500	27,954	21,858	22,850	24,696
3,400	2,547	1,031	460	206	3,780	9,197	7,115	6,777	10,373	11,312	10,735	10,626	8,845
0	0	0	0	1	0	1	0	2	2	1	2	1	7
52	32	18	9	12	4	2	4	1	2	2	1	0	0
216,035	**174,195**	**189,951**	**227,455**	**250,638**	**229,048**	**221,349**	**235,824**	**262,241**	**251,642**	**236,754**	**247,248**	**252,172**	**280,681**

1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
Percentage distribution													
22.7	23.4	23.1	20.7	21.1	21.5	23.4	20.8	19.6	23.3	23.2	22.5	22.1	18.2
62.9	60.5	62.2	64.7	66.8	65.3	60.1	61.4	63.3	58.9	59.5	63.9	64.1	69.3
12.7	14.5	14.2	14.4	12.1	11.7	12.9	14.9	14.5	13.7	12.5	9.3	9.5	9.2
1.8	1.6	0.6	0.2	0.1	1.4	3.6	3.0	2.5	4.1	4.7	4.3	4.3	3.3
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
100.0	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**
32.7	34.7	34.9	32.4	32.1	32.7	35.0	31.7	28.5	32.4	32.4	30.2	29.4	24.6
56.1	52.2	53.1	55.3	57.6	55.2	49.7	52.3	56.1	51.2	51.6	57.0	57.8	64.0
9.9	11.8	11.6	12.1	10.2	10.2	10.6	12.9	12.8	12.2	11.1	8.4	8.6	8.4
1.4	1.3	0.5	0.2	0.1	1.9	4.6	3.1	2.6	4.1	4.8	4.3	4.2	3.0
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
100.0	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**
27.7	29.2	29.1	26.6	26.6	27.2	29.4	26.4	24.2	28.0	28.0	26.5	25.9	21.5
59.4	56.2	57.5	59.9	62.1	60.2	54.7	56.7	59.6	54.9	55.4	60.3	60.9	66.6
11.3	13.1	12.8	13.2	11.1	11.0	11.7	13.9	13.6	12.9	11.8	8.8	9.1	8.8
1.6	1.5	0.5	0.2	0.1	1.7	4.2	3.0	2.6	4.1	4.8	4.3	4.2	3.2
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
100.0	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

Source: Canada: Facts And Figures, Immigration Overview Permanent And Temporary Residents, By Research And Evaluation Branch Citizenship And Immigration Canada, 2010, P. 05. For online copies please visit:
http://www.cic.gc.ca/english/resources/statistics/menu-fact.aspn

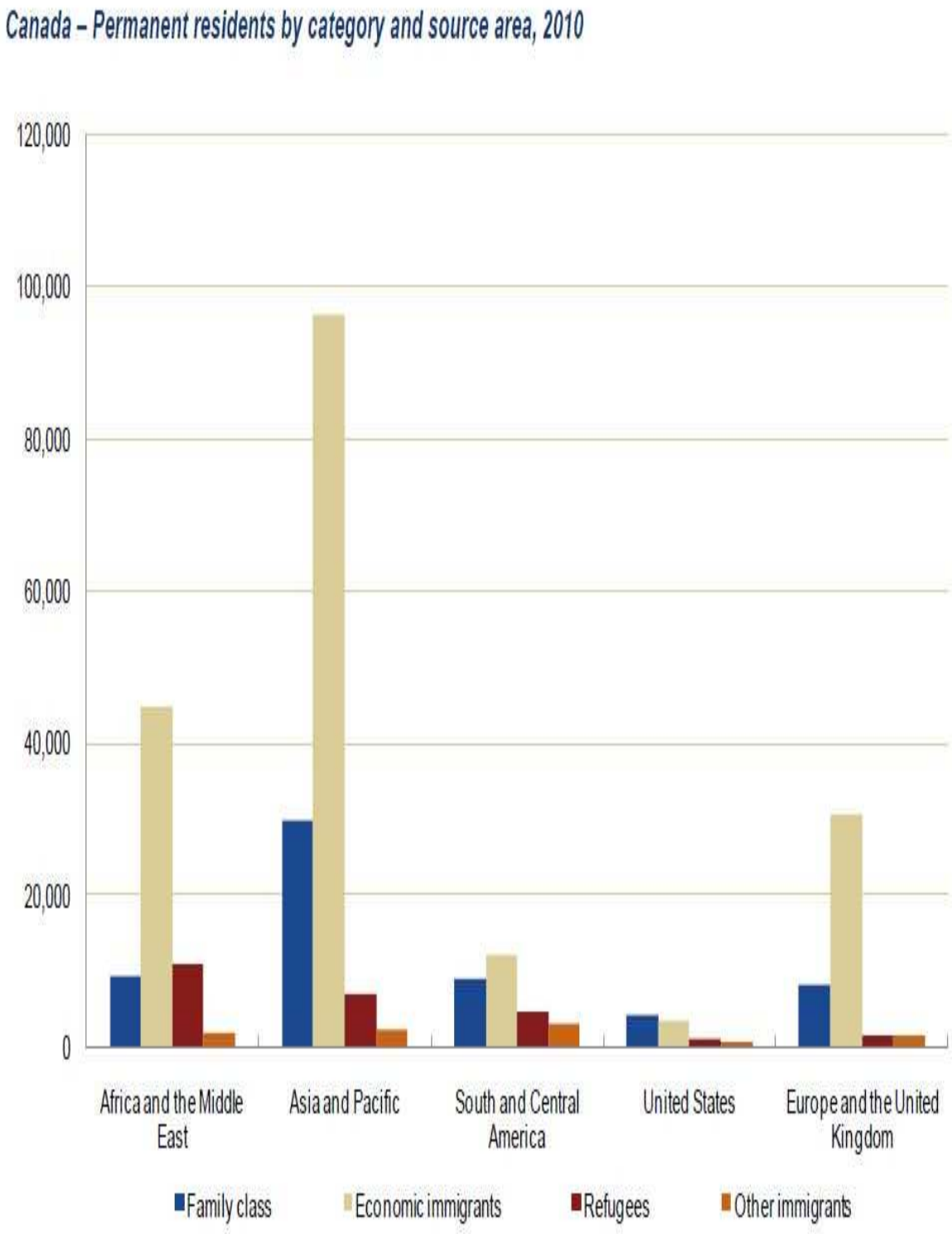

Source: Canada: Facts And Figures, Immigration Overview Permanent And Temporary Residents, By Research And Evaluation Branch Citizenship And Immigration Canada, 2010, P. 21. For online copies please visit:

http://www.cic.gc.ca/english/resources/statistics/menu-fact.aspn

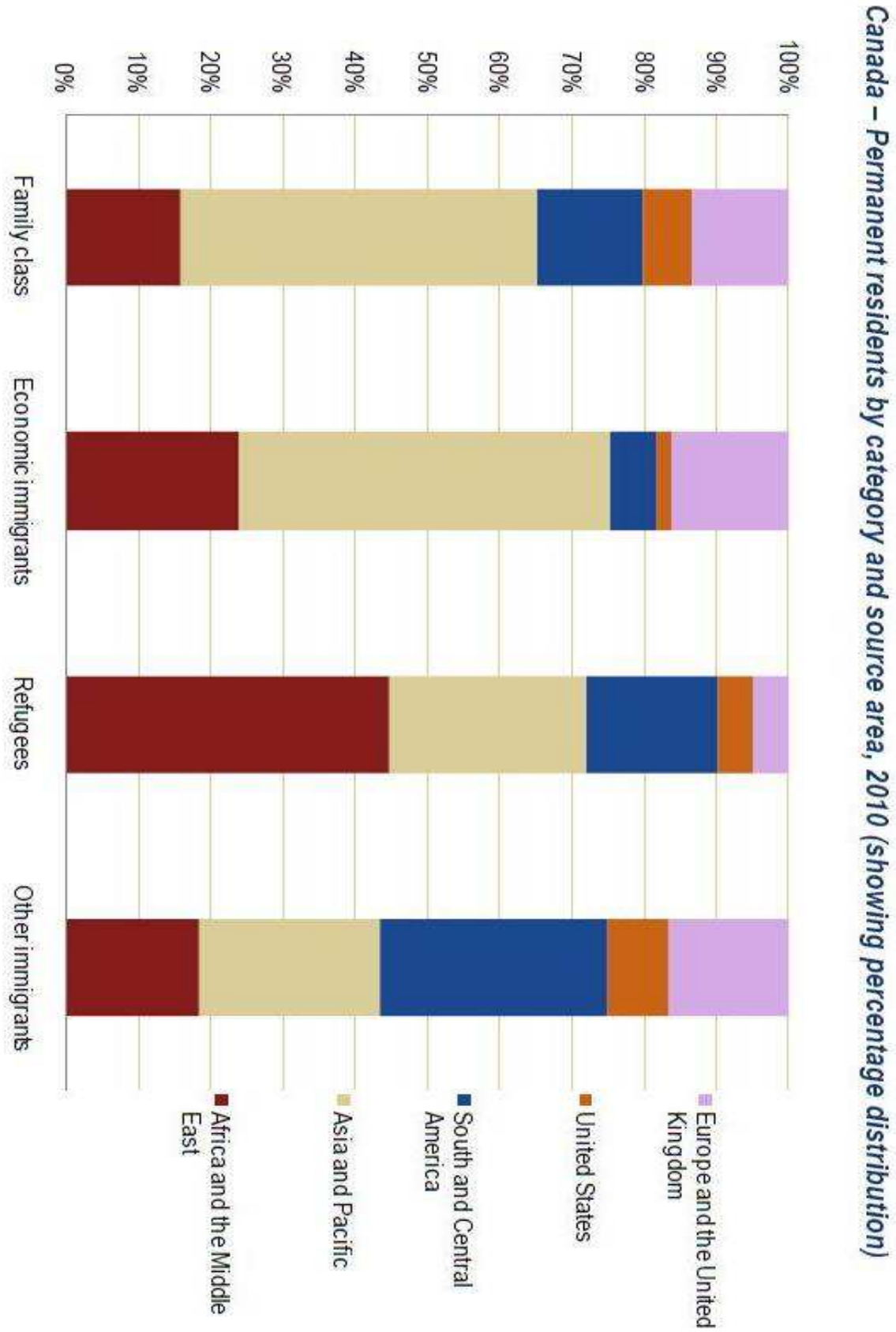

Source: Canada: Facts And Figures, Immigration Overview Permanent And Temporary Residents, By Research And Evaluation Branch Citizenship And Immigration Canada, 2010, P. 21. For online copies please visit:
http://www.cic.gc.ca/english/resources/statistics/menu-fact.aspn

Canada – Permanent residents by source country

Source country	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
	Number									
Philippines	12,928	11,011	11,967	13,303	17,525	17,718	19,067	23,727	27,277	36,578
India	27,901	28,838	24,594	25,573	33,142	30,746	26,047	24,549	26,117	30,252
China, People's Republic of	40,365	33,304	36,251	36,429	42,292	33,078	27,013	29,337	29,051	30,197
United Kingdom	5,359	4,724	5,199	6,062	5,864	6,541	8,129	9,243	9,565	9,499
United States	5,909	5,294	6,013	7,507	9,263	10,943	10,449	11,216	9,723	9,243
France	4,428	3,962	4,127	5,028	5,430	4,915	5,526	6,383	7,299	6,934
Iran	5,746	7,889	5,651	6,063	5,502	7,073	6,663	6,010	6,066	6,815
United Arab Emirates	4,523	4,444	3,321	4,356	4,053	4,100	3,368	4,695	4,640	6,796
Morocco	3,951	4,057	3,243	3,471	2,692	3,109	3,789	3,906	5,221	5,946
Korea, Republic of	9,608	7,334	7,089	5,337	5,819	6,178	5,866	7,246	5,864	5,539
Pakistan	15,353	14,173	12,351	12,793	13,575	12,329	9,545	8,051	6,213	4,986
Colombia	2,966	3,225	4,273	4,436	6,031	5,813	4,833	4,995	4,240	4,796
Haiti	2,484	2,217	1,945	1,657	1,719	1,650	1,614	2,509	2,085	4,551
Iraq	1,597	1,365	969	1,140	1,316	977	1,601	2,570	4,567	4,545
Bangladesh	3,393	2,615	1,896	2,374	3,940	3,838	2,735	2,716	1,854	4,363
Egypt	1,915	1,634	1,929	2,051	2,062	1,651	1,969	2,314	2,486	4,305
Sri Lanka	5,520	4,968	4,448	4,134	4,690	4,490	3,934	4,509	4,269	4,181
Algeria	3,009	3,030	2,766	3,209	3,131	4,513	3,172	3,228	4,785	4,124
Mexico	1,939	1,918	1,738	2,245	2,854	2,830	3,224	2,831	3,104	3,866
Nigeria	1,325	1,261	931	1,369	2,034	2,481	2,255	1,837	2,661	3,268
Germany	1,846	1,624	2,098	2,387	2,635	3,030	2,555	4,057	4,080	3,190
Ukraine	3,590	3,576	2,761	2,401	2,317	1,880	2,170	1,874	2,300	3,097
Saudi Arabia	3,564	2,538	2,042	2,111	2,364	2,227	1,649	2,357	2,025	2,801
Israel	2,479	2,605	2,366	2,857	2,549	2,692	2,446	2,633	2,364	2,798
Taiwan	3,114	2,910	2,126	1,991	3,092	2,823	2,778	2,972	2,542	2,761
Brazil	857	759	865	934	976	1,209	1,759	2,127	2,480	2,597
Lebanon	2,071	1,723	2,600	2,673	3,122	3,290	3,018	2,827	2,531	2,453
Jamaica	2,775	2,457	1,983	2,130	1,879	1,686	2,113	2,312	2,427	2,255
Russia	4,073	3,677	3,520	3,685	3,607	2,849	2,854	2,547	2,799	2,217
Moldova	518	628	606	632	634	790	1,080	1,119	1,535	1,966
Vietnam, Socialist Republic of	2,097	2,262	1,686	1,803	1,820	3,121	2,549	1,740	2,141	1,896
Romania	5,588	5,689	5,466	5,656	4,964	4,393	3,770	2,754	1,994	1,845
Ethiopia	1,009	802	1,326	1,439	1,370	1,647	1,424	1,473	1,212	1,746
Singapore	842	939	716	482	629	433	1,228	1,383	739	1,691
Turkey	1,223	1,356	1,444	1,796	2,060	1,698	1,481	1,190	1,455	1,676
Afghanistan	3,182	2,971	3,010	2,527	2,908	2,553	2,262	1,810	1,507	1,549
Nepal	273	418	440	594	714	640	564	639	627	1,502
Mauritius	376	343	558	690	684	504	493	691	840	1,402
Kuwait	1,713	947	1,074	917	1,140	947	697	1,046	896	1,380
South Africa, Republic of	2,090	1,631	1,452	1,332	1,102	1,267	1,297	1,227	1,316	1,349
Japan	1,645	1,080	1,008	1,264	1,346	1,367	1,388	1,442	1,323	1,319
Peru	852	859	1,021	1,455	1,658	1,479	1,475	1,078	1,872	1,271
Tunisia	789	653	654	759	726	1,010	850	900	1,164	1,229
Cameroon	169	184	254	301	519	606	834	959	872	1,224
Somalia, Republic of	988	598	799	1,172	980	896	982	750	988	1,194
Australia	959	957	1,040	1,021	1,042	949	1,097	1,097	1,199	1,132
Jordan	1,239	961	1,038	1,034	1,324	1,207	969	929	812	1,113
Côte-d'Ivoire, Republic of	171	236	204	294	331	436	669	681	649	1,024
Venezuela	572	554	710	1,259	1,235	1,221	1,373	1,259	1,385	1,007
Congo, Democratique Republic of	1,163	1,022	1,126	1,400	1,380	1,414	1,313	1,133	1,274	971
Cuba	971	866	876	857	979	1,044	1,338	1,296	1,421	947
Guyana	1,665	1,432	1,394	1,321	1,176	1,263	1,248	1,089	1,152	923
Trinidad and Tobago	917	937	693	724	644	804	990	1,019	1,147	909
Malaysia	494	468	419	454	629	612	643	701	706	898
Qatar	394	327	464	327	362	311	382	515	485	861
Netherlands	815	685	662	826	929	892	630	841	795	803
Syria	804	681	958	861	1,199	944	923	800	803	795
Hong Kong	1,965	1,541	1,472	1,547	1,783	1,489	1,131	1,324	924	790
El Salvador	446	469	441	437	428	421	923	1,107	825	761

Source: Canada: Facts And Figures, Immigration Overview Permanent And Temporary Residents, By Research And Evaluation Branch Citizenship And Immigration Canada, 2010, P. 27. For online copies please visit:

http://www.cic.gc.ca/english/resources/statistics/menu-fact.aspn

Source country	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
					Number *(cont'd)*					
Madagascar	41	53	45	66	76	89	95	83	147	149
Sierra Leone	280	269	253	251	136	87	63	66	54	149
Austria	158	111	155	155	132	115	106	121	121	145
Mali	54	67	67	77	86	137	142	136	128	131
Slovak Republic	579	614	501	588	356	236	206	117	115	128
Denmark	112	87	96	100	101	105	109	128	115	128
Barbados	157	132	79	89	124	100	140	144	133	127
Paraguay	53	85	108	83	78	105	124	123	101	123
Djibouti, Republic of	127	56	52	71	100	59	46	48	60	120
Georgia	114	119	117	105	118	116	132	107	121	118
Zambia	127	130	109	118	114	98	110	69	74	117
Uruguay	73	103	108	149	294	202	175	161	108	111
Finland	111	116	105	84	58	78	92	109	86	105
Norway	139	135	111	98	83	92	107	88	117	96
Serbia and Montenegro	--			33	450	684	782	371	189	91
Nicaragua	102	63	82	62	75	90	67	121	110	87
Chad, Republic of	74	59	55	84	115	81	110	93	82	82
Panama, Republic of	57	53	50	46	66	72	72	59	80	82
Croatia	518	347	172	121	110	84	87	100	82	75
Botswana, Republic of	24	50	45	74	55	39	56	61	26	74
Latvia	286	250	157	136	94	73	113	66	86	67
Gabon	38	49	82	49	105	87	105	93	70	62
Laos	36	53	24	37	38	74	58	37	43	61
Bahamas, The	22	20	22	24	34	42	31	70	45	56
Cyprus	44	27	59	40	30	34	19	33	26	55
Niger, Republic of	20	20	28	35	55	57	60	69	57	52
Angola	161	169	155	256	291	172	101	70	59	51
Congo, Republic of the	98	75	70	104	93	110	48	53	45	50
Lithuania	176	123	193	222	160	110	101	103	55	48
Tajikistan, Republic of	23	25	19	16	171	59	38	17	51	48
Mauritania	19	16	17	50	55	66	65	41	45	44
Belize	23	33	15	26	36	29	30	53	41	44
Dominica	74	66	58	46	49	73	74	54	54	42
Gambia	37	31	91	49	56	46	32	33	11	41
Macao	60	60	36	38	33	56	14	19	26	40
Malawi	10	15	14	36	32	35	52	51	38	39
Bermuda	24	22	34	27	36	47	38	47	44	39
Antigua and Barbuda	35	16	27	15	30	37	20	43	44	36
Korea, People's Democratic	10	22	40	19	13	17	11	17	9	34
Estonia	43	55	70	28	25	21	36	36	23	28
Cayman Islands	11	7	19	20	9	24	31	33	27	28
Turkmenistan	23	25	26	14	138	47	40	22	19	26
Namibia	12	19	11	19	47	31	19	37	59	26
Liberia	51	43	110	88	196	127	55	16	30	25
Saint Kitts and Nevis	11	11	13	10	7	7	11	28	11	22
Montenegro, Republic of			--				7	24	16	21
Malta	66	42	39	48	32	38	10	29	24	17
Luxembourg	17	28	9	12	13	10	20	19	14	16
Guadeloupe	16	14	--	13	24	10	9	22	5	15
Yugoslavia (former)	2,802	1,523	940	708	272	126	49	59	16	14
Central African Republic	--	10	9	9	37	9	21	10	11	14
Seychelles	11	10	17	20	32	12	11	21	11	14
Surinam	20	19	15	22	12	10	25	10	13	12
Martinique	12	20	16	12	18	21	10	15	13	11
Slovenia	24	17	14	17	21	8	23	19	26	9
Tibet	0	30	54	21	11	22	14	20	21	6
Swaziland	11	11	0	10	18	13	6	9	13	5
Country not stated	41	21	13	54	97	118	125	92	36	59
Other countries	218	172	208	200	225	268	220	221	1,066	1,720
Total	250,638	229,048	221,349	235,824	262,241	251,642	236,754	247,248	252,172	280,681

Source: Canada: Facts And Figures, Immigration Overview Permanent And Temporary Residents, By Research And Evaluation Branch Citizenship And Immigration Canada, 2010, P. 29. For online copies please visit:

http://www.cic.gc.ca/english/resources/statistics/menu-fact.aspn

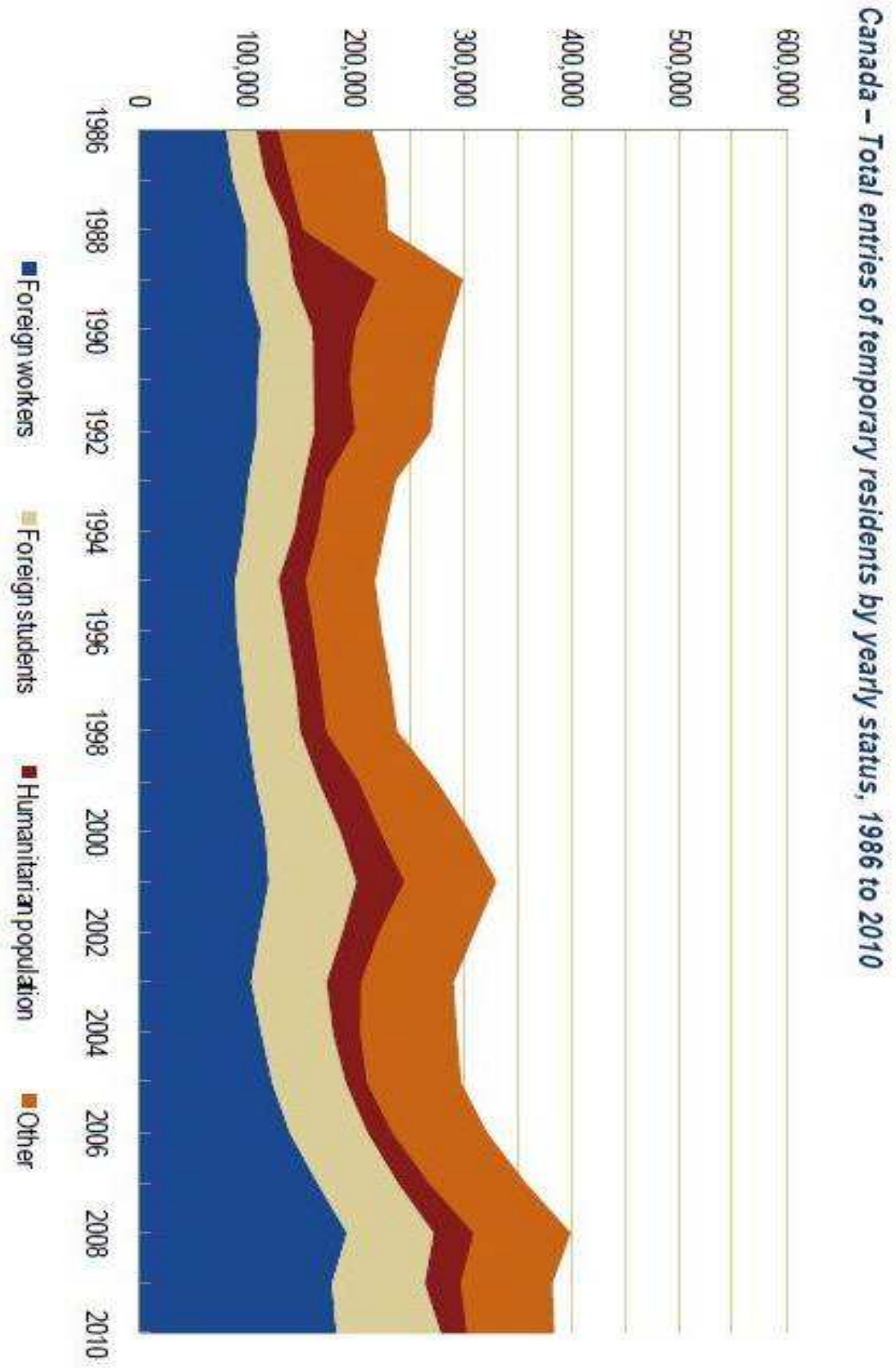

Source: Canada: Facts And Figures, Immigration Overview Permanent And Temporary Residents, Produced By Research And Evaluation Branch Citizenship And Immigration Canada, 2010, P. 60. For online copies please visit:
http://www.cic.gc.ca/english/resources/statistics/menu-fact.aspn

Répartition géographique des visas délivrés en 2009

Répartition par zone géographique (ensemble des visas délivrés) :

Zone géographique	Visas délivrés 2009
Europe hors Schengen	448 888
Maghreb	363 491
Asie-Océanie	357 734
Moyen-Orient	272 200
Afrique francophone	162 510
Afrique non francophone	104 919
Amérique latine-Caraïbes	63 931
Amérique du Nord	63 203
Europe Schengen	5 980

Zone géographique	Visas délivrés 2008
Europe hors Schengen	609 780
Maghreb	363 181
Asie-Océanie	365 494
Moyen-Orient	292 895
Afrique francophone	167 591
Afrique non francophone	120 249
Amérique latine-Caraïbes	71 303
Amérique du Nord	73 064
Europe Schengen	5 974

Source : Les orientations de La politique de L'immigration et de L'intégration, Septième Rapport établi en application de l'article l. 111-10 du code de l'entrée et du Séjour des étrangers et du droit d'asile, mars 2011, P. 28.

Tableau n° I-2-7 : Admission au séjour des ressortissants de pays tiers à l'Union européenne à vingt-sept, à l'Espace économique européen, à la Confédération suisse (métropole)

		2005	2006	2007	2008	2009 (p)*
A. Professionnel	1 – Compétences et talents			5	183	364
	2 – Actif non salarié	377	435	360	225	88
	3 – Scientifique	1 202	1 310	1 531	1 926	2 233
	4 – Artiste	299	195	263	286	181
	5 – Salarié	5 892	5 504	5 879	11 718	14 287
	6 – Saisonnier ou temporaire	4 135	4 234	3 713	7 014	2 848
Total A. Professionnel		11 905	11 678	11 751	21 352	20 001
B. Familial	1 – Famille de Français	55 379	54 490	49 767	48 833	52 851
	2 – Membre de famille	22 994	19 419	18 950	17 304	15 158
	3 – Liens personnels et familiaux	14 195	22 064	17 281	15 468	14 753
Total B. Familial		92 568	95 973	85 998	81 605	82 762
C. Étudiant		46 294	44 943	46 663	52 163	58 262
D. Divers	1 – Visiteur	5 204	5 487	5 241	4 475	6 120
	2 – Étranger entré mineur	2 639	2 774	2 935	3 015	3 422
	3 – Admission exceptionnelle au séjour	2 674	2 673	1 539	1 860	2 583
	4 – Rente accident du travail	41	64	75	98	126
	5 – Ancien combattant	292	245	199	193	225
	6 – Retraité ou pensionné	2 465	2 275	1 645	1 398	1 199
	7 – Motifs divers	718	484	416	488	517
Total D. Divers		14 033	14 002	12 050	11 527	14 192
E. Humanitaire	1 – Réfugié et apatride	14 796	9 833	9 253	10 742	10 419
	2 – Asile territorial/protection subsidiaire	347	372	520	753	1 770
	3 – Étranger malade	7 191	6 460	5 672	5 733	5 940
	4 – Victime de la traite des êtres humains				18	55
Total E. Humanitaire		22 334	16 665	15 445	17 246	18 184
Total		187 134	183 261	171 907	183 893	193 401

Source : Les orientations de La politique de L'immigration et de L'intégration, Septième Rapport établi en application de l'article l. 111-10 du code de l'entrée et du Séjour des étrangers et du droit d'asile, mars 2011, P. 28.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة

الإهداء..... I
كلمة الشكر..... II
الملخص..... III
مقدمة..... 2

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري لظاهرة الهجرة

تمهيد..... 12

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول ظاهرة الهجرة..... 13

المطلب الأول: مفهوم الهجرة..... 13
المطلب الثاني: التطور التاريخي لظاهرة الهجرة..... 16
المطلب الثالث: الأسباب والدوافع المحددة للهجرة..... 19
المطلب الرابع: تصنيفات الهجرة..... 25

المبحث الثاني: النظريات والمقاربات المفسرة لظاهرة الهجرة..... 28

المطلب الأول: المقاربة الاقتصادية لظاهرة الهجرة..... 28
المطلب الثاني: المقاربة الواقعية لظاهرة الهجرة..... 30
المطلب الثالث: التفسير الجغرافي لظاهرة الهجرة..... 32
المطلب الرابع: المقاربة المفسرة لظاهرة الهجرة من منظور العولمة..... 33
المطلب الخامس: التفسير الاجتماعي والثقافي لظاهرة الهجرة 34

المبحث الثالث: الهجرة ومفاهيم الاندماج..... 36

المطلب الأول: مفهوم الاندماج..... 36
المطلب الثاني: ميادين ومؤشرات الاندماج..... 40
المطلب الثالث: الهجرة والتعدد الثقافي Multiculturalism..... 44
المطلب الرابع: الهجرة والحوكمة Migration Gouvernance..... 46
المطلب الخامس: الهجرة والهوية الوطنية..... 53
خلاصة الفصل..... 60

الفصل الثاني: مقارنة السياسات المحلية لإدارة وإدماج المهاجرين في كل من الولايات المتحدة، كندا وفرنسا

تمهيد.. 61

المبحث الأول: نماذج وقوانين سياسات الهجرة 62

المطلب الأول: النموذج الأمريكي في إدارة سياسة الهجرة.................. 62

المطلب الثاني: النموذج الكندي في إدارة سياسة الهجرة.................. 71

المطلب الثالث: النموذج الفرنسي في إدارة سياسة الهجرة.................. 77

المبحث الثاني: هيكل الوحدات المحلية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية كندا وفرنسا.. 84

المطلب الأول: هيئات الحكم المحلي في الولايات المتحدة الامريكية المتحدة.............. 85

المطلب الثاني: هيئات الحكم المحلي في كندا.................................. 89

المطلب الثالث: هيئات الإدارة المحلية الفرنسية.............................. 91

المبحث الثالث: المنظمات المحلية وسياسة الهجرة........................ 94

المطلب الأول: دور المنظمات المحلية في إدماج المهاجرين في الولايات المتحدة الأمريكية.. 94

المطلب الثاني: دور المنظمات المحلية في إدماج المهاجرين في كندا.................. 97

المطلب الثالث: دور المنظمات المحلية في إدماج المهاجرين في فرنسا.................. 101

المبحث الرابع: أثر السلطات المحلية على رسم سياسة الهجرة........................ 104

المطلب الأول: دور السلطات المحلية في تفعيل سياسات الهجرة في الولايات المتحدة الامريكية.. 105

المطلب الثاني: دور السلطات المحلية في تفعيل سياسات الهجرة في كندا.................. 113

المطلب الثالث: دور السلطات المحلية في تفعيل سياسات الهجرة في فرنسا.............. 118

خلاصة الفصل.. 122

الخاتمة.. 124

قائمة المراجع.. 128

الملاحق.. 134

فهرس المحتويات,, 146